

# الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المدرسة العليا للتجارة

مذكرة التخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية و المالية

تخصص: نقود مالية و بنوك

العنوان

الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين بين الواقع و التطبيق  
(دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين)

تحت إشراف:

الدكتور : مرهون مالك

من إعداد الطالبة:

حداج رتيبة

مكان التبرص : المديرية الجهوية للشركة الوطنية للتأمين لموزاية ولاية البليدة

فترة التبرص : من 2016/04/06 إلى غاية 2016/05/05

السنة الجامعية 2016/2015





# الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المدرسة العليا للتجارة

مذكرة التخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية و المالية

تخصص: نقود مالية و بنوك

العنوان

الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين بين الواقع و التطبيق  
(دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين)

تحت إشراف:

الدكتور : مرهون مالك

من إعداد الطالبة:

حداج رتيبة

مكان التبرص : المديرية الجهوية للشركة الوطنية للتأمين لموزاية ولاية البليدة

فترة التبرص : من 2016/04/06 إلى غاية 2016/05/05

السنة الجامعية 2016/2015

# الشكر

أشكر العلي العظيم على جلال قدرته وحسن توفيقه لي لإتمام هذا العمل و الذي جعل لي من العلم نورا لأهتدي به في هذا الكون . الحمد لله سبحانه و تعالى الذي أعانني و ساعدني بعفوه و سلطانه و هدايني و أمدني بالعزم و الإرادة و الصبر و سخر لي الأسباب و وفقني لإتمام هذا العمل . كما يطيب لي أن أتقدم بأعظم عبارات التشكر و جزيل العرفان إلى من دعمني و ووجهني في إنجاز هذا العمل و ساهم في إثراء معلوماتي لأستاذي المشرف الدكتور مرهون مالك الذي أكن له كل الاحترام و التقدير على قبوله الإشراف على هذا العمل . كما لا يفوتني أن اشكر المدير العام للمديرية و رئيس قسم المحاسبة و المالية لما قدمه لي من يد المساعدة . و كل الشكر مع فائق الاحترام للسيد خافي عبد القادر الذي أشرف على تربيصي و الذي ساندني بكل إخلاص و تفاني لإنجاح هذا العمل , و لكل موظفي المديرية الجهوية للشركة الوطنية للتأمين و أخص بالذكر قسم المحاسبة و المالية .

رتيبة

## إهداء

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها ريحانة حياتي و بهجتها التي غمرتني بعطفها و حنانها و أنارت

درب حياتي بحبها أُمي الغالية حفظها الله و أطال في عمرها .

إلى حبيب فؤادي إلى من أحببته أبي حفظه الله لي و أطال في عمره .

إلى قرّة عيني أختي الحبيبة سارة متمنية لها التوفيق و النجاح في حياتها .

إلى الجوهرة أخي الحبيب شرف الدين مدلل العائلة .

إلى ابنت خالي الغالية سامية و زوجها متمنيتا لهم السعادة و الهناء .

إلى خالتي الغالية على قلبي نعيمة و بنت خالتي الغالية فضيلة .

إلى كل أفراد عائلة حجاج صغيرا و كبيرا خاصة الجد العزيز و الجدة حفظهما الله و أطال في عمرهما .

إلى جميع الزملاء و الأصدقاء و بوجه الخصوص صديقاتي الوفيات فاطمة , حفيظة و أمينة

إلى كل من تجمعني بهم مودة و محبة .

إلى كل من تذكره ذاكرتي و نسته مذكرتي .

رتيبة

## قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
85	توزيع وكالات التأمين للمديرية الجهوية للشركة الوطنية للتأمين بموزابية	الجدول رقم 01
89	الميزانية المالية	الجدول رقم 02
90	الميزانية المالية المختصرة	الجدول رقم 03
90	الكتل المالية لكل من الأصول و الخصوم	الجدول رقم 04
92	جدول حساب الرأس المال العامل الدائم	الجدول رقم 05
93	جدول حساب الاحتياج رأس المال العامل	الجدول رقم 06
94	الجدول حساب للتخزينة	الجدول رقم 07
95	جدول حساب المردودية المالية	الجدول رقم 08
96	جدول حساب المردودية الاقتصادية	الجدول رقم 09
98	جدول يمثل حساب نسب السيولة	الجدول رقم 10
98	جدول حساب نسبة السيولة العامة	الجدول رقم 11
99	جدول حساب نسبة السيولة المختصرة	الجدول رقم 12
100	جدول حساب نسبة السيولة الفورية	الجدول رقم 13
101	جدول يمثل حساب نسب التمويل	الجدول رقم 14
102	جدول حساب نسبة التمويل الدائم	الجدول رقم 15
103	جدول حساب نسبة التمويل الخاص	الجدول رقم 16
104	جدول حساب نسبة الاستقلالية المالية	الجدول رقم 17

## قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
09	تقسيمات التأمين	الشكل رقم 01
14	مخطط يوضح تحقيق التوازن في سوق التأمين	الشكل رقم 02
18	التأمين و تمويل المشاريع الاستثمارية	الشكل رقم 03
31	ميادين الأداء	الشكل رقم 04
32	أنواع الأداء حسب معيار مصدر الأداء	الشكل رقم 05
82	الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين	الشكل رقم 06
85	الهيكل التنظيمي لقسم المالية و المحاسبية	الشكل رقم 07
86	الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية للشركة الوطنية للتأمين لموزاية	الشكل رقم 08
90	جانب الأصول للميزانية المالية	الشكل رقم 09
91	جانب الخصوم للميزانية المالية	الشكل رقم 10
92	تطور رأسمال العامل خلال سنوات (2012-2014)	الشكل رقم 11
93	تطور احتياج رأسمال العامل خلال سنوات (2012-2014)	الشكل رقم 12
94	تطور الخزينة خلال سنوات (2012-2014)	الشكل رقم 13
96	تطور المردودية المالية خلال (2012-2014)	الشكل رقم 14
97	تطور المردودية الاقتصادية خلال (2012-2014)	الشكل رقم 15
98	تطور نسبة السيولة العامة خلال (2012-2014)	الشكل رقم 16
99	تطور نسبة السيولة المختصرة خلال (2012-2014)	الشكل رقم 17
100	تطور نسبة السيولة الفورية خلال (2012-2014)	الشكل رقم 18
102	تطور نسبة التمويل الدائم و الخاص خلال فترة (2012-2014)	الشكل رقم 19
103	تطور نسبة الاستقلالية المالية خلال فترة (2012-2014)	الشكل رقم 20

## قائمة الملاحق

الملحق 1	الميزانية المالية للسنوات (2012-2013-2014)
الملحق 2	جدول حسابات النتائج للسنوات (2012-2013-2014)



## فهرس المحتويات

أ.....	الشكر
ب.....	الإهداء
ج.....	قائمة الجداول
د.....	قائمة الأشكال
د.....	قائمة الملاحق
أ.....	المقدمة العامة
الفصل الأول : دور التأمين في توازن سوق التأمين و زيادة الإنتاجية	
01.....	مقدمة الفصل الأول
02.....	المبحث الأول: عموميات حول التأمين
02.....	المطلب الأول : مفهوم التأمين
02.....	الفرع الأول : نشأة التأمين
04.....	الفرع الثاني : تعاريف التأمين
04.....	1. تعريف التأمين لغة
04.....	2. التعريف القانوني
05.....	3. التعريف الاقتصادي
05.....	4. التعريف الفني
05.....	الفرع الثالث: أهمية التأمين
06.....	1. التأمين وسيلة لتكوين رؤوس الأموال
06.....	2. التأمين وسيلة للائتمان
06.....	3. التأمين عامل من عوامل الرقابة
06.....	الفرع الرابع : تصنيفات التأمين
06.....	1. تقسيم التأمين من حيث الشكل
07.....	2. تقسيم التأمين من حيث الموضوع
10.....	المطلب الثاني : عناصر و أسس التأمين
10.....	الفرع الأول : عناصر التأمين
10.....	1. المؤمن له

- 10.....المؤمن .....2
- 10.....الخطر .....3
- 11.....القسط او مقابل التأمين .....4
- 11.....تعهد التأمين .....5
- 11.....المصلحة .....6
- 12.....الفرع الثاني : أسس التأمين .....12
- 12.....1. الأسس الاقتصادية .....12
- 12.....2. الأسس القانونية للتأمين .....12
- 13.....3. الأسس الفنية .....13
- 13.....المبحث الثاني : التأمين و تحقيق التوازن في سوق التأمين و ميزان المدفوعات.....13
- 13.....المطلب الأول : التوازن في سوق التأمين .....13
- 14.....الفرع الأول : تحقيق التوازن في سوق التأمين .....14
- 15.....الفرع الثاني : منتوجات سوق التأمين في الجزائر .....15
- 15.....1. تأمين السيارات .....15
- 15.....2. التأمين على الحريق , الأخطار الزراعية و هلاك الماشية .....15
- 16.....3. تأمين نقل البضائع .....16
- 16.....4. تأمينات الأضرار الأخرى .....16
- 18.....الفرع الثاني : التوازن و تشجيع الاستثمار .....18
- 18.....1. تمويل المشاريع الاستثمارية .....18
- 19.....2. تشجيع الاستثمارات .....19
- 20.....الفرع الثالث : التأمين و زيادة الإنتاجية و التوازن في ميزان المدفوعات.....20
- 20.....1. زيادة الإنتاج .....20
- 20.....2. القوة الإنتاجية البشرية .....20
- 20.....3. التأمين و التوازن في ميزان المدفوعات.....20
- 21.....المطلب الثاني : التوازن في ظل إعادة التأمين .....21
- 22.....الفرع الأول : مفهوم إعادة التأمين.....22
- 22.....الفرع الثاني : أشكال إعادة التأمين .....22
- 22.....1. إعادة التأمين الاختياري .....22

22.....	إعادة التأمين الاجباري
22.....	إعادة التأمين المختلط
22.....	الفرع الثالث : أهمية إعادة التأمين
23.....	المبحث الثالث : شركات التأمين في الجزائر
23.....	المطلب الأول : ماهية شركات التأمين
23.....	1. تعريف شركات التأمين
24.....	2. أهداف شركات التأمين
24.....	3. تصنيفات شركات التأمين
25.....	4. الأنشطة و الوظائف الرئيسية في شركة التأمين
27.....	5. أهم شركات التأمين الناشطة في الجزائر
29.....	المطلب الثاني : استثمار و رقابة الدول علة شركات التأمين
29.....	1. طبيعة الاستثمار في شركات التأمين
30.....	2. أشكال الاستثمار في شركات التأمين
32.....	3. رقابة الدولة لشركات التأمي
32.....	4. العوامل المؤثرة في استثمار شركات التأمين
33.....	5. مبادئ استثمار شركات التأمين
34.....	خاتمة الفصل الأول
35.....	الفصل الثاني : الأسس النظرية و التطبيقية لأداء المالي
35.....	مقدمة الفصل الثاني
36.....	المبحث الأول : مدخل للأداء المالي
36.....	المطلب الأول : ماهية الأداء المالي
36.....	الفرع الأول : تعريف الأداء المالي
36.....	1. تعريف الأداء لغة
36.....	2. تعريف الأداء اصطلاحا
37.....	الفرع الثاني : ميادين الأداء

- 38..... 1. ميدان الأداء المالي
- 38..... 2. ميدان الأداء التشغيلي
- 38..... 3. ميدان الفعالية التنظيمية
- 38..... الفرع الثالث : أنواع الأداء
- 38..... 1. حسب معيار المصدر
- 39..... 2. حسب معيار الشمولية
- 40..... 3. حسب المعيار الوظيفي
- 41..... 4. حسب معيار الطبيعة
- 42..... الفرع الثالث : العوامل المؤثرة في الأداء
- 43..... 1. العوامل الخاضعة لتحكم المؤسسة نسبيًا
- 44..... 2. العوامل غير الخاضعة لتحكم المؤسسة
- 46..... **المطلب الثاني : مفاهيم أساسية حول الأداء المالي**
- 46..... الفرع الأول : مفهوم الأداء المالي
- 46..... 1. تعريف الأداء المالي
- 47..... 2. معايير الأداء المالي
- 48..... 4. المعايير المستهدفة
- 48..... الفرع الثاني : أهمية الأداء المالي و أهدافه
- 48..... 1. أهمية الأداء المالي
- 49..... 2. أهداف الأداء المالي
- 49..... الفرع الثالث : مؤشرات الأداء المالي
- 49..... 1. مؤشرات التوازن المالي
- 51..... 2. مؤشرات المردودية
- 51..... 3. النسب المالية
- 53..... **المبحث الثاني : تقييم الأداء المالي في شركات التأمين**
- 53..... **المطلب الأول : الأسس العامة لتقييم الأداء المالي في شركات التأمين**
- 53..... الفرع الأول : تقييم لأداء

- 54..... 1. عملية تقييم الأداء المالي
- 56..... الفرع الثاني : مصادر معلومات تقييم الأداء المالي
- 56..... 1.المصادر الخارجية
- 56..... 2. المصادر الداخلية
- 58..... الملطب الثاني : معايير تقييم الأداء المالي**
- 58..... الفرع الأول : المعايير الداخلية و الخارجية
- 58..... 1. المعايير الخارجية لتقييم الأداء المالي في شركات التأمين
- 58..... 2. المعايير الداخلية لتقييم الأداء المالي في شركات التأمين
- 61..... الفرع الثاني : خطوات تقييم الأداء المالي
- 62..... الفرع الثالث :خصائص و شروط التقييم الجيد للأداء المالي
- 62..... 1. خصائص التقييم الجيد للأداء المالي
- 62..... 2. شروط التقييم الجيد للأداء المالي
- 63..... الفرع الرابع : أهمية تقييم الأداء المالي
- 63..... 1. المكافأة
- 63..... 2. تخطيط تعداد الأفراد
- 63..... 3. التكوين
- 63..... 4. التحرك الداخلي
- 63..... 5. التدريب
- 64..... الفرع الخامس : معوقات عملية تقييم الأداء المالي
- 64..... 1. النزعة المركزية و النزعة التطرقية
- 64..... 2. أثر الهالة ( Halo )
- 64..... 3. التشابه
- 64..... 4. أثر التعارض
- 65..... 5. الأولوية و الحدائة
- 65..... المبحث الثالث : قياس الأداء المالي لشركات التأمين**
- 65..... الملطب الأول : النسب المالية**

- 65.....1. تعريف النسب المالية
- 66.....2. الملاءة المالية ( تعريفها , طبيعتها , أهميتها )
- 67.....3. نظامالانذارالمبكرIRIS لتقييمالأداءالمالللشركاتالتأمين.
- 68.....الفرع الثاني : أنواع النسب المالية
- 68.....1. نسب السيولة
- 69.....2. نسب النشاط
- 69.....3. نسب الرفع المالي ( المديونية).
- 70.....الفرع الثالث : تقسيمات أجرى للنسب المالية
- 70.....1. المجموعة الأولى(مجموعة أخطار المحفظة التأمينية)
- 71.....2. المجموعة الثانية (مجموعة أخطار الاكتتاب).
- 73.....3. المجموعة الثالثة ( مجموعة الأخطار المالية )
- 74.....المطلب الثاني : طرق التقييم الحديثة لقياس الأداء المالي في شركات التأمين
- 74.....الفرع الأول : طريقة الحساب بالقيمة السوقية المضافة
- 74.....1. تعريف القيمة السوقية المضافة
- 74.....2. حساب القيمة السوقية المضافة
- 74.....3. عيوب استخدام القيمة السوقية المضافة
- 75.....الفرع الثاني : طريقة الحساب بالقيمة الاقتصادية المضافة
- 75.....1. تعريف القيمة الاقتصادية المضافة
- 75.....2. كيفية حساب القيمة الاقتصادية المضافة
- 75.....الفرع الثالث : طريقة قياس الأداء المالي
- 76.....خاتمة الفصل الثاني
- الفصل الثالث : مطابقة نسب و معايير الأداء المالي مع واقع الشركة الوطنية للتأمين
- 77.....مقدمة الفصل الثالث
- 78.....المبحث الأول : تقديم الشركة الوطنية للتأمين SAA
- 78.....المطلب الأول : لمحة تاريخية حول الشركة الوطنية للتأمين SAA

- 78..... 1. نشاطاتها..... 78
- 78..... 2. أهدافها الاستراتيجية..... 78
- 79..... 3. الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين..... 79
- 81..... 4. تقديم الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين..... 81
- 82..... المطلب الثاني : وظائف الإدارة المالية و المحاسبية..... 82**
- 82..... 1. المديرية المالية..... 82
- 82..... 2. المديرية المحاسبية..... 82
- 83..... 3. المهام المتعلقة بمياكل المديرية المالية..... 83
- 84..... 4. المديرية الجهوية لشركة الوطنية للتأمين لموزاية..... 84
- 85..... 5. الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية للشركة الوطنية للتأمين لموزاية..... 85
- 86..... المبحث الثاني : تقييم الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين SAA..... 86**
- 86..... المطلب الأول : الطرق و الادوات..... 86**
- 86..... الفرع الاول : التعريف بالطرق و الأدوات..... 86
- 86..... 1. مجتمع الدراسة..... 86
- 86..... 2. عينة الدراسة..... 86
- 86..... 3. طريقة جمع المعطيات..... 86
- 86..... 4. تلخيص المعطيات المجمعة..... 86
- 86..... 5. تحديد متغيرات الدراسة و كيفية قياسها..... 86
- 87..... الفرع الثاني : تقديم عناصر الميزانية..... 87
- 89..... المطلب الثاني : تحليل عناصر الميزانية للشركة الوطنية للتأمين SAA (2012 – 2014)..... 89**
- 89..... 1. دراسة عناصر الأصول..... 89
- 90..... 2. دراسة عناصر الخصوم..... 90
- 90..... المبحث الثالث : دراسة المؤشرات المالية للشركة الوطنية للتأمين SAA..... 90
- 91..... المطلب الأول : دراسة مؤشرات التوازن المالي للشركة الوطنية للتأمين SAA..... 91
- 91..... 1. رأس المال العامللدائم..... 91
- 92..... 2. الاحتياج رأس المالللعامل..... 92

93..... الخزينة .3

المطلب الثاني : دراسة المؤشرات المالية للشركة الوطنية للتأمين SAA..... 94

94..... 1. المردودية المالية

95..... 2. المردودية الاقتصادية

96..... 3. نسب السيولة

100..... 4. نسب التمويل

104..... خاتمة الفصل الثالث

105..... الخاتمة العامة

107..... قائمة المراجع

الملاحق



## الملخص

تقوم شركات التأمين بدور هام وحيوي في جميع المستويات كونها تنشط كعصب الحياة للعديد من القطاعات الحيوية في الاقتصاد، فبعض النظر عن كونها تعمل على حماية الفرد من مختلف المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها أثناء تعاملاته من خلال تغطية الخسائر أو التقليل منها، فهو يعتبر أيضا حامي الاقتصاد الوطني عن طريق عملية إعادة التأمين لبعض الأخطار ، إلا أن التأمين في شكله المعاصر لم يعد يهدف فقط إلى حماية الأفراد من خلال رد الخسائر و دفع التعويض ، و لكن أصبح للعمل التأميني هدف قومي من خلال صناعة التأمين ، و التي تعمل على جمع المدخرات الوطنية و تنميتها و استثمارها الاستثمار الأمثل بما يتوافق و سياسة البلاد اقتصاديا و اجتماعيا . و من هنا فإن التقارير المالية و المحاسبية في شركات التأمين غالبا ما تركز على الأحداث المستقبلية ، و عليه لا يمكن لشركة التأمين تحديد مقدار أرباحها أو خسائر بدقة كافية في ختام السنة المالية و ذلك راجع لكون بعض و لأهمية شركات التأمين في الحياة الاقتصادية كان لابد من الاهتمام بأدائها من خلال التقييم الدوري لها و ذلك عن طريق التشخيص المالي للشركة بغية استخراج نقاط القوة و تطويرها و تفادي نقاط الضعف ، إذ أن تقييم الاداء في شركات التأمين ذو أهمية كبيرة نظرا لما يوفره من معلومات حول التأكد من مقدرة الشركة على الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها و حماية حقوق حملة الوثائق و عدم الأضرار بسوق التأمين و الاقتصاد ككل فبعض النظر عن التقييم الفني و استخراج المؤشرات الفنية أيضا هناك تقييم الأداء المالي للشركة و هذا بالاعتماد على التقنيات المالية . فيعد التشخيص المالي لوضعية الشركة و الذي يركز على مجموعة من الأدوات من خلال استخراج نقاط القوة والضعف ذات الصيغة المالية والاعتماد على المعطيات المتعلقة بمحيط الشركة .

**الكلمات المفتاحية :** التأمين ، شركات التأمين ، الأداء المالي ، المردودية ، النسب المالية .

## Le résumé

Les sociétés d'assurances occupent une place primordiale et vitale à tous les niveaux, étant donnée qu'elles sont le nerf de différents secteurs économiques notamment l'indemnisation des individus des risques rencontrés durant les différents échanges et transactions établis .

D'un autre contexte, l'assurance sous une forme moderne , ne vise pas seulement à protéger les individus des dégâts et pertes, en payant l'indemnisation.

Ainsi, les assurances visent actuellement la fabrication de l'assurance , par la requête des épargnes et rentes nationales, en les développant dans l'investissement adéquat à la politique nationale et ce dans les secteurs économiques et sociaux de ce fait , la majorité des rapports financiers et comptables se basent sur les prédictions, ce qui fait qu'aucune société d'assurance ne peut délimiter le taux de ses bénéfices ou ses pertes en fin d'année , vu l'expiration des dates des contrats conclus .

Ainsi, et vu l'importance de l'assurance dans la vie économique par le diagnostic financier de l'évaluation de la performance de l'entreprise occupe une place importante parce qu'elle fournit des informations relatives à la fidélité de la société dans le respect de ses engagements, et la protection des documents sans toucher le marché de l'assurance et l'économie en générale , malgré l'existence de l'évaluation et le tri des indicateurs techniques basé sur un ensemble d'outils composé de points forts et faibles de la société de côté financier et ceux liés à l'environnement de l'entreprise . **Mots clés :** assurance , sociétés d'assurances , performance financière , la rentabilité , les ratios financiers

---

# المقدمة العامة

تقوم المؤسسات المالية بدور هام و حيوي في توطيد أواصر الاستقرار و التقدم الاقتصادي في المجتمعات الحديثة دون استثناء ، كونها تنشط كعصب الحياة للعديد من القطاعات الحيوية ، و لعل و أهم هذه القطاعات قطاع التأمين ، فبغض النظر عن كونه يعمل على حماية الفرد من مختلف المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها أثناء تعاملاته ، و التي تسبب له خسائر مادية و معنوية أي قد تصيب الشخص في نفسه أو في ممتلكاته ، يتمثل دور التأمين هذا في تغطية الخسائر أو جزء منه عند حدوث الخطر ، فهو يعتبر أيضا حاميا للاقتصاد الوطني عن طريق عملية إعادة التأمين إلا ان التأمين في شكله المعاصر لم يعد يهدف فقط إلى حماية الأفراد من خلال رد الخسائر و دفع التعويض ، و لكن أصبح للعمل التأميني هدف قومي من خلال صناعة التأمين .

و تتولى القيام بأنشطة التأمين هيئات خاصة أو عامة تعرف بشركات التأمين و التي لها دور عظيم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي لأفراد المجتمع عن طريق عوامل الأمان و الاطمئنان ، و الذي هو محصلة للاستقرار الاقتصادي الناتج عن تعويض المستأمن عما لقيه من خسائر أو جزء منها عند وقوع الضرر عليه.

فشركة التأمين هي من الشركات التي تقدم منتوجا في شكل خدمة و ليس سلعة ملموسة ، و هذه الخدمة آجلة و ليست عاجلة ، كما أن أسعار المنتوج التأميني لا تخضع لقانون العرض و الطلب في السوق و إنما في أسعار ثابتة تقدر على أساس الخبرة الماضية في سوق عمليات التأمين بالاستعانة بالأساليب الرياضية ، و عليه لا يمكن لشركة التأمين تحديد مقدار أرباحها او خسائرها بدقة كافية

في ختام السنة المالية و ذلك راجع لكون بعض العقود تتخطى مدتها السنة المالية التي عقدت فيها.

و نظرا لأهمية شركات التأمين في الحياة الاقتصادية كان لابد من الاهتمام بأدائها المالي من خلال التقييم الدوري له و ذلك عن طريق التشخيص المالي للشركة و قياس أدائها بغية استخراج نقاط القوة و الضعف.

يعتبر قياس و تقييم الأداء المالي ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، والذي ازدادت أهميته في ظل تعقد وتوسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية، حيث أصبح لزاما على المدير المالي التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية، و نتيجة للتطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات قياس و تقييم الأداء المالي. كما أن الأرقام المطلقة التي تظهرها هذه القوائم لم تعد قادرة على تقديم صورة عن الوضعية المالية لمؤسسات الأعمال، لذلك لابد من خضوع تلك البيانات للفحص والتدقيق والتحليل بهدف دراسة أسباب نجاحها أو فشلها، وبيان جوانب القوة والضعف فيها بالإضافة إلى التعقيد الذي يصاحب عملية إتخاذ القرارات في عالم تزايدت فيه المنافسة وحالة عدم التأكد، و لذلك فإن القرارات الإدارية في مجال التشغيل أو الاستثمار أو التمويل لم تعد عملية سهلة على متخذ القرار القيام بها اعتمادا على الخبرة الذاتية، دون دعمها بنتائج التحليل والقياس للأداء المالي و توقعاته، خاصة و أن النجاح والتقدم يجب ألا يكون وليد الحظ أو الصدفة أو نتيجة مؤثرات خارجية ليس للمؤسسة عليها أي تأثير .

لذلك لا بد لها من تخطيط نشاطها للفترة المقبلة، والذي يحتاج طبعاً إلى رقابة التنفيذ وتقييم الأداء وتحديد الانحرافات، وهذا يعني عدم اتخاذ أي قرار إداري إلا بعد إجراء دراسة معمقة وتحليل رقمي للقوائم المالية الختامية، حتى يتسنى للمدير المالي اكتشاف نقاط القوة واستغلالها أحسن استغلال، وتحديد مواطن الضعف لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

### أولاً: إشكالية البحث

أصبحت عملية تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية أمراً ضرورياً، ومن ثم أصبح لزاماً على المدير المالي إجراء تحليل للقوائم المالية التي تحوي عدداً ضخماً من الأرقام التي تجمع يومياً في الدفاتر المحاسبية، بحيث يجب عليه دراسة وتحليل وتفسير هذه الأرقام حتى يتمكن من معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، والاستفادة منها في اتخاذ القرارات الإدارية اللازمة، وهذا طبعاً ما يسعى التحليل وقياس

و تقييم الأداء المالي إلى الوصول إليه. من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

### هل يعتبر الأداء المالي نقطة انعطاف شركات التأمين بين التطور و التدهور ؟

سنقوم بالإجابة على الإشكالية السابقة و هذا من خلال البحث عن أجوبة للتساؤلات الفرعية التالية:

- ماهية اهم الجوانب المتعلقة بالتأمين ، و من يتولى القيام بعملية التأمين ؟
- ما المقصود بالأداء المالي و ماهي الأدوات المستخدمة فيه ؟
- كيف يتم تقييم الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين و ماهي المؤشرات المستعملة لذلك على مستوى الشركة ؟

### ثانياً: فرضيات البحث

للإجابة على الإشكالية المشار إليها آنفاً و التساؤلات الفرعية، تم وضع الفرضيات التالية:

- يلعب كل من التأمين و سوق التأمين و كذا شركات التأمين دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية .
- إن تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية في ضوء التحليل المالي يسمح بتحديد المشاكل التي تعاني منها ، وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.
- إن عدم الاهتمام باستخدام التحليل المالي بالمؤسسات الاقتصادية يؤدي إلى انخفاض كفاءة الإدارة في استخدام أصولها المختلفة، وبالتالي انخفاض العائد على الأصول المستثمرة.
- إن نسب و معايير الأداء المالي تتطابق مع واقع الشركة الوطنية للتأمين SAA .

### ثالثاً : الدراسات السابقة

بالنسبة لموضوع الدراسة و الدراسات السابقة ، فإنه كان من الصعب إيجاد دراسة بنفس العنوان إلا أن هناك العديد من الدراسات التي تطرقت و بشكل واسع إلى المتغيرات هذه الدراسة ، و اشتركت في استعمال المنهج الوصفي في الجانب

النظري ، و ذلك لاعتماده في وصف المتغير المراد دراسته و من أهم الدراسات السابقة التي تطرقت إلى متغيرات هذه الدراسة نجد :

✓ دراسة سليمة طبائية في ورقة بحثية بجامعة 8 ماي 1945 قالمة - الجزائر ، وتمثلت اشكالية هذه الدراسة في الاعتماد

على نسب التحليل المالي التقليدية في الوضع المالي لشركات التأمين دون مراعاة خصوصية أنشطة شركات التأمين ؟ و هدفت هذه الدراسة إلى تصدير المسلك المعتمد في تقييم أداء شركات التأمين بواسطة النسب المالية من أجل التطورات

التي يمكن أن تطرأ على أدائها من أجل تفادي الأزمات بالاعتماد على دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين .

✓ أما الدراسة الثانية فهي لعبد الصامد كانش بعنوان تحليل و تقييم الأداء المالي لشركات التأمين بجامعة ورقلة دراسة تطبيقية على الشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة (2010-2013) و هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الوضعية المالية و دراسة هامش الملاءة المالية للشركة الوطنية للتأمين و ذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات و النسب المالية .

✓ و بالإضافة إلى دراسة حسين حساني في تقييم الأداء في شركات التأمين حالة الشركة الوطنية للتأمين في مذكرة ماجستير بجامعة حسبية بن بوعللي الشلف و تمثلت إشكالية البحث في ماهي مؤشرات قياس الأداء المالي في شركات التأمين في الجزائر ، و هدفت الدراسة إلى الإلمام بمعايير قياس الأداء و كيفية تطبيقها .

#### رابعا : أسباب الدراسة

توجد عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع دون غيره والتي تتمثل فيما يلي :

- التعرف على كيفية تقييم الأداء المالي داخل المؤسسة.
- عدم كفاية التقنيات المحاسبية الأخرى للقيام بعملية القياس و التقييم للأداء المالي.
- إن نجاح المؤسسة و استمراريتها يتوقف على حسن التسيير ودقة القياس للأداء المالي في القوائم المالية.
- معالجة مختلف المشاكل التي تعاني منها الغدارة المالية.

#### خامسا: أهمية البحث

يعتبر الأداء المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج المؤسسات الاقتصادية ، عن طريق تحليل القوائم المالية ، باعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد على تقييم أداء هذه المؤسسات، بحيث يظهر تحليل تلك المعلومات نقاط قوة وضعف المؤسسة، ومدى سلامة أوضاعها المالية من خلال ممارستها لنشاطها، وتكون عوناً لها في ترشيد قراراتها، وهذا طبعا لا يمكن الوصول إليه إلا باستخدام أدوات تحليلية من قبل محلل قادر على استعمال المعلومات المتاحة.

## سادسا: أهداف البحث

يمكن تلخيص أهداف البحث في النقاط التالية:

- التعرف على واقع قطاع التأمين في الجزائر
- إبراز أهم الأسس التي يقوم عليها نظام التأمين
- تحديد مفهوم الأداء المالي و أهميته في شركة التأمين
- التعرف على الأدوات المستخدمة في قياس الأداء المالي قصد تقييم أداء الشركة.
- إبراز أهمية الأداء المالي كأداة لتقييم المؤسسة ، ودوره في ترشيد القرارات الإدارية بالشركة.
- التعرف على حقيقة الوضع المالي للشركة الوطنية للتأمين .

## سابعا : حدود الدراسة

الإطار الزمني : الفترة التي اعتمدت محل الدراسة (2012/2014) أما فيما يخص فترة التربص فكانت مابين 2016/04/06 إلى 2016/05/05 .

الإطار المكاني : المديرية الجهوية للشركة الوطنية للتأمين لموزاية لولاية البليدة .

## ثامنا: منهج و هيكل البحث

للإجابة على التساؤل الوارد في الإشكالية ، و من أجل تحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي في الفصلين الأول و الثاني القائمين على جمع البيانات و المعلومات المرتبطة بالموضوع محل الدراسة ، بينما تم الاعتماد في الفصل الثالث الذي تم فيه دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين ، و لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المراجع المتعلقة بالموضوع سواء باللغة العربية أو الأجنبية بغية إضافة مصداقية أكبر لموضوع الدراسة و للتحقق من الفرضيات تم تقسيم البحث إلى 3 فصول :

يتناول الفصل الأول الإطار العام للتأمين الذي يعد أساسا لإنشاء شركات التأمين حيث استعرضنا من خلاله ماهية التأمين مع عدم خلوه من المنهج التاريخي حيث قمنا بعرض تطور قطاع التأمين في الجزائر حسب التسلسل الزمني كما قمنا بإظهار كيف يتحقق التوازن في سوق التأمين مستعرضين منتجات السوق التأمينية و شركات التأمين في الجزائر انتهاء باستعراض نظام إعادة التأمين كعنصر أساسي في سوق التأمين .

أما الفصل الثاني فتم التطرق إلى الأداء المالي باعتباره الأداة التي تبرز الوضعية المالية للشركة و هذا من خلال التطرق إلى مفاهيم عامة حول الأداء المالي في الشركة و أهم أنواعه و أهميته و دراسة طرق و أدوات القياس و التقييم للأداء المالي و بعدها أبرز الأدوات من تحليل الهيكل المالي و تقييم النشاط و النتائج انطلاقا من الميزانية المالية المختصرة إلى القيام بدراسة مختلف المؤشرات

و النسب المالية وفق مناهج التحليل المالي و العلمي و كذا تقييم المردودية لإبراز الأهداف المتوخاة منه و تطوره، و الأطراف المتوقع الاستفادة من نتائجه، كما يتطرق هذا الفصل أيضا إلى الوثائق المحاسبية التي تعد من أهم المصادر الداخلية للبيانات اللازمة لعملية قياس الأداء المالي.

في حين خصص الفصل الثالث و الأخير إلى دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين و بالضبط المديرية الجهوية - لموزاية - لمعرفة مدى مساهمة أدوات القياس و التقييم للأداء المالي في الكشف عن حقيقة الوضع المالي للشركة ، حيث تم فيه التعريف بالمؤسسة محل الدراسة ، و تقييم أدائها المالي خلال الفترة المدروسة (2012-2013-2014) باستخدام المؤشرات المالية التي تم التطرق إليها في الجانب النظري .

# الفصل الأول

دور التأمين في توازن سوق

التأمين و زيادة الإنتاجية





### مقدمة الفصل الأول :

إن رغبة الإنسان في العيش بالأمان رافقه منذ وجوده لذلك سعى إلى إيجاد كل السبل اللازمة التي تعمل على تجسيد هذه الرغبة و ذلك لما يواجه الفرد في الحياة اليومية من الأخطار الكثيرة التي قد لا يقدر مواجهتها بإمكانيته الخاصة لذلك وجب عليه البحث عن الوسائل و الأساليب التي من شأنها أن تقلص الخسائر الناتجة عن هذه المخاطر فظهرت فكرة جديدة تقوم على أساس التضامن , مؤداها توزيع النتائج الضارة لحادث ما على مجموعة من الأفراد , فتتعاون بذلك الجماعة على تغطية الخطر الذي يتحقق بالنسبة لكل فرد و تضمن له بذلك الأمن و الأمان , و من أهم هذه السبل نجد التأمين و نظرا لأهميته التي ظهرت في الآونة الأخيرة , فهو لا يعتبر وسيلة فقط لتوفير الأمان و الاستقرار لأفراد المجتمع بل له دور فعال في الحياة الاقتصادية و ذلك عن طريق تعبئة مدخرات الأفراد و المؤسسات , بدأت الجزائر في الفترة الأخيرة تتجه نحو اقتصاد السوق من خلال إجراءات و وسائل تكفل بتوفير الأموال للتنمية , حيث بدأ الاهتمام بشركات التأمين باعتبارها مؤسسة مالية تلعب دورا في جلب و تعبئة المدخرات و توجيهها للاستثمار الذي يؤدي إلى تنشيط و تنمية الاقتصاد , و لهذا سوف نتناول في هذا الفصل أحكام عامة حول التأمين و ذلك من خلال دراسة الباحث التالية:

### المبحث الأول: عموميا حول التأمين

### المبحث الثاني: التأمين و تحقيق التوازن في سوق التأمينية

### المبحث الثالث: شركات التأمين في الجزائر

### المبحث الأول: عموميا حول التأمين

يعتبر كمدخل لموضوع بحثنا حيث تطرقنا من خلاله إلى الإطار العام للتأمين و الذي يعد أساسا لإنشاء شركة التأمين حيث استعرضنا من خلاله مفاهيم عامة حول التأمين و ماهيته من نشأة في مجال المخاطر البحرية ثم تطرقنا إلى عناصره و أسسه .

#### المطلب الأول : مفهوم التأمين

#### المطلب الثاني : عناصر و أسس التأمين

#### المطلب الأول : مفهوم التأمين

سنتناول في هذا المطلب مفاهيم التأمين من نشأة و تعاريف التأمين و ذلك بالتطرق لمختلف التعريفات للتأمين مع تبيان ما يجب أن يتضمنه التعريف الدقيق للتأمين , كما سنبرز أهمية التأمين في الحياة الاقتصادية , كما قد تعددت صور التأمين في وقتنا الحاضر لذلك فلا يمكن حصرها في صورة واحدة لذلك تطرقنا إلى تصنيفات التأمين .

#### الفرع الأول : نشأة التأمين

التأمين نظام حديث نسبيا و قد ظهر أولا في نطاق العمليات التجارية البحرية ثم بدأت تظهر بعد ذلك أنواعه المختلفة . إن الشعور بالأمان و الضمان رافق الإنسان عبر العصور و كان أول مجال تجسدت فيه هذه الرغبة مجال المخاطر البحرية و يرجع ذلك إلى مجال التجارة البحرية و كثافة التبادل التجاري في القرن 14 ما بين المدن الإيطالية و دول حوض البحر الأبيض المتوسط و قد بدأ هذا النظام في شكل القرض البحري<sup>1</sup>.

حيث أن عقد القرض البحري , أي عقد المخاطر الجسيمة هو نوع من العقود كان منتشرا في روما و أثينا , و بمقتضاه يحصل صاحب الشحنة على مبلغ يوفي به ثم البضاعة التي تتكون منها الشحنة و تكون الشحنة ضامنة لاسترداد مبلغ القرض و فوائده . و أيضا بمقتضاه يقترض صاحب السفينة مبلغا من المال لإصلاحها و تجهيزها و التي بدورها تكون ضامنة لقيمة القرض , و يتضمن الاتفاق أيضا شرطا ينص بأنه إذا غرقت السفينة أو تلفت البضائع لا يحصل المقرض على شيء . أما إذا وصلت سالمة يلتزم المقرض بدفع مبلغ القرض و فوائده<sup>2</sup>.

لذلك نتج عن عملية القرض البحري إفلاس الممول (المقرض) لهذه العملية و بسبب ذلك تم إنشاء مجموعات من الأشخاص و الأموال تخصصت في هذا المجال . و تطور نظام القرض إلى استعمال أساليب أخرى مكنت من تحويل مبالغ القرض إلى مبلغ التأمين يدفع عند تحقق الخطر و تحويل الالتزام باسترداد مبلغ القرض إلى قسط يدفع مسبقا أي عند إبرام العقد<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - د.محمد حسن قاسم , محاضرات في عقد التأمين , الدار الجامعية , 1999 , ص23

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق , ص23

<sup>3</sup> - نفس المرجع السابق , ص23

إذ عرف التأمين انتشار واسعاً مع بداية الثورة الصناعية و ذلك لظهور و زيادة استخدام الآلات التي تشكل أخطار جسيمة على الإنسان و إن كان بعض الفقهاء قد أشاروا إلى التأمين قبل هذا التاريخ و ذلك من بريطانيا خلال النصف الثاني من القرن 17 على إثر حريق مهول تسبب في أضرار خطيرة<sup>4</sup> .

في القرن الحالي التأمين يستعمل في مجالات عديدة لم تكن معروفة من قبل كالتأمين على المسؤولية و النقل بمختلف أنواعه البري و، البحري و الجوي و ازداد نطاق مجالات التأمين مع التقدم العلمي و التكنولوجي مما أدى إلى التأمين ضد مخاطر استعمال الطاقة الذرية و المنشآت النووية و الحوادث الناجمة عن إطلاق الأقمار الصناعية إلى الفضاء و غيرها من المخاطر<sup>5</sup> .

في الجزائر نظام التأمين الذي كان سائد بعد الاستقلال هو نظام التأمين الفرنسي لسنة 1930 م لذلك عملت السلطات الوطنية على سن مجموعة من القوانين لتنظيم هذا القطاع و التي يمكن أن نوجزها في الثلاثة مراحل التالية :

### 1. المرحلة الأولى : ما قبل احتكار الدولة للقطاع (1962-1966)

عرفت فرض الدولة رقابة على الشركات الأجنبية العاملة في المجال و التي كان يقدر عددها بحوالي 270 شركة<sup>6</sup> , تعمل على مستويات مختلفة من مجالات التأمين و أغلبها شركات فرنسية يوجد مقرها بكبريات المدن الفرنسية .

بسبب إقدام هذه الشركات عن طريق إعادة التأمين بتحويل جزء هام و كبير من العلاوات المدفوعة إلى خارج الوطن, حرمت الخزينة العامة الجزائرية من ادخار هام<sup>7</sup> .

وقد تفتنت السلطات لخطورة الوضع حيث اتخذت تدابير بمقتضى قانون صادر بتاريخ 08 جوان 1963 و هو 63-1963 و الذي يتضمن :

- فرض التزامات و ضمانات على شركات التأمين العاملة بالجزائر و إخضاعها إلى طلب الاعتماد من وزارة المالية مع وضع كفالة مسبقة , الأمر الذي دفع شركات التأمين الأجنبية لتوقف فوري عن النشاط باستثناء البعض دون مراعات ما جاء في القانون 1963 .
- إنشاء عملية التأمين و إجبارية التأمين و تأسيس الصندوق الجزائري للتأمين و إعادة التأمين CAAR في 08 جوان 1963 و الذي يهدف إلى سد الفراغ الذي تركته الشركات الأجنبية عند انسحابها<sup>8</sup> .

### 2. المرحلة الثانية : احتكار الدولة للقطاع (1966-1995)

تميزت هذه المرحلة باحتكار الدولة لعمليات التأمين و إعادة التأمين بموجب الأمر 127/66 المؤرخ في 27 ماي 1966 م حيث تنص المادة الأولى منه ( من الآن فصاعدا يرجع استغلال عمليات التأمين للدولة) . و لهذا الغرض قامت الدولة بتأميم الشركة الجزائرية للتأمين SAA في 1966 م و انتقال أموال و حقوق و التزامات هذه الشركة اتجاه الدولة , و انشائها للشركة المركزية لإعادة

<sup>4</sup>- M.Picard et A.Besson : « les assurances terrestres »T1 . le contrat d'assurance.Paris , L.G.D.J , 1982,P3

<sup>5</sup>- M.Picard et A.Besson ,OP.CIT , P3

<sup>6</sup> - بوعلام توفيانى , التأمين في الجزائر , ديوان المطبوعات الجزائر , 1994, ص66

<sup>7</sup> - نفس المرجع السابق , ص 66

<sup>8</sup>- Revue Algérienne des assurances , éditée par l'UAR , P 12

التأمين CCR في 1973م بالإضافة إلى الشركات التي لها طابع مدني كالتأمين التبادلي الجزائري لعمال التربية و الثقافة 1964م و الصندوق المركزي لإعادة التبادل الفلاحي<sup>9</sup>.

في أوت 1980 قام المشرع بإصدار قانون لتنظيم التأمين في الجزائر و حدد هذا القانون الأحكام العامة و حقوق و واجبات كل من المؤمن و المؤمن له و يتضمن أيضا أحكام عامة حول تأمينات الأضرار و الأشخاص التأمينات الإلزامية (حريق , النقل الجوي , مختلف المسؤوليات الأخرى) , و أحكام عامة حول التأمين البحري .

ثم جاء قانون 1985م في 30 أبريل 1985م بعد إعادة هيكلة الصندوق الوطني للتأمين CAAR و ظهور مبدأ التخصص في التأمين الذي فرض على مؤسسات التأمين و من أمثلة الشركات المتخصصة هي الشركة الجزائرية لتأمينات النقل 1985م<sup>10</sup> . و مع التحولات السريعة التي عرفها الاقتصاد الجزائري جاء مرسوم جانفي 1990م ليلغي مبدأ التخصص الذي فرض على مؤسسات التأمين و إعادة التأمين الجزائرية و هذا من أجل خلق جو من المنافسة بين المؤسسات في هذا القطاع . و لكي تتمكن شركات التأمين و إعادة التأمين الجزائرية من مسايرة التغيرات الحاصلة في الاقتصاد الوطني بصفة عامة و قطاع التأمين بصفة خاصة تم إنشاء الاتحاد الجزائري لمؤسسات التأمين و إعادة التأمين في 22 فيفري 1994م و هي جمعية مستقلة جمعت كل مؤسسات قطاع التأمين في الجزائر<sup>11</sup> .

### 3. المرحلة الثالثة : رفع احتكار الدولة لقطاع التأمين 1995 إلى يومنا هذا

هذا بصدور القرار رقم 95/7 في 25 جانفي 1995م و الذي ينص على إلغاء احتكار الدولة للقطاع و وضع آليات جديدة لضمان تنظيم و مراقبة أفضل , و ما ظهر المجلس الوطني للتأمين و وسيط التأمين و هيئة المراقبة إلا دليل على ذلك . لا بد أن نشير إلى المرسوم التنفيذي رقم 95/6 و الصادر في 10 جانفي 1995 الذي جاء لتحديد الأخطار التي يتحملها تأمين قرض التصدير و الموكل بموجب المرسوم إلى الشركة الجزائرية للتأمين و ضمان تأمين التصدير CAGEX و التي أنشأت في 03 ديسمبر 1995م<sup>12</sup> .

### الفرع الثاني: تعاريف التأمين

إن للتأمين في وقتنا هذا أهمية كبيرة كوسيلة يتم من خلالها التخفيف من بعض المخاطر، التي يتعرض لها الأفراد و الشركات والتي لا يمكن تحمل أعبائها، ويعود الاهتمام به من طرف العديد من الكتاب ورجال الاقتصاد لأهميته الكبيرة، ومنه نستنتج مما سبق أن التأمين أحد الوسائل المواجهة للأخطار التي يمكن التعرض لها.

لقد اجتهد كل من الفقهاء و رجال القانون في إعطاء تعاريف دقيقة للتأمين لذلك سأحاول عرض هذه التعاريف مبرزة الجانبين القانوني و الفني

<sup>9</sup> - جديدي معراج , مدخل لدراسة القانون الجزائري , ديوان المطبوعات الجامعية , 2003 , ص9

<sup>10</sup> نفس المرجع السابق , ص9

<sup>11</sup> - جديدي معراج , مدخل لدراسة القانون الجزائري , ديوان المطبوعات الجامعية , 2003 , ص10

<sup>12</sup> - نفس المرجع السابق , ص11

### 1. تعريف التأمين لغة :

" تأمين على وزن تفعيل مصدر أصله (أمن) بتشديد عينه أي الميم وأمن فعل ماضي من (أمن) و له معان كثيرة في اللغة منها : بمعنى الأمان ولاطمئنان و هو ضد الخوف ويقال أمانة أي دخل في أمانة وأمن بمعنى وفر لغيره الأمان ، ونقول منه : (أمن فلان تأميناً)"<sup>13</sup>.

### 2. التعريف القانوني :

" هو عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن (شركة التأمين) أن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو إيراداً أو راتباً أو أي تعويض مالي آخر في حالة وقوع أو تحقق الخطر المبين في العقد و ذلك مقابل قسط أو دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن خلال فترة زمنية معينة " <sup>14</sup>.

### 3. التعريف الإقتصادي :

يعرف التأمين من الناحية الاقتصادية بأنه " أداة لتقليل الخطر الذي يواجه الفرد عن طريق تجميع عدد كاف من الوحدات المتعرضة لنفس ذلك الخطر (كالسيارة , المنزل , المستودع ) لجعل الخسائر التي يتعرض لها كل فرد قابلة للتوقع بصفة جماعية ,من ثم يمكن لكل صاحب وحدة الأشتراك بنصيب منسوب ألى ذلك الخطر"<sup>15</sup>.

### 4. التعريف الفني :

إن الجانب الفني تطرق إليه كل من SHACKLE و PFEFFER و عبد الهادي السيد و محمد تقي الحكيم و من خلال هذه التعاريف استخلصت التعريف التالي :

"التأمين هو وسيلة لتعويض الفرد عن الخسارة التي تحل به نتيجة لوقوع الخطر"<sup>16</sup>

و من خلال هذه التعريفات يمكننا اعتبار التأمين أحد الأنشطة الاقتصادية الحديثة الهامة و الغرض منه قيام المؤمن بتحمل أخطار معينة نيابة عن الشخص أو الجهة التي يحتمل تعرضها لمثل هذه الأخطار و تقاضي أجره نظيرة ذلك ,غالباً ما يكون أقل بكثير من تكلفة تحمل الخطر المتوقع حدوثه عند صاحب الخطر الأصلي<sup>17</sup>.

### الفرع الثالث : أهمية التأمين

تلعب الشركات والمؤسسات المالية بصفة عامة وشركات التأمين بصفة خاصة دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية المعاصرة, وتأتي أهمية التأمين من خلال عمله على تقديم الحماية للأفراد والشركات والمؤسسات من الخسائر التي قد تلحق بها لتقليل درجة المخاطر التي تصاحب في العادة هذه الشركات والمؤسسات مما قد يجعلها تتدفع نحو تطوير أعمالها ونشاطاتها الاقتصادية بثقة وزخم كبيرين

<sup>13</sup> - نفس المرجع السابق , ص 05

<sup>14</sup> - عبد الهادي السيد, محمد تقي الحكيم, عقد التأمين حقيقة مشروعة. دراسة مقارنة. منشورات الحلبي. بيروت, 2003, ص28

<sup>15</sup> - حربي محمد عريقات , سعيد جمعة عقل, التأمين وإدارة الخطر بين النظرية و التطبيق , دار النشر و التوزيع 1997, ص-34

<sup>16</sup> - محمد شحاتة , مشروعية التأمين و أنواعه , المكتب الجامعي الحديث , الإسكندرية . 2006 , ص 30

<sup>17</sup> - عثمان بابكر أحمد, قطاع التأمين في السودان , تجربة التحول من نظام التأمين التقليدي الى نظام التأمين الاسلامي للبحوث و التدريب,

جدة, 2004 , ص15

تسهم في توفر البيئة المناسبة لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود، وتلعب شركات التأمين دورا مهما في ضخ الأموال لتمويل حركة الاقتصاد الوطني للعديد من الدول.

وعلى الرغم من التطور الاقتصادي الذي شهدته قطاع التأمين خلال العقود القليلة الماضية، إلا أن في هذا كان أقل بكثير من النمو الذي شهدته قطاعات مماثلة ومنها القطاع المصرفي حيث لم يتمكن هذا القطاع من التطور بنفس الدرجة التي تطور بها القطاع المصرفي من حيث المنتجات ونوعية الخدمات وكفاءة العمليات.

وقد أدى هذا الواقع الى محدودية الدور الاقتصادي الذي تلعبه شركات التأمين في التطور الاقتصادي بسبب مجموعة من الصعوبات والمشاكل التي تعانيها هذه الشركات.

وقد استهدفت دراسة هذا القطاع تقييم الدور الذي تلعبه شركات التأمين في التطور الحاصل في القطاع و الدور الفعال لها خلال الأعوام القليلة الماضية، بالإضافة الى التعرف على طبيعة المشاكل والصعوبات التي تعانيها واقتراح الحلول المناسبة لها ودراسة تأثير بعض المتغيرات الدولية والإقليمية في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية على هذه الشركات<sup>18</sup>.

### 1. التأمين وسيلة لتكوين رؤوس الأموال :

يلتزم المؤمن له بدفع جزء من دخله إلى المؤمن "شركات التأمين" و ذلك بصفة دورية و هذا مقابل الحصول على مبلغ التأمين عند تحقق الخطر.

و هذه المبالغ التي تتجمع لدى شركات التأمين لها أهمية بالغة سواء بالنسبة للمؤمن من اهم أو بالنسبة للاقتصاد .

فبالنسبة للمؤمن لهم تمثل ضمنا لاستيفاء حقوقهم من قبل هذه الشركات لهذا يجبرها القانون بتكوين احتياطات تمثل ضمنا للوفاء بالتزاماتها .

أما من الناحية الاقتصادية فهي من أهم مصادر تمويل المشاريع التي تعود بالفائدة على أفراد المجتمع "يسمح التأمين عن طريق تجميع الاشتراكات و الأقساط بتكوين رؤوس الأموال معتبرة , فبفضل التأمين تتجمع في شركات التأمين مبالغ زهيدة (إذا نظرا إليها منفردة ) كانت ستستهلك لولا التأمين , و تكون حاصلا هاما لمعالجة الأضرار عند وقوعها"<sup>19</sup>

### 2. التأمين وسيلة للائتمان :

تجد الدولة و فروعها في الأموال المجتمعة لدى شركات التأمين مصدرا هاما للاقتراض و ذلك عن طريق إصدار سندات تقوم شركات التأمين بشرائها .

أما الأفراد يسهل لهم الحصول على الائتمان بوسائل متعددة حيث أنه يؤدي إلى دعم الضمان الذي يقدمه من المؤمن له إلى دائرة و يضمن لهذا الأخير استيفاء حقه في حالة عدم قدرة المدين (المؤمن له) على السداد<sup>20</sup> .

<sup>18</sup> - بوعلام توفياتي , نفس المرجع السابق , ص 68

<sup>19</sup> - كاظم الشربيني , التأمين النظرية و التطبيق , مطبعة شفيق , العراق , 1986 , ص14

<sup>20</sup> - نفس المرجع السابق , ص15

### 3. التأمين عامل من عوامل الوقاية :

رغبة من شركات التأمين في حصر مبالغ التعويض تعمل بطرق مختلفة على التقليل من نسبة وقوع الخطر و هذا بالاستعانة بالخبراء و الأخصائيين لدراسة أسباب المخاطر و اتخاذ الاحتياطات و نشرها في أوساط المواطنين لتوعيتهم و إرشادهم و هذا من شأنه أن يقلل من وقوع الخطر لهذا يعتبر التأمين عامل من عوامل الوقاية<sup>21</sup>.

### الفرع الرابع : تصنيفات التأمين

لقد تعددت صور التأمين في وقتنا الحاضر لذلك فلا يمكن حصرها في صورة واحدة , و خاصة مع التطورات السريعة التي عرفتها . حيث أصبح التأمين يمتد إلى مجالات عديدة لذلك تصنيف التأمين خلا التقسيم حسب معيار الشكل و الموضوع :

#### 1. تقسيم التأمين من حيث الشكل :

و يقصد به التقسيم من حيث الجهة التي تتولى عملية التأمين و عليه فإنه ينقسم إلى :

##### 1.1. التأمين التعاوني أو التبادلي :

و يتمثل هذا النوع في قيام مجموعة من الأشخاص يتعرضون لخطر معين إلى تكوين جمعية تعاونية تجمع بينهم لتعويض الأضرار التي قد تلحق بأحدهم نتيجة وقوع الخطر المؤمن منه و هذا المبلغ يدفع من الاشتراكات التي يلتزم كل عضو بدفعها و يتميز هذا النوع من التأمين بما يلي :

- كل عضو يجمع بين صفتين في آن واحد هي صفة المؤمن و المؤمن له .
- إن الاشتراك الذي يدفعه العضو لا يكون ثابتا بل قابل للتغير إلا أن التغير يمكن أن يكون نسبي و ذلك عند وضع حد أقصى للاشتراك لا يتجاوز المؤمن<sup>22</sup>

##### 2.1. التأمين ذو الأقساط الثابتة :

في هذا النوع يقوم المؤمن و الذي يعتبر شركة تأمين بدفع مبلغ التأمين في حالة وقوع الخطر المؤمن منه و هذا مقابل الأقساط (الثابتة) الذي يلتزم بدفعها و هذا النوع يتميز :

- انفصال المؤمن عن المؤمن له.
- القسط الذي يدفعه المؤمن له ثابت .
- يمكن أن يكون مبلغ التأمين أقل من الأقساط التي يدفعها المؤمن له ضد خطر معين و بالتالي يعتبر الفرق بمثابة ربح لشركة التأمين و كذلك يمكن أن يكون أكبر من مجموعة الأقساط و في هذه الحالة تلتزم الشركة بدفعها و البعض يطلق على هذا النوع بالتأمين التجاري<sup>23</sup> .

<sup>21</sup> محمد حسن قاسم , مرجع سابق , ص42

<sup>22</sup> - محمد حسن قاسم , مرجع سابق , ص45

<sup>23</sup> - نفس المرجع السابق , ص46



## 2. تقسيم التأمين من حيث الموضوع :

و هو بدوره ينقسم إلى التأمين البحري و النهري و الجوي و البري , التأمين الخاص و الاجتماعي , التأمين من الأضرار و على الأشخاص .

### 1.2. التأمين البحري و النهري و الجوي و البري :

يقوم هذا التأمين على أساس المخاطر المؤمن منها .

- التأمين البحري هو نوع من أنواع التأمين يهدف إلى تأمين مخاطر النقل البحري سواء تلاحق بالسفينة أو البضائع المشحونة عليها و لكن لا يمس الأشخاص الموجودين على السفينة حيث التأمين على هؤلاء يدخل في التأمين البري .
- التأمين النهري هو إحدى صور التأمين حيث يغطي مخاطر النقل في المياه الترع و الأنهار و يخضع هذا التأمين لنفس أحكام التأمين البحري .
- التأمين الجوي يغطي المخاطر المتعلقة بالنقل الجوي و التي تتعرض لها الطائرة أو حمولتها أما التأمين البري يغطي المخاطر التي لا تندرج تحت الأنواع السابقة .

### 2.2. التأمين الخاص و التأمين الاجتماعي :

التأمين الخاص هو ذلك التأمين الذي يقوم به شخصا لتجنب نتائج خطر معين أو حادث يحتمل وقوعه في المستقبل و هذا سعيا منه لتحقيق مصلحة خاصة به . أما التأمين الاجتماعي هو نظام يقوم على تحقيق المصلحة العامة و تتمثل في تأمين المخاطر الاجتماعية التي تتعرض لها الطبقة العامة كالمريض و العجز . و تساهم الدولة مع أرباب العمل و العمال في تحمل عبئه و يعتبر هذا التأمين إجباري للعمال و رب العمل . و في هذا التأمين القانون هو الذي يحدد أحواله و شروطه و آثاره و لا يملك أي طرف من الأطراف العلاقة التعديل في ذلك . بذلك يختلف التنظيم القانوني لهذا التأمين عن ذلك الذي يخضع له التأمين الخاص فهذا الأخير يخضع لقاعدة العقد شريعة المتعاقدين و مبدأ سلطات الإدارة . في حين أن التأمين الاجتماعي يتولى المشرع تنظيمه من كافة جوانبه سواء من حيث الشروط و الأحكام<sup>24</sup> .

### 3.2. التأمين من الأضرار و التأمين على الأشخاص :

يقوم هذا التقسيم على أساس توافر و تحقق الصفة التعويضية في التأمين . فإذا كان الهدف من التأمين هو تغطية الأخطار أو الخسائر المالية التي تلحق بالذمة المالية للمؤمن له كان التأمين تأمينا من الأضرار و كان عقد التأمين عقد تعويض و أما إذا كان الغرض من التأمين الحصول على مبلغ التأمين بمجرد تحقيق الخطر المؤمن منه و بعض النظر عن حدوث كل الضرر أو جزء منه , كان التأمين على الأشخاص متعلق بالإنسان في حياته و صحته<sup>25</sup> .

<sup>24</sup> - نفس المرجع السابق, ص45

<sup>25</sup> - عبد الرزاق بن خروف , التأمينات في التشريع الجزائري , مطبعة حيدرة , 1998 , ص20

### 1.3.2. التأمين من الأضرار :

في هذا النوع من التأمين يكون الخطر المؤمن منه منصبا على مال أو ممتلكات المؤمن له و ليس على شخصه و يهدف إلى تعويض المؤمن له عما قد يلحقه من ضرر جراء وقوع الخطر المؤمن منه أي له صفة تعويضية و ينقسم هذا النوع إلى قسمين :

#### 1.1.3.2. التأمين على الاشياء :

يهدف إلى تعويض المؤمن له عن الخسائر التي تلحق أمواله بسبب الخطر و على هذه الصورة لا يحتوي إلا طرفين و هما المؤمن و المؤمن له و من أمثلة تأمين الماشية من خطر الموت , تأمين الأموال من السرقة ....

#### 2.1.3.2. التأمين من المسؤولية :

هذا النوع يهدف إلى ضمان المؤمن له ضد رجوع الغير بسبب الأضرار التي ألحقها بهم فهنا يلتزم المؤمن له بدفع التعويض للمتضرر و هنا العقد يتوجب ثلاثة أشخاص (أطراف) و هم المؤمن و المؤمن له و المتضرر<sup>26</sup> و من صور التأمين من المسؤولية , التأمين من الحوادث السيارات , التأمين من المسؤولية عن الحريق و التأمين من المسؤولية المهنية .

#### 2.3.2. التأمين على الأشخاص :

و هذا التأمين يتعلق بشخص المؤمن له و يهدف إلى دفع مبلغ التأمين إذا وقع الخطر و يشمل هذا التأمين المخاطر التي يتعرض لها الإنسان في حياته أو صحته كما يشمل بالإضافة إلى ذلك الحوادث السعيدة كالزواج و الإنجاب و غيرها . و من صور التأمين على الأشخاص التأمين على الحياة , ضد الحوادث أو الإصابات و التأمين ضد المرض<sup>27</sup> .

#### 1.2.3.2. التأمين على الحياة :

إنه يهدف لمواجهة خطر الموت الذي يتعرض له كل إنسان في أي لحظة حيث يعد أداة من أدوات الائتمان حيث يمكن لصاحبه الحصول على الائتمان بضمان وثيقة التأمين على الحياة هذا من جهة . و من جهة أخرى هي وسيلة من وسائل الادخار على مستوى الفرد و على مستوى المجتمع حيث تجمع هذه الأموال لدى شركات التأمين بما يمكن استغلالها في تمويل مشاريع تعود بالنفع على المجتمع . و يشمل التأمين على الحياة التأمين لحالة الوفاة , لحالة البقاء , تأمين الزواج و الولادة , التأمين التكميلي , التأمين الشعبي , التأمين الجماعي .

#### 2.2.3.2. التأمين ضد الحوادث و الإصابات الجسدية :

في هذا التأمين يلتزم المؤمن بتغطية الخطر الذي يقع على المؤمن له و هذا عن طريق مبلغ من المال يؤديه إلى المستفيد في حالة موته أو العجز الدائم أو المؤقت .

<sup>26</sup> - أحمد نور , أحمد بسيوني شحاته , محاسبة المنشآت المالية , دار النهضة للطباعة و النشر , بيروت , ص87  
<sup>27</sup> - عبد العزيز فهمي هيكل , مبادئ في التأمين , الدار الجامعية , 1985 , ص21

### 3.2.3.2. التأمين من المرض :

هو عبارة عن عقد يلتزم فيه المؤمن بدفع مبلغ معين للمؤمن له نظيراً أقساط دورية لتغطية مصروفات العلاج و الأدوية و هذا التأمين قد يكون تأميناً على شخص المؤمن له ذاته أو شخص غيره (أفراد عائلته) .

و يمكن التفرقة بين التأمين على الحياة و التأمين ضد الحوادث و الإصابات الجسدية في كون هذا الأخير يقوم بتأمين أي اعتداء جسماني ينشأ عن فعل طارئ بسبب خارجي, في حين أن التأمين على الحياة فهو يهدف إلى تأمين المؤمن من خطر الموت أما التأمين ضد الحوادث فإن مبلغ التعويض لا يدفع فقط في حالة موت المؤمن و إنما أيضاً في حالة عجزه المؤقت أو الدائم .

و عليه يمكن تلخيص ما سبق في الشكل التالي الذي يوضح تقسيم التأمين الى أنواع عديدة ومختلفة, وذلك حسب الشكل الموالي<sup>28</sup> :



الشكل 01: تقسيمات التأمين

المصدر : عيد أحمد أبو بكر، وليد اسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2009 ، ص 10.

### المطلب الثاني : عناصر و أسس التأمين

للتأمين عناصر و أسس يرتكز عليها , فكغيره من النظم , لنظام التأمين عناصر يقوم عليها من الطرفين مؤمن و مؤمن له و قسط التأمين و الخطر المؤمن منه و تعهد التأمين و المصلحة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة , كما تطرقنا إلى الأسس المختلفة الاقتصادية و القانونية و الفنية

<sup>28</sup> - مختار محمود الهانسي , ابراهيم عبد النبي حمودة , مبادئ الخطر و التأمين , الدار الجامعية , الإسكندرية , 2001 , ص 61

## الفرع الأول : عناصر التأمين

العناصر الأساسية للتأمين هي طرفي العقد , الخطر القسط و مبلغ التأمين<sup>29</sup> :

### 1. المؤمن له :

هو ذلك الشخص (الطبيعي أو المعنوي ) المعرض للخطر و الذي يسدد الأقساط التأمينية يتلقى الخدمة الموعود بها في حالة وقوع الخطر . و يمكن التفريق بين المكتتب الذي يمضي وثيقة العقد و يتعهد بدفع الأقساط التأمينية للمستفيد و الذي يتلقى في حالة وقوع الخطر الخدمة الواجب تقديمها من طرف المؤمن.

فهو يلتزم بدفع قسط التأمين و يتم ذلك في آجال محددة متفق عليها و غالبا ما تكون سنويا و يثبت دفع القسط بإيصال يمنح من طرف المؤمن و إذا لم يتم دفع القسط في الأجرة المحدد فالشركة لها الحق أن تفسخ أو أن تبقى على العقد و تطالبه بالدفع عن طريق القضاء<sup>30</sup> .

التصريحات الواجب تقديمها من طرف المؤمن له حيث يلتزم هذا الأخير بأن يقدم للمؤمن بيانات كاملة و صحيحة عن الخطر المؤمن منه وقت إبرام العقد مما يسمح بتقدير جسامته هذا الخطر و تحديد مقدار القسط و في حالة تقديم المؤمن له بيانات خاطئة يؤدي إلى فسخ العقد . أما أثناء سريان العقد فعلى المؤمن له أن يعلم في غضون 8 أيام كل المعلومات عن تغير الخطر كتناقصه أو تزايدده .

### 2 المؤمن

هو الشخص الذي يلتزم بدفع التعويض المنتظر المحدد في العقد مقابل قسط التأمين .

إن الالتزام الرئيسي للشركة يتمثل في دفع التعويض في حالة تحقق الخطر هذا من جهة و من جهة أخرى فعلى هذا الشركة أن تخفض قسط التأمين في حالة اختفاء الظروف المشددة لظهور الخطر .

أما في حالة حدوث خسائر جزئية فإن مبلغ التعويض سيكون أقل من المبلغ المفروض الذي تدفعه الشركة في وقوع كامل الخسائر باستثناء التأمين على الأشخاص<sup>31</sup> .

### 3. الخطر

الخطر هو العنصر الأساسي الذي يقوم عليه عقد التأمين فإذا زاد الخطر بطل عقد التأمين و لهذا الأخير عدة تعاريف في مجال التأمين " فهو حادث مستقبلي يحتمل الوقوع لا يتوقف على إرادة أي من الطرفين"<sup>32</sup>

29 - حسين حساني ,تقييم الأداء المالي لشركات التأمين دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA, مذكرة ماجستير تخصص إدارة أعمال ,جامعة الشلف,الجزائر,2007,ص50

30 -جديدي معراج , مرجع سابق , ص 62

31 -حسان حساني , نفس المرجع السابق , ص51

32 - راشد راشد , التأمينات البرية الخاصة في ضوء قانون التأمينات الجزائرية المؤرخ في 1980/08/09 , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر,1992,ص14

و الخطر في القانون المدني هو ما يتهدد الإنسان من احداث ضارة كالسرقة أو الحريق أو الإصابة الجسدية كذلك يمكن أن ينظر للخطر في مجال التأمين على أنه حادث محتمل الوقوع و يكون سعيدا كالزواج و الولادة و بقاء المؤمن له على قيد الحياة<sup>33</sup>.

#### 4. القسط أو مقابل التأمين

هو المقدار النقدي الذي يلتزم المتعاقد بدفعه بصورة أو بأخرى إلى المؤمن و ذلك مقابل العملية التأمينية , سواء كان المؤمن له هو المتعاقد أو المستفيد عند وقوع الخطر المؤمن منه و تحقق الخسارة المادية<sup>34</sup>.

كما هو المقابل المالي الذي يلتزم المؤمن له بدفعه لتغطية الخطر الذي يأخذه المؤمن على عاتقه حيث نعلم أنه يلتزم المؤمن بدفع مبلغ مالي , و في حالة وقوع الخطر غير مؤكد و حتى لا يخسر من العملية يجب ان يحصل من المؤمن له على قسط كافي لتغطية الخطر المطلوب ضده , حيث يعتبر القسط العنصر الجوهرى في التأمين لما للخطر من أهمية , فهو ضروري لقيام التأمين و إلا كان باطلا و عليه يمكن تعريف القسط على أنه ( ثمن التأمين ) أي المبلغ المترتب على المؤمن له اتجاه المؤمن.

و لا يعتبر التأمين نافذ المفعول إلا بعد تسليم وثيقة التأمين , و دفع القسط الأول , و يتحدد القسط من خلال عدة عوامل أهمها درجة الخطر المؤمن منه و العوامل المساعدة على وقوع الخطر , و الدراسات التاريخية التي تقوم بها هيئات التأمين لتحديد عدد مرات تكرار الحوادث و اتجاهاتها و أبعادها و مقدار خبرة الشركة التأمين في هذا المجال , و الاحتمالات الممكنة الوقوع أو عدم وقوع الخطر و معادلات تكرارها و نوعية التأمين المستخدم لتغطية الخطر المؤمن منه , ففي التأمين على الحياة يستخدم أسلوب في محدد لتحديد قيمة القسط بأنواعه المختلفة سواء وحيد صافي أو سنوي صافي أو كان تجاريا من النوعين .

أما بالنسبة لتأمين الممتلكات و الحوادث فتلعب الدراسات التأمينية و الخبرة العملية دورا كبيرا في تحيد الأقساط المطلوبة<sup>35</sup>.

#### 5. تعهد التأمين

و هو الالتزام الذي يترتب عليه عقد التأمين على عاتق المؤمن اتجاه المؤمن له و يصنف عقد التأمين من بين العقود التبادلية , حيث يكون المؤمن مقابل التزام المؤمن له محل التعهد تارة تعويض (تأمينات الأضرار ) و تارة أخرى دفع مبلغ محدد في وثيقة التأمين ( تأمينات على الأشخاص) , و بما أن محل التعهد هو أساس دفع مبلغ من المال فيقال أن تعهد المؤمن تعهد مالي , إلا انه في التأمينات من الأضرار كالتى تضمن تكسر الزجاج أو الآلات قد يحتفظ المؤمن بحق الاختيار بين ان يدفع مبلغ من المال أو أن يعيد الشيء المتضرر إلى حالته الطبيعية , و مع ذلك فإن هذه الحالة الأخيرة لا يتغير من طبيعته تعهد المؤمن و يبقى دائما تعهدا ماليا لأنه إصلاح الشيء المتضرر يتم عن طريق الغير الذي يستلم من المؤمن مبلغا ماليا مقابل إعادة الشيء إلى حالته الطبيعية . و أخيرا فإن تعهد نفسه قد يكون مرتبطا بأجل و ذلك عند وجود حادث غير مؤكد الوقوع<sup>36</sup>.

<sup>33</sup> - راشد راشد , المرجع السابق , ص18

<sup>34</sup> - المرجع السابق , ص18

<sup>35</sup> - مختار محمود الهاشمي , ابراهيم عبد النبي حمودة , مبادئ الخطر و التأمين , الدار الجامعية , 2001 , ص83

<sup>36</sup> - مختار محمود الهاشمي , ابراهيم عبد النبي حمودة , المرجع السابق ص84

## 6. المصلحة

كل شخص له مصلحة في صون شيء يجوز له أن يؤمن عليه , و كل مصلحة مباشرة أو غير مباشرة , تعود على الشخص من عدم تحقق الخطر أن تكون محلا للتأمين , و نجد أن المصلحة ركن من أركان العقد , و إن خرجت عن المصلحة على المصلحة تكون على شكل رهان , و يجوز كذلك المحافظة و التأمين على المصلحة الأدبية فهي تعتبر من اهم الأضرار التي يعطي لها المحاكم قيمة عند تقدير التعويض<sup>37</sup>.

### الفرع الثاني : أسس التأمين

لقد اختلف الفقهاء في بيان أسس التأمين فمنهم من يركز على أسس الاقتصادية و منهم من يركز على أسس قانونية و منهم من يركز على أسس فنية و سنوضح أهم الأسس في النقاط التالية :

#### 1. الأسس الاقتصادية للتأمين

تعتمد على نظريتين تختلف حول معيار تحديد هذا الأساس فمنهم من يرجعها إلى فكرة الحاجة و البعض الآخر إلى فكرة الضمان . فأصحاب فكرة الحاجة يرون أن التأمين ناتج عن الحاجة للحماية و الأمن أما أصحاب الضمان فيرون أن الخطر يسبب للإنسان حالة عدم ضمان اقتصادية و التأمين هو الذي يحقق من الناحية المادية ضمان لهذا المركز الاقتصادي المهدهد<sup>38</sup>.

##### 1.1. معيار الحاجة :

يرى أنصار هذا المعيار أن التأمين يقوم على أساس الحاجة , حيث من منظورهم أن أي نوع من التأمين يهدف إلى الحماية و الأمان من خطر معين (من الأضرار , من خطر الحريق , من السرقة .... أو غيرها ) يجد مصدره الأساسي في حاجة المؤمن له إلى إجراء نوع معين من الرقابة تضمن له الحماية و الأمان عند وقوع المخاطر , و من الملاحظ أن الحاجة لها لا تتأكد في كل أنواع التأمين<sup>39</sup>.

فالتأمين على الحياة لصالح شخص آخر لا تتحقق فيه حاجة المؤمن له , و بذلك يمكن التفكير في تبني معيار آخر و الذي يظهر أنه أقرب لهذه العملية , معيار المصلحة بديلا لمعيار الحاجة , إذ أننا نلاحظ أن عملية التأمين بشكل عام تقوم في الواقع على المصلحة , فهي الدافع للمؤمن و المؤمن له و أيضا لأجراء عملية التأمين , فمصلحة المؤمن له تكمن في تغطية آثار المخاطر محتملة الوقوع

و مصلحة المؤمن تكمن في تحقيق البح و هذا الشكل الغالب في الوقت الحاضر<sup>40</sup>.

<sup>37</sup> - البشير زهرة , التأمين البري , نشر و توزيع مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله , تونس , 1985,ص78

<sup>38</sup> - حسين حساني , المرجع السابق , ص 54

<sup>39</sup> - نفس المرجع السابق , ص54

<sup>40</sup> - نفس المرجع السابق , ص55

### 2.1. معيار الضمان :

يرى أنصار هذا المعيار بأن الضمان يكون أفضل من غيره من المعايير الأخرى كأساس التأمين باعتباره يمثل القسم المشترك لكافة أنواعه , فالتأمين على الأشياء مثلا يحقق الضمان للقيمة, و التأمين على الحياة يحقق الضمان للغير و عدم التدهور المالي للمستفيدين و نفس الشيء على مرض الشيخوخة و إصابة المرور , يحقق لهم ضمان عدم إحلال التوازن الاقتصادي للمؤمن له , و بهذا فإن فكرة الضمان في الواقع نجدها في مختلف أنواع التأمين<sup>41</sup>.

### 2. الأسس القانونية للتأمين

البعض من أنصار هذا المذهب يرى أن الخطر هو المعيار القانوني المحدد للتأمين الذي ينتج عنه ضرر و الذي يسببه الخطر فالتأمين هو نظام للحماية من أخطار محتملة الوقوع في المستقبل .

بينما يرى البعض الآخر بأن التأمين هو التعويض أي مبلغ التأمين الذي يدفعه المؤمن له عند وقوع الخطر.

### 1.2. معيار الضرر :

يرى أنصار هذا الرأي أن التأمين مهما كان نوعه يهدف أساسا لإصلاح الضرر , ذلك أن هذه الفكرة توجد في كافة أنواع التأمينات سواء تأمين الأضرار أو الأشخاص, فيتمثل الضرر على الأشياء في قيمة الشيء المؤمن عليه, و يتمثل الضرر في التأمين ضد الإصابات , الحوادث , الأمراض المهنية و الشيخوخة في الخسارة أو ما يفوت المؤمن له من كسب نتيجة حلول الكارثة<sup>42</sup>.

### 2.2. معيار التعويض :

يرى أنصار هذا الاتجاه بأن التأمين يجد أساسه القانوني في التعويض الذي يرافق كافة أنواعه و بدونها لا يكون للتأمين أي معنى , إذ ان المؤمن له عندما يؤمن على المخاطر المحتملة بمختلف أشكالها بأن يقدم للمؤمن له أو المستفيد مبلغا من المال عند وقوع الخطر المؤمن منه , و هذا يتفق تماما مع طبيعة عقد التأمين الملزم للجانبين<sup>43</sup>.

### 3. الأسس الفنية

بالإضافة إلى الأسس السابقة التي يقوم عليها التأمين هناك أسس فنية , بما أنه يستند على أساس التعاونية بهدف تشتيت المخاطر وفقا لأسس رياضية و إحصائية , فالتأمين ليس عملية قاصرة على المؤمن و المؤمن له فقط, و لكنها عملية تخلق نوعا من التعاون بينهما<sup>44</sup>.

و لهذا ذهب البعض إلى وصف نظام التأمين بأنه فن التضامن . و أهم الركائز التي تقوم عليها الأسس الفنية لنظام التأمين هي :

- التعاون بين المؤمن أهم

<sup>41</sup> - نفس المرجع السابق , ص 55-56

<sup>42</sup> - حميدي سيدعلي, أحمد عيسى أسماء , المرجع السابق , ص 21

<sup>43</sup> - نفس المرجع السابق , ص 21

<sup>44</sup> - نفس المرجع السابق , ص 22

- الاستعانة بالعلوم الرياضية و الإحصائية
- الوقاية من المخاطر
- إعادة التأمين<sup>45</sup>

### المبحث الثاني: التأمين و تحقيق التوازن في سوق التأمين و ميزان المدفوعات

لا يمكننا التطرق إلى التأمين إلا و اقترن به مفهوم السوق التأمينية الذي هو المحور المحرك للتأمين في هذا المبحث سنقوم بإظهار كيف يتحقق التوازن في سوق التأمين و ميزان المدفوعات و كذا زيادة الإنتاجية الذي يؤثر بدوره على الاقتصاد الوطني , كنا تطرقنا إلى التوازن في ظل إعادة التأمين مبرزين أهمية و أشكال إعادة التأمين .

**المطلب الأول : التوازن في السوق التأمينية**

**المطلب الثاني : التوازن في ظل إعادة التأمين**

**المطلب الأول : التوازن في السوق التأمين**

مفهوم السوق يقترن أيضا بعمليات البيع و الشراء أي ان هناك منتجات تأمينية سنتطرق لها , سنتناول في هذا المطلب كيف يتحقق التوازن في سوق التأمين و زيادة الإنتاجية

**الفرع الأول : تحقيق التوازن في سوق التأمين**

خلال فترات الرواج يدفع العمال من دخلهم أقساط تأمين البطالة , هذا يقلل من القدرة الشرائية الآتية , أما أثناء فترات الكساد تصرف لهم التعويضات فتزيد القدرة الشرائية , و هذه الظاهرة تبدو واضحة في المجتمعات الرأسمالية التي تتعرض لأزمات اقتصادية عديدة و مختلفة .

كما أن التأمين يمتص جزء من السد العاملة العاطلة , بأن يوفر لها فرص العمل هذا يساهم في حل مشكلة البطالة و ذلك من خلال فتح وكالات و فروع جديدة لشركات التأمين من أجل توسيع نشاطهم.

و كذلك وضع فوائضها المالية كاستثمارات لدى البنوك التي تقوم بتمويل المشاريع الإنتاجية لامتصاص اليد العاملة العاطلة.

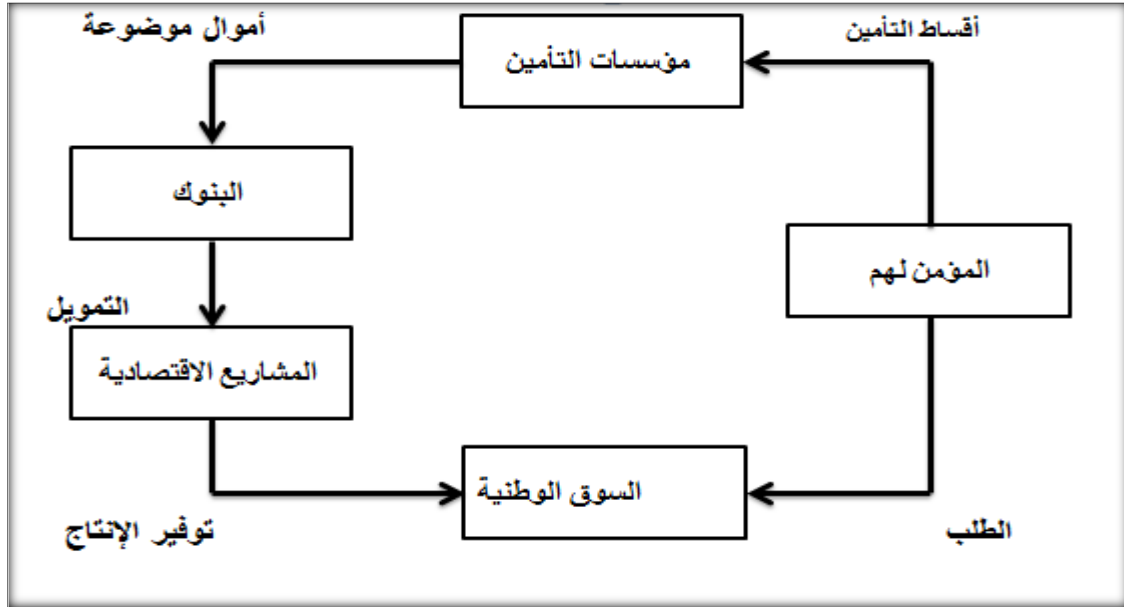
إضافة إلى قدرته في القضاء على التضخم من خلال امتصاصه لفائض الأموال على شكل أقساط و التي يستعملها بدوره في المشاريع الاقتصادية التي تؤدي إلى رفع الإنتاج و مقابلة بالنقود المتداولة في السوق , مما يؤدي حتما إلى إحداث توازن بين التدفق النقدي و السلعي<sup>46</sup> . لإظهار الدور الذي يلعبه التأمين في الحفاظ على التوازن بين العرض و الطلب مما يؤدي إلى توازن السوق<sup>47</sup> , يمكن التعبير عنه في الشكل التالي :

<sup>45</sup> - نفس المرجع السابق , ص 22

<sup>46</sup> - بوعلام توفياتي , دراسة حول قوانين التأمين المغربية , نشأتها و تطورها و بعض أوجه التشابه و الاختلاف , ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية , 1994 , ص 194

<sup>47</sup> - نفس المرجع السابق , ص 194





الشكل (02) : مخطط يوضح تحقيق التوازن في سوق التأمين<sup>48</sup>

المصدر : بوعلام توفاني ، دراسة حول قوانين التأمين المغربية ، نشأتها و تطورها و بعض أوجه التشابه و الاختلاف ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية ، 1994 ، ص 194

يقوم المؤمن لهم بدفع أقساط التأمين لمؤسسات التأمين التي تضع هذه الأموال بدورها في البنوك ، هذه الأجهزة التي تمول المشاريع الاقتصادية عن طريق القروض لتلبية حاجات أو طلبات المؤمن لهم من خلال السوق بتوفير الإنتاج ، و بهذا يتحقق التوازن في سوق التأمين من خلال آليات العرض و الطلب .

#### الفرع الثاني : منتوجات سوق التأمين في الجزائر

تتمتع السوق التأمينية كغيرها من الأسواق بمنتجات مختلفة ، إذ يعاني سوق التأمين الجزائري من إستفحال ظاهرة سيطرة وهيمنة تأمينات الأضرار (الممتلكات) و هي من التغطيات التقليدية مقارنة بتأمينات الأشخاص (الحياة) ، وعدم رواج الفروع المستحدثة في صناعة التأمين العالمية، رغم الإصلاحات المنتهجة و التشريعات الصادرة (القانون رقم 04/06 المؤرخ في 20-4-2006 المعدل والمكمل للقانون 07/95 المؤرخ في 25-1-1995) والرامية إلى الإستجابة الفعالة لإحتياجات شرائح واسعة من المواطنين بتجويد وتنويع خدمات القطاع والإرتقاء بتنافسيتهما إلى المستويات والمعايير الدولية

#### 1. تأمين السيارات :

طبقا لمبدأ التزام التأمين على السيارات في الجزائر من خلال القانون الفرنسي المؤرخ في 27فيفري 1958 و الذي تم تمديده لاحقا بالأمر الصادر في 1962.

في 30 جانفي 1974 صدر أول نص قانوني متعلق بالزامية تأمين السيارات و الذي ينص المادة (1) : " التأمين إجباري لكل السيارات التي لها محركات و تنتقل عن طريق العمومي سواء كان لها عجلتان أو ثلاثة أو أربعة أو أكثر, و كذلك بالنسبة للمقطورات النصفية"<sup>49</sup>.

كما أنه توجد مجموعة من الأخطار التي يؤمن عليها أو المضمونة<sup>50</sup>:

• المسؤولية المدنية للمؤمن له:

يستوجب على كل مالك سيارة أن يكتب تأمين المسؤولية المدنية عن الأضرار المعنوية و المادية التي يمكن أن يسببها للغير و يضمن هذا التأمين في حالة تحركها أو توقفها.

• التأمين على هيكل السيارة و ضمان خسارة الاصطدام.

• ضمان السرقة و الحرق و ضمان انكسار الزجاج.

• ضمان التعاقد لصالح الراكبين في السيارة.

2. التأمين على الحريق، الأخطار الزراعية و هلاك الماشية:

1.2.1. التأمين على الحريق<sup>51</sup> :

نص المشرع الجزائري التأمين على الحريق بالنص على: " يضمن المؤمن من الحريق جميع الأضرار التي تتسبب فيها النيران غير أنه إذا لم يكن هناك اتفاق مخالف لا يضمن الأضرار التي يتسبب فيها تأثير الحرارة أو الاتصال المباشر الفوري للنار أو لإحدى المواد المتأججة إذا لم تكن هناك بداية حريق قابلة للتحويل إلى حريق حقيقي.

للتأمين على الحريق الصفة الإلزامية في بعض القطاعات, حيث يجبر القانون الهيئات العمومية التابعة للقطاعات الاقتصادية المدنية أن تكتب تأميناً من خطر الحريق<sup>52</sup>.

2.2. التأمين من الأخطار الزراعية :

يضمن المؤمن الأخطار التي يمكن أن تلحق بالمحاصيل الزراعية , كالبرد , العاصفة, الجليد, الفيضانات, الثلج... الخ. و ذلك حسب الاتفاق المنصوص عليه في العقد<sup>53</sup>

3.2. التأمين من هلاك الماشية :

يضمن المؤمن فقدان الحيوانات الناتج عن حالة موت طبيعية أو عن حوادث أو أمراض و يسري الضمان في حالة قتل الحيوانات لفرض الوقاية أو تحديد الأضرار إذا تم ذلك بأمر من السلطات العمومية أو من المؤمن<sup>54</sup>.

<sup>49</sup> - الأمر رقم 74-15 المؤرخ في عام 1974 يتعلق بالزامية التأمين على السيارات و بنظام التعويض عن الأضرار, المادة(01), ص230

<sup>50</sup> - نفس المرجع السابق , ص230

<sup>51</sup> - المرسوم التنفيذي 95-415 , المادة( 174 ) , ص24

<sup>52</sup> - محمد عزيز عبد الكريم , محاسبة شركات التأمين , الطبعة الأولى , 2000 , ص153

<sup>53</sup> - الجريدة الرسمية , العدد13 , المرسوم التنفيذي 95-416 , ص03

3. تأمين نقل البضائع<sup>55</sup>:

تعرض البضائع مهما كانت طبيعتها و كيفية تغليفها و نوع الوسيلة المستعملة لنقلها إلى أخطار عديدة.

1.3. تأمين البضائع المنقولة بحراً<sup>56</sup>:

و هو الأكثر استعمالاً, فأثناء القيام برحلة بحرية تضمن الأخطار من خلال اكتتاب وثيقة التأمين البحري على البضائع.

2.3. تأمين البضائع المنقولة جواً<sup>57</sup>:

تخضع وثيقة تأمين البضائع المنقولة جواً لنفس شروط و مبادئ وثيقة التأمين البحري أما عن تأمين المراكب الجوية فهو يضمن الأضرار المادية التي قد تلحق بالمركبة الجوية حسب الإتفاق في العقد.

3.3. تأمين البضائع المنقولة برأً<sup>58</sup>:

ينص هذا النوع من التأمين الأضرار التي تلحق بالبضائع المنقولة عبر الطرق البرية أو السكك الحديدية و بالإمكان أن يمتد الضمان أثناء عمليات الشحن و التفريغ, و ذلك حسب الإتفاق في العقد.

## 4. تأمينات الأضرار الأخرى :

1.4. تأمين خسائر الاستغلال و تأمين كسر الآلات<sup>59</sup> :

## 1.1.4. تأمين خسائر الاستغلال:

يسعى هذا النوع من التأمين إلى تعويض المؤمن له بجزء من النفقات العامة التي لا يمكن امتصاصها بعد تدني رقم أعمال المؤسسة من جراء وقوع حادثة.

2.1.4. تأمين كسر الآلات : تضمن الأضرار التي تلحق بالآلات المؤمن عليها بسبب الاستغلال السيئ , خلل في البناء , انقطاع التيار... الخ.

2.4. الأخطار الصناعية و أخطار التركيب<sup>60</sup> :

## 1.2.4. الأخطار الصناعية:

إضافة إلى خطر الحريق, توجد أخطار مكتملة مثل الفيضانات, الانفجارات, سقوط أجهزة, ظواهر طبيعية... الخ.

<sup>54</sup> - المرسوم التنفيذي 95-416, المادة (49-50-51-52), 03

<sup>55</sup> - المرسوم التنفيذي 95-412, 06

<sup>56</sup> - نفس المرجع السابق, المادة (192-193-194), ص06

<sup>57</sup> - نفس المرجع السابق, المادة (195-196-197-198), ص07

<sup>58</sup> - نفس المرجع السابق, المادة (161), ص07

<sup>59</sup> - المرسوم التنفيذي 95-412, ص06

<sup>60</sup> - الجريدة الرسمية العدد 13, المرسوم التنفيذي 95-412, المادة (34), ص9

#### 2.2.4. أخطار التركيب:

و يضمن العتاد المؤمن عليه من أخطار كهر بائية, حريق ضغط متزايد.

#### 3.4. تأمين متعدد الأخطار<sup>61</sup>:

من أجل ضم عدة أخطار في عقد تأمين وحيد, لجأ المؤمن إلى استعمال عقود تأمين تسمى بالأخطار المتعددة, وهي تضمن الأخطار الرئيسية التي يتعرض لها المؤمن له: الحريق, انفجار, أضرار المياه, انكسار الزجاج, السرقة... الخ؛ و منها:

-التأمين المتعدد الأخطار الموجه للتاجر و الحرفي.

-التأمين المتعدد الأخطار الموجه للسكن.

-التأمين المتعدد الأخطار الموجه للعمارات.

التأمين المتعدد الأخطار الموجه للصناعة.

#### 4.4. تأمينات الأشخاص<sup>62</sup> :

تضمن تأمينات الأشخاص حسب القانون الجزائري الأخطار التالية:

-الأخطار المرتبطة بمدة الحياة البشرية.

-الوفاة بعد وقوع الحادث.

-العجز الدائم, الجزئي أو الكلي.

-العجز المؤقت عن العمل.

تعويض المصارف الطبية الصيدلانية و الجراحية

و يمكن أن يأخذ التأمين على الأشخاص الشكل الفردي أو الجماعي.

#### 5.4. تأمين الصادرات<sup>63</sup> :

يضمن تأمين الصادرات نوعية من الأخطار:

-الخطر التجاري و ينتج عن إعسار المدين أو عدم الدفع.

-الخطر السياسي و ينتج عن قرار تأخذه الدولة يعرقل إتمام الصفقة أحداث السياسة كوارث طبيعية.

<sup>61</sup>- نفس المرجع السابق, المادة (35) ,ص9

<sup>62</sup>- المرسوم التنفيذي 95-411, المادة (60-61) , ص12

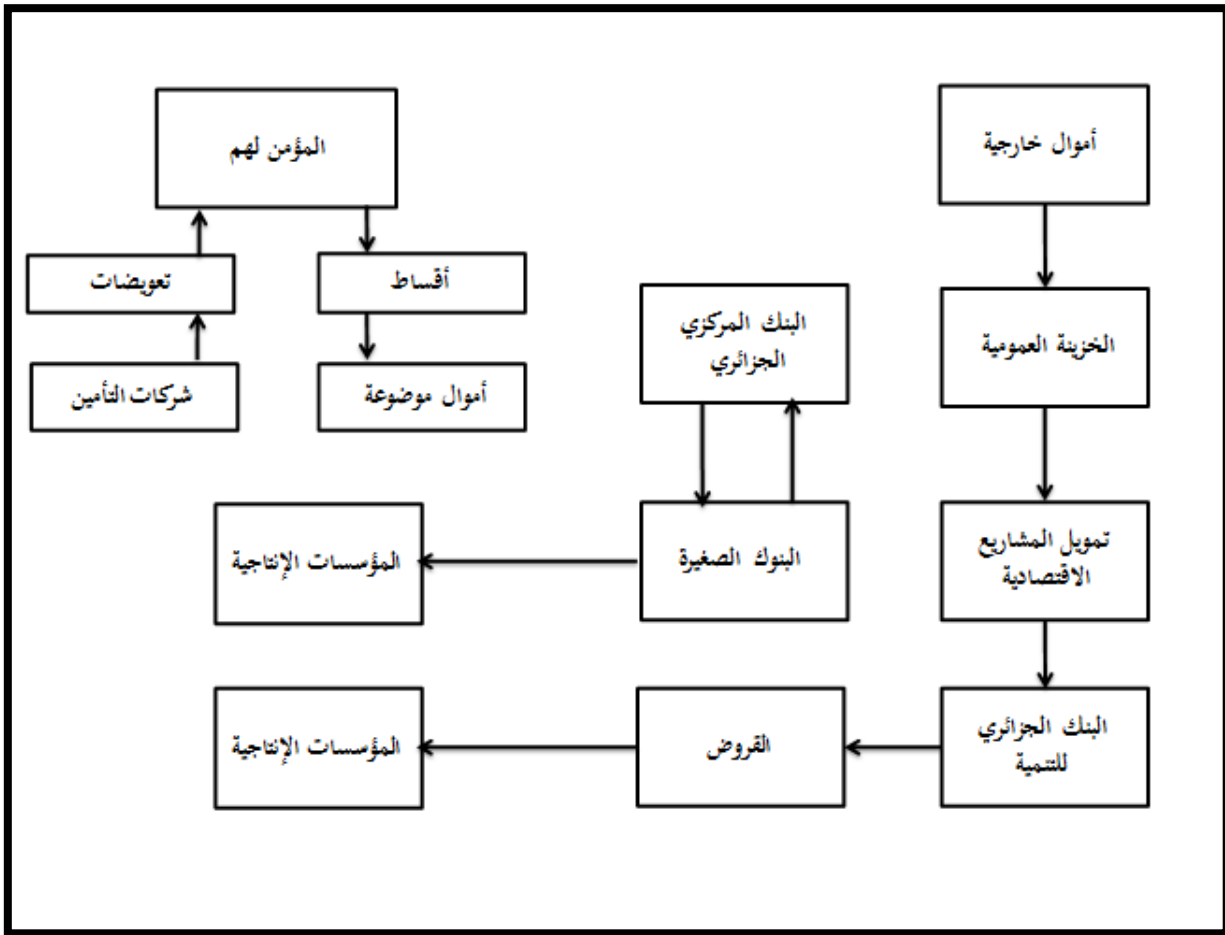
<sup>63</sup>- المرسوم التنفيذي 95-412, المادة (193) 'ص26

الفرع الثاني : التوازن و تشجيع الاستثمار

### 1. تمويل المشاريع الاستثمارية :

يقوم التأمين بتمويل المشروعات الاستثمارية الاقتصادية عن طريق الأموال الضخمة التي يوفرها , فمن خلال هذه الأخيرة تتكون احتياطات و هي مبالغ تحتفظ بها لمواجهة التزاماتها اتجاه المؤمن لهم , فتستخدمها شركات التأمين في تمويل المشاريع الاقتصادية القائمة أصلا و إقامة أخرى جديدة , و هذا معناه خلق فرص جديدة لرفع الإنتاج.

الشكل الموالي يوضح كيف يمكن للتأمين أن يمول المشاريع الاقتصادية :



الشكل (03) : التأمين و تمويل المشاريع الاستثمارية<sup>64</sup>

المصدر : بوعلام توفيانى ،"دراسة حول قوانين التأمين المغربية، نشأتها و تطورها و بعض اجه التشابه و الاختلاف" ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية ، 1994 ، ص33

<sup>64</sup> - بوعلام توفيانى ،"دراسة حول قوانين التأمين المغربية، نشأتها و تطورها و بعض اجه التشابه و الاختلاف" ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية ، 1994 ، ص33

من خلال الشكل يتضح أن شركات التأمين تتحصل على أقساط من المؤمن لهم و تقوم بتجميعها لتصبح أموال ضخمة تستخدمها في تمويل المشروعات الاقتصادية مباشرة أو تضعها في البنك المركزي الجزائري الذي يضع جزء منها في الخزينة العمومية و منها ما تقرضها للبنوك الصغيرة , هذه الأخيرة تقوم بتمويل المؤسسات الإنتاجية كما أن هذه البنوك تقوم بوضع أموالها الفائضة في البنك المركزي الجزائري و تقوم بتمويل المشاريع الاقتصادية و بتمويل البنك الجزائري للتنمية الذي بدوره يمنح قروض للمؤسسات الإنتاجية ,

و كل هذا يخلق فرص عمل جديدة وزيادة في الانتاج.

كما أن شركات التأمين نتيجة لتزايد المشاريع الممولة تحصل على أرباح كأموال مجمعة تمكنها من تكوين احتياطات تحفظ بها لمواجهة التزاماتها اتجاه المؤمن لهم , و بهذا يكون هناك تبادل للمنافع و ارتفاع فرص تمويل المشاريع الاقتصادية . يتجمع لدى شركات التأمين عامة أموال طائلة , نتيجة لوجود أكثر من مصدر للأموال فيها الناتجة عن الأقساط المقبوضة , إضافة إلى أموالها الخاصة المؤلفة من رأسمالها , و الاحتياطات . فالمبلغ المجتمع هذا لا تتركه شركات التأمين مجمدا في خزائنها أي عاطلا , و إلا انخفض العائد على رأسمال المستثمر من جهة , و ارتفاع أسعار التأمين من جهة أخرى .

لذلك تلجأ إلى الاستثمار الذي يفيض عن حاجتها من الأموال السائلة , و لذلك يجب أن نوجز الأهداف التي تتوخاها بنقطتين هما:

- عدم إبقاء الأموال معطلة دون عائد أو ربح يمكن أن تحصل عليها , فيما لو وظفت هذه الأموال , مما يساعدها إلى مجابهة الجزء الكبير من نفقات الشركة .

- إن شركات التأمين و خاصة التأمين على الحياة تمنح للمؤمن لهم فوائد على الأقساط المدفوعة , لذلك تلجأ إلى استثمار أموالها<sup>65</sup> .

✓ الاستثمار في الأوراق الحكومية.

✓ الاستثمار في العقارات ( المباني , الأراضي ) .

✓ الاستثمار في أسهم شركات عقارية و صناعية

✓ الاستثمار في أوراق مالية عائدة لشركات دولية.

✓ الاستثمار في القروض برهن عقاري من الدرجة الأولى .

✓ الاستثمار في القروض لقاء وثائق التأمين .

✓ الاستثمار في الايداع في المصارف لآجال تحت الطلب .

و في كل الأحوال يجب أن يحقق الاستثمار الأمور التالية :

✓ الحصول على أكبر مردود ممكن مع توفير الضمان اللازم

✓ سهولة التحويل إلى نقد سائل عند الضرورة .

✓ أن يكون الاستثمار منسجما مع سياسة الدولة الاقتصادية<sup>66</sup> .

## 2. تشجيع الاستثمار

يستطيع رجال الأعمال تجنب جزء من رأسمالمهم لمواجهة الأخطار المختلفة التي يتحمل وقوعها , وذلك بدفعهم قسطا معيناً لتحقيق الضمان ضد الخسائر المالية المحتمل وقوعها لأن المؤسسة التي لا تعتمد على التأمين تضطر إلى تعطيل جزء من رأسمالمها لمواجهة هذه الأخطار مما يؤدي نوعاً ما إلى إعاقة الاستثمارات .

و يتم استعمال وسيلة التأمين عندهم لتقدير الاحتياطات اللازمة بالاعتماد على طرق عملية دقيقة دون استعمال أصحاب المشاريع أموالهم و ذلك من خلال ضمان تعويض ما يواجهه من خسائر مقابل مبلغ يدخل لهيئة التأمين.

كما تلعب شركات التأمين أيضاً دوراً بارزاً في تجنب تجميد رؤوس الأموال بطرق مختلفة منها عن طريق تجميع الأقساط من مكنتيها

و توجيهها للاقتصاد لزيادة وتيرة العمل الإنتاجي , كما ينبغي لعب دور الوساطة المالية , توجيهه الأموال المجمعلة لديهم إلى السوق المالية و استثمارها بطرق شتى كإسراء الأسهم و السندات أو عن طريق الضاربة في الأسواق المالية لرفع رأسمالمها و كل هذا يساهم في تنشيط الدورة الاقتصادية و زيادة معدل دوران الكتلة النقدية و تجنب تجميدها بما يتناسب و متطلبات اقتصاد الدول في حدود المعقول<sup>67</sup>.

## الفرع الثالث : التأمين و زيادة الإنتاجية و التوازن في ميزان المدفوعات

يعد التأمين أحد أهم العوامل المؤثرة في توازن ميزان المدفوعات و كيف أصبح التأمين كبديل عن الادخار , بحيث كغيره من الأسواق يهدف إلى زيادة الإنتاج و الإنتاجية خاصة البشرية منها .

### 1. زيادة الإنتاج :

يمكن إظهار دور التأمين في مجال زيادة الإنتاج من خلال بعث الطمأنينة في نفس العامل , حيث يحس هذا الأخير أن الأخطار الناتجة عن العمل الذي يقوم به مغطاة بعقد التأمين و أن أي إصابة تلحقه جراء ذلك يتم تعويضها فيها أو من ينوب عنه , و هذا ما يشجعه على بذل جهد أكبر و إعطاء كل ما لديه من طاقة لرفع الإنتاجية و تحسين الإنتاج , هذا من جهة و من جهة أخرى يشجع التأمين رجال الأعمال على توسيع استثماراتهم و القيام باستثمارات جديدة كإسراء الآلات لإنشاء المصانع و غيرها , و هذا ما يساهم مباشرة في زيادة الإنتاجية أضف إلى ذلك دور التأمين في العمل على الازدهار و نمو التجارة العالمية الدولية من خلال تشجيعها بالتأمين عليها .

هذا و يقوم التأمين أو شركات التأمين على وجه الخصوص بالحفاظة على القوة الإنتاجية سواء كانت بشرية أو مادية و ذلك من خلال دراسة المخاطر التي تتعرض لها , بهدف الحد من تحقق هذه المخاطر عن طريق تلاقي أسبابها و العمل على تجنب

<sup>66</sup> - نضال فارس العريبيد , المرجع السابق ,ص75

<sup>67</sup> - بوعلام توفيقاني , مرجع سابق ,ص105

وقوعها فيؤدي التأمين إلى انصراف و تفرغ المشرفين على الوحدات الاقتصادية لرسم السياسات الإنتاجية في جو يسودها الأمان على التنبؤ مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الكفاءة الإنتاجية .<sup>68</sup>

## 2. القوة الإنتاجية البشرية :

يعتبر العنصر البشري من أهم عناصر العملية الإدارية وذلك لما له من تأثير علي واقع ومستقبل المنظمة ، كما لا بد من الإشارة إلي أن العناصر البشرية من أعقد العناصر من حيث احتياجاتها وطريقة التعامل معها. من أجل ذلك كان لا بد للشركات من استخدام هذه الموارد البشرية بطريقة فعالة لزيادة فعاليتها وقدراتها و تنمية مهاراتها ، حيث تتحمل إدارة الموارد البشرية في الشركة كامل المسؤولية عن استقطاب العاملين ورفع مستوى الكفاءة لديهم وصولاً للجودة الشاملة.

و يعتبر هذا العنصر الإداري في عصرنا الحاضر موضوعًا أساسيًا من موضوعات الإدارة نظرًا لما له من ارتباط مباشر بالكتابة الإنتاجية وتنمية القطاعات المختلفة و التأمين بصفة خاصة و قد أصبح يحتل مكانة الصدارة في أولويات عدد كبير من الشركات التأمينية على السواء ، باعتباره أحد السبل المهمة لتكوين جهاز إداري كفؤ ، و سد العجز و القصور في الكتابات الإدارية لتحمل أعباء التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في هذه الشركات ، إذ يهدف إلى تزويد المتدربين بالمعلومات و المهارات والأساليب المختلفة المتجددة عن طبيعة أعمالهم الموكولة لهم وتحسين وتطوير مهاراتهم وقدراتهم ، و محاولة تغيير سلوكهم واتجاههم بشكل إيجابي ، و بالتالي رفع مستوي الأداء والكفاءة الإنتاجية

## 3. التأمين و التوازن في ميزان المدفوعات :

إن ميزان المدفوعات يبرز حركة المعاملات الدولية ، و ما تحتوي عليه من صادرات و واردات و بعبارة أخرى فإن ميزان المدفوعات يوضح المركز المالي و الاقتصادي للدولة و أن بند التأمين في ميزان المدفوعات يتمثل في رصيد عمليات التأمين التي تخضع لعمليات مقاصة بين أموال التأمين الصادرة ، و أموال التأمين الواردة .

و في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن هناك دول مصدرة للخدمة التأمينية حث يستفيد ميزان المدفوعات من الخدمات التأمينية التي تؤديها للدول الأخرى ، أما الدول المستوردة للخدمة التأمينية فتتحمل فروقا سنوية تعبر عن ثمن الحماية التي قدمت لها من طرف الدول المؤمنة ، حيث أن هذه الدول المستوردة للخدمة التأمينية تكون مقبوضاتها من الخدمة التأمينية أقل من المدفوعات<sup>69</sup> .

<sup>68</sup> - بوعلام توفيانى , مرجع سابق ,ص194

<sup>69</sup>- M.PICARD et BESSON OPCIT , P 823



### 1.3. التأمين كبديل عن الادخار :

من بين ما يعتمد عليه الإنسان في مواجهة الأخطار التي يتعرض لها نجد الادخار مثلا , أو تكوين احتياطي عن طريق ادخار جزء معين من داخله و ذلك بصفة منتظمة , و بهذا الشكل يتجمع لديه مبلغا معين من المال يستخدمه عند العجز أو المرض مثلا أو ما قد يتعرض له كالسرقة .

أن لجوء الإنسان إلى الادخار يجعله يعتمد على نفسه في مواجهة الأخطار لما يدخره من مال المصادر الحالية لحاجته المستقبلية , غير أن وسيلة الادخار هذه لا تكون فعالة في بعض الأحيان من زاوية أن مواجهة هذه الأخطار تتوقف على مدى كفاية المدخولات لإزالة آثار هذه الأخطار أو حتى التخفيف منها , بالإضافة إلى هذا فقد يقع الخطر قبل أن يكون الإنسان قد ادخر ما يكفيه لمواجهةته و هناك تظهر عدم جدوى الادخار , و كذلك الحال بالنسبة للمؤسسات الكبيرة التي تضطر إلى تعطيل جزء من رأس مالها إذ اعتمدت على هذه الوسيلة لمواجهة الخطر مما يؤثر سلبا على نشاطها .

و على هذا الأساس جاءت فكرة التأمين كبديل عن الادخار و كطريقة فعالة و مجدية من شأنها توفير الأمن و الضمان لمواجهة الأخطار التي يتعرض لها الفرد في ماله أو شخصه من جهة بالإضافة إلى تجنيد رؤوس الاموال المدخرة لفائدة الصالح العام

70

### المطلب الثاني: التوازن في ظل إعادة التأمين :

قد تضطر شركات التأمين إلى إبرام عقود من العمليات التأمينية تصل قيمة بعضها إلى مئات الألوف من الوحدات أحيانا , مما قد يعرضها بالضرورة لدفع مبالغ ضخمة كتعويضات في حالة تحقق الخطر المؤمن ضده , مما قد ينتج عنه الإخلال بالأسس الفنية التي روعيت عند حساب الأقساط , و بالتالي قد لا تتمكن الشركة من الوفاء بالتزاماتها إذا ما تصادف تحقق عدد كبير من الأخطار في توقيت واحد لذلك فإنه تطبيقا لمبدأ توزيع المخاطر خاصة في مثل الحالات السابقة , فإن شركة التأمين تقوم عادة بقبول كافة العمليات التأمينية , بما فيها الجزء الزائد عن طاقتها و تحتفظ لنفسها بجزء يتناسب مع طاقتها التأمينية ثم تحول الباقي إلى شركة أو عدة شركات تأمين أخرى , تساهم في تحمل المخاطر نظير الحصول على نصيب من الأقساط و يطلق على العمليات التي تحول فيها شركة التأمين كل أو بعض المخاطر التي التزمت بتغطيتها إلى جهة أخرى بعمليات إعادة التأمين , و يطلق على الشركة التي أصدرت الوثيقة الأصلية بالمعيدة للتأمين أو المتنازلة , أو المؤمن الأصلي أو المباشر , كما يطلق على الشركة التي يعاد تأمين لديها شركة إعادة التأمين أو الشركة المتنازلة , و يسمى المبلغ الذي تدفعه الشركة المتنازلة إلى شركة إعادة التأمين بقسط إعادة التأمين , و يتم سداده من الأقساط التي تحصل عليها من المستأمن بمقتضى عقد التأمين الأصلي المبرم بينها و بين المستأمن<sup>71</sup> .

كما توجد ثلاثة أنواع من إعادة التأمين :

70 - كاظم الشربيني , المرجع السابق , ص 47  
71 - أحمد صلاح عطية , محاسبة شركات التأمين , كلية التجارة , الدار الجامعية , 2003 , ص 31

- إعادة التأمين الاتفاقي
- إعادة التأمين الاختياري
- إعادة التأمين الإجباري

كما تقوم شركة التأمين بإعادة التأمين على جزء من عملياتها لدى شركات إعادة التأمين و فإنه تطبيق لمبدأ توزيع المخاطر , و من ثم يمكن تقسيم عمليات إعادة التأمين إلى : إعادة التأمين صادر , إعادة التأمين وارد .

### الفرع الأول : مفهوم إعادة التأمين :

هو اتفاق بين المؤمن الأصلي و شركة تأمين أخرى دون إقحام المؤمن له بهدف التنازل عن بعض أو كل الأخطار المؤمن ضدها , و تكون عموماً عندما تبلغ القيمة المؤمن عليها قدراً كبيراً من المال .

و هو ما نصت عليه المادة 4 من الامر 7/95 " إن عقد أو معاهدة إعادة التأمين اتفاقية يضع بموجبها المؤمن أو المتنازل على عاتق شخص معيد للتأمين أو متنازل له جميع الأخطار المؤمن عليها أو جزء منها و يبقى المؤمن في جميع الحالات التي يعيد فيها التأمين المسؤول الوحيد إزاء المؤمن له".

و في بعض الأحيان تقوم الشركة التي أعيد التأمين لديها بإعادة التأمين لدى شركة تأمين ثالثة و بذلك يصبح موقفها من الشركة الثالثة موقف المؤمن الأصلي . و تسمى هذه الحالة "حالة التأمين على إعادة التأمين"<sup>72</sup>.

### الفرع الثاني : أشكال إعادة التأمين :

و التي تتمثل فيما يلي :

#### 1. إعادة التأمين الاختياري :

هي أن تقوم الشركة المباشر عند حاجتها لإعادة التأمين عملية ما بمفاتيح شركة إعادة التأمين حول شروط الإعادة الخاصة بهذه العملية بمعنى آخر أن الشركة تقوم بالبحث عن مفاتيح شركة الإعادة عند ورود كل عملية تأمين كبيرة تزيد عن طاقتها فالشركة المباشرة غير ملزمة بالتعامل مع شركة معينة لإعادة التأمين و إنما قد تعرض عملية إعادة التأمين على شركات و اختيار انسبها<sup>73</sup>.

#### 2. إعادة التأمين الإجباري :

هو اتفاق بين الشركة المباشرة و الشركة المعيدة تقوم بموجبه الشركة الأخيرة بإعادة تأمين كافة ما يزيد عن احتفاظ الشركة المباشرة في حقل معين من حقول التأمين كان تتعهد الشركة المعيدة مقدماً بإعادة التأمين الزائد عن حد الاحتفاظ عن كل عملية تأمين ترد على الشركة المباشرة<sup>74</sup>.

<sup>72</sup> - د. زياد رمضان , دراسة واقع التأمين في الأردن , 1984 , ص 46

<sup>73</sup> - كاظم الشربيني , المرجع السابق , ص 263

<sup>74</sup> - نفس المرجع السابق , ص 263

### 3. إعادة التأمين المختلط :

هو اتفاق بين الشركة المباشرة و الشركة المعيدة , و هذه الاتفاقية اختيارية من جانب الشركة بمعنى أن الشركة المعيدة مجبرة على قبول عمليات إعادة التأمين الحولة إليها من قبل الشركة في حين أن هذه الأخيرة ليست مجبرة على إحالة عمليات الإعادة عليها<sup>75</sup>.

### الفرع الثالث : أهمية إعادة التأمين :

و تتمثل في<sup>76</sup> :

- توزيع الأخطار ذات الحجم الكبير بين المؤمن الأصلي و المؤمن المعيد و بهذا تتحول إلى أخطار قابلة للتأمين هذا ما ساعد على التغطية التأمينية لمثل هذه الأخطار فكل شركة تفضل الاحتفاظ بجزء بسيط من عدد كبير من عمليات التأمين بدلا من أن تحتفظ بجزء كبير منها و هذا ما يحقق التوازن في المحفظة المالية للشركة.
- إن عملية إعادة التأمين تشجع المؤمن على زيادة قدرتهم الاستيعابية و هذا بتغطية عدد كبير من عمليات التأمين مهما يكن حجمها لأنهم يكونون على علم بإمكانية الاحتفاظ بجزء من هذه العمليات التي تزيد من قدرتهم المالية.
- تؤدي عملية إعادة التأمين إلى توفير نوع من الرقابة على كل معادلات الخسارة و معدلات الربح و ذلك بتزويد شركات التأمين المباشرة من خبرة فنية و إدارية و ذلك لدراسة و فحص العمليات الجديدة المركزة قبول تغطيتها . إضافة إلى ذلك أنه من حق معيد التأمين تفتيش سجلات المؤمن المباشرة المتصلة بعمليات إعادة التأمين خاصة في عمليات التأمين الإجباري.

### المبحث الثالث : شركات التأمين في الجزائر

أدى توسع شركات التأمين إلى تشابك وتعقيد العمليات المالية على مستوى الاسواق المالية بين الشركات و المؤسسات المالي الأخرى لهذا السبب أصبح لزاما تطوير طرق و أساليب الادارة وذلك بوضع آليات جديدة تضمن لشركة التأمين تحقيق كل أهدافها , و تعدد تصنيفاتها .

### المطلب الأول : ماهية شركات التأمين

تقوم شركات التأمين بدور مزدوج فهي تتلقى الأموال من المؤمن لهم وتعويضهم عند تحقق الأخطار المؤمن ضدها ، كما تعمل كوسيط يقبل الأموال التي تتمثل في الأقساط التي يقدمها المؤمن لهم ثم تعيد استثمارها نيابة عنهم مقابل عائد، لذا سنتعرض إلى تعريف شركات التأمين وكيفية تصنيفها ومختلف الأنشطة المرتبطة وتبيان سياستها العامة ومصادر أموالها ومصاريفها.

### 1. تعريف شركات التأمين

هنالك عدة تعاريف لشركة التأمين نذكر منها :

<sup>75</sup> - كاظم الشربيني, نفس المرجع السابق , ص264  
<sup>76</sup> - ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه , التأمين و رياضياته , الدار الجامعية , الاسكندرية , 2003 , ص307-308

1. تعتبر شركات التأمين شركة ذات دور مزدوج فإلى جانب قيامها بتقديم خدمة التأمين لمن يطلبها ، فهي مؤسسة مالية تتلقى الأموال من المؤمن لهم ، و هي كذلك تعمل كوسيط يقبل الأموال الممثلة في الأقساط التي يقدمها المؤمن لهم ، ثم تعيد استثمارها نيابة عنهم مقابل عائد شأنها في ذلك شأن البنوك التجارية و أيضا شركات و صناديق الاستثمار<sup>77</sup> .

2. تعد شركات التأمين مؤسسات مالية متخصصة بمشاكل المخاطر غير المتوقعة و تقوم بتعويض مشتري وثائق التأمين عن الخسائر المتحققة عند وقوع الحدث المؤمن عليه ، وتقوم شركة التأمين بتوزيع الخسارة التي تقع على المؤمن عند وقوع الحدث فتقوم بتوزيعها على مجموع المؤمنین لديها ، لأن ما تدفعه من تعويضات هو في الحقيقة من مساهمات المؤمنین جميعا الذين يدفعون أقساط التأمين ، وحسب العقد المبرم مع شركة التأمين وهذه هي الفلسفة التي تقوم عليها عملية التأمين<sup>78</sup> .

3. تحصل شركات التأمين على الأموال لتعيد استثمارها في مقابل عائد شأنها في ذلك شأن البنوك التجارية و صناديق الاستثمار ، هذا العائد يشارك فيه المؤمن له إما بطريقة مباشرة كما هو الحال في بعض وثائق التأمين على الحياة أو بصفة غير مباشرة من خلال دفع أقساط التأمين، ويتم تصنيفها ضمن دائرة الشركات التجارية.

تعرف شركات التأمين على أنها : " تقوم بتنظيم العمليات التعاونية بين المشاركين فيها حيث تقوم بدور الوسيط بين الافراد المعرضين لنفس الخطر"<sup>79</sup> .

وتعرف أيضا على أنها: "هي الشركة التي تقبل بتغطية الأخطار وتتقاضى مقابلا لذلك على شكل أقساط"<sup>80</sup> .

## 2. أهداف شركات التأمين

تتمثل أهداف شركات التأمين فيما يلي:

- مواجهة المخاطر من خلال التخفيف من حدة الطوارئ الممكنة الحدوث من وراء تحققها و هذا بتوفير الضمانات المناسبة لها<sup>81</sup> .
- تركيز تركيزا شديدا على التخطيط ووضع الاستراتيجيات .
- وضع نظام أساسي ينصب على الأخذ بكل وسيلة تجلب الربح وتجنب الخسارة ، بغض النظر عما قد تسببه هذه الوسائل من معارضاة.
- تقوم باستثمار ما تجمعها من الأقساط المقدمة من العملاء .
- لا تهدف مؤشرات شركات التأمين على التعاون وخدمة الناس وانما هدفها الرئيسي هو تحقيق الأرباح<sup>82</sup> .

<sup>77</sup> - حنفي عبد الغفار ، الأسواق و المؤسسات الاقتصادية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2004 ، ص331

<sup>78</sup> - عبد الله الطاهر ، النقود و البنوك و المؤسسات المالية ، الطبعة الثانية ، مركز يزيد للنشر ، 2006 ، ص288

<sup>79</sup> - محمد جمال علي هلال، عبد الرزاق شحاته، محاسبة المؤسسات المالية(البنوك التجارية وشركات التأمين)، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2009 ، ص 259 .

<sup>80</sup> - علي محمود بدوي، التأمين(دراسة تطبيقية)، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2009 ، ص17 .

<sup>81</sup> -Frederic Plachet, Pierre Théron, Marc Juillard, Modèles Financiers En Assurance (Analyses de risque dynamiques) 2<sup>e</sup> édition, economica, paris, 2011, p 3

<sup>82</sup> - عز الدين الفلاح، التأمين (مبادئه، أنواعه)، الطبعة الأولى، دار أسامة، عمان، الأردن، 2008 ، ص249-250.

**3. تصنيفات شركات التأمين :**

تصنف شركات التأمين وفقا لتشكيلة الأنشطة التأمينية، وحسب شكلها القانوني.

**1.3.1. التصنيف وفق تشكيلة الأنشطة التأمينية:**

يمكن تقسيم شركات التأمين وفق الأنشطة التي تمارسها لشركات التأمين على الحياة و شركات التأمين العام ، صناديق الضمان الاجتماعي ثم الشركات الشاملة.

**1.1.3. شركات التأمين على الحياة :**

يشتمل نشاطها على كافة التأمينات المتعلقة بوفاة أو حياة المؤمن له أو التي تجمع بين الاثنين (التأمين المختلط ) شركات التأمين العام : تختص بالتأمين على الممتلكات وعادة ما يغطي أخطار الحريق و السرقة و التأمين النقل بأنواعه وكذلك التأمين على المسؤولية المدنية تجاه الغير كالتأمين ضد حوادث السيارات.

**2.1.3. صناديق الضمان الاجتماعي :**

تعمل على تغطية تكاليف علاج المؤمن له، حيث يلتزم هذا الأخير بتحمل حد أدنى من تكاليف علاجه ويدفع الصندوق الجزء الباقي.

**3.1.3. الشركات الشاملة :**

تصدر كافة وثائق التأمين التي تصدرها الأنواع الثلاثة السابقة، وتكون غير متخصصة في نوع معين.

**2.3. التصنيف وفقا للشكل القانوني للشركة:**

حسب الشكل القانوني تأخذ شركات التأمين شكلين قانونيين هما : شركات مساهمة وشركات الصناديق التي عادة ما تكون لشركات التأمين على الحياة.

**1.2.3. شركات المساهمة :**

تكون الملكية في يد حملة الأسهم العادية الذين يختارون مجلس الإدارة الذي يتولى التسيير والذي لهم الحق في الربح الصافي الذي تحققه.

## 2.2.3. شركات الصناديق :

تشبه إلى حد كبير شركات الاستثمار لأنها تتميز بضخامة الحجم ، وملكيته تكون في يد حملة الوثائق التأمينية وهي لا تصدر أسهما بل تحل محلها وثائق التأمين المكتتب فيها ، و تدار من قبل خبراء مختصين في مجال التأمين ، حيث أن عائدات الاستثمارات لها تأثير كبير فهي تغطي تكلفة التأمين مقارنة بشركات المساهمة<sup>83</sup>.

## 4. الأنشطة والوظائف الرئيسية في شركة التأمين :

تتعدد الأنشطة الرئيسية التي يتم القيام بها في شركات التأمين لتمثل في مجموعها جملة الأنشطة التي بمقتضاها يتم تحقيق الأهداف المأمولة منها ،ومن الصعب حصر كلفة العمليات الدورية لشركات التأمين ،إن لم يكن يستحيل ذلك بسبب كثرتها وتنوعها ، غير أنه يمكن القول بوجود مجموعة من العمليات التأمينية الأساسية التي تمثل عصب أنشطة التأمين وتشمل<sup>84</sup> :

- إصدار وثائق التأمين بعد حساب قيمة الأقساط الواجبة الأداء مقابل الخدمة التأمينية المقدمة وتحصيل تلك الأقساط ،ثم استثمارها في مجالات الاستثمار المقررة طبقا للقانون.
  - القيام بعمليات إعادة التأمين .
  - تقدير قيمة التعويضات الواجب الوفاء بها عن الأخطار المؤمن ضدها ، وسدادها للمستأمنين طبقا للعقود المبرمة معهم.
  - تكوين الاحتياطات الفنية المختلفة.
- وستتناول فكرة موجزة عن كل تلك العمليات .

## 1.4. عمليات إصدار وثائق التأمين :

تتعدد وثائق تأمينات الأشخاص و عمليات تكوين الأموال لتشمل تغطية تأمينات الحياة بجميع أنواعها ، و تأمينات الحوادث الشخصية و العلاج الطبي و عمليات تكوين الأموال ،كما تتعدد أيضا وثائق تأمينات الممتلكات والمسؤوليات لتغطي أخطار الحرائق ، النقل البحري و البري و الجوي ، و على أجسام السفن و الطائرات و آلاتها و مهماتها و على السيارات و التأمين الهندسي ،

و أخطار الحوادث و المسؤوليات المتنوعة .

ففي كل الأحوال تتلخص إجراءات إصدار الوثائق في قيام طالب التأمين بملاً طلب التأمين أو معاينة الشيء موضوع التأمين ، و بعد الموافقة على طلب التأمين تقوم الشركة بإصدار البوليصة من أصل و الصورة ، وبعد تحديد قيمة القسط الأول وتحصيله ،

<sup>83</sup> - طبائبية سليمة ، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية ، رسالة دكتوراة العلوم ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة سطيف ، 2013 ، ص59

<sup>84</sup> - أحمد صلاح عطية ، محاسبة شركات التأمين ، كلية التجارة ، الدار الجامعية ، 2003 ، ص27

وتحرير إيصال بالقيمة من أصل و صورة على أن يقوم القسم المختص بإثبات بيانات الوثيقة في سجل الوثائق ، و يتم إرسال بيان بالوثائق المصدرة في نهاية كل فترة دورية إلى قسم لحسابات العامة.

#### 2.4. عمليات إعادة التأمين :

قد تضطر شركات التأمين إلى إبرام عقود لعمليات تأمينية تصل قيمة بعضها إلى مئات الألوف من الجنيهات (أي مبالغ ضخمة) مما يعرضها لدفع مبالغ ضخمة كتعويضات في حالة تحقق الخطر المؤمن ضده مما قد ينتج عنه الإخلال بالأسس الفنية ، و بالتالي لا تتمكن الشركة من دفع الالتزامات المترتبة عليها و لذلك تقوم شركات التأمين بعملية إعادة التأمين أي تقوم بتحويل الجزء الزائد عن طاقتها الاستيعابية إلى شركة أخرى أو عدة شركات تأمين تساهم في تحمل المخاطر نظير الحصول على النصيب من الأقساط ، والذي يتم سداده من الأقساط التي تحصل عليها الشركة الأولى ، أي المعيدة لتأمين من المؤمن الأصلي ، و هذا العقد يكون مبرم بين الشركة الأولى أي المتنازلة و الشركة الثانية أي المستقبلية و لا يدخل المؤمن له في هذا العقد لأن العقد الذي أبرمه يكون بينه و بين الشركة الأولى<sup>85</sup>

#### 3.4. العمليات الخاصة بالتعويضات :

يقصد تلك المبالغ التي قامت الشركة بدفعها فعلا إلى المستأمنين ، من خلال الفترة المالية بسبب تحقق الخطر المؤمن ضده ، أو انتهاء أجل الوثيقة ، و يمكن تصنيفها ضمن تعويضات حياة و تكوين الأموال ، تعويضات ممتلكات و مسؤوليات.

#### 1.3.4. تعويضات الحياة و تكوين الأموال:

وهي تلك المبالغ المدفوعة للمستأمنين إما بسبب الوفاة ، أو انتهاء أجل الوثيقة أو وقوع الخطر المؤمن ضده ، ولذلك نجد أن ترتيب التعويضات المدفوعة تبعا لسبب استحقاقها كما يلي<sup>86</sup>.

- **للوفاة :** أي نتيجة وفاة الشخص المؤمن على حياته .
- **للوفاء :** أي لانتهاء أجل الوثيقة .
- **بالاسترداد :** أي نتيجة لقيام حملة الوثائق بتصفية وثائقهم و استرداد قيمتها .
- **معاشات:** و هي تلك المبالغ المسددة في شكل معاشات دورية للمستأمنين أو ورثتهم .
- **بالإعفاء من سداد الأقساط :** وذلك في حالة تحقيق الشركة لوفرات تمكنها من عمل تلك الإعفاءات
- **منح و توزيع أرباح نقدية أو تخفيض أقساط :** وهي منح إما أن تدفع نقدا للمستأمنين أو تخفض بها قيمة الأقساط التي تستحق عليهم مستقبلا و ذلك خصما من أرباح الشركة حسب ما تقتضيه من شروط الوثائق ، بحيث تتمثل

<sup>85</sup>- أحمد صلاح عطية , نفس المرجع السابق , ص28

<sup>86</sup>- أنيسة بوطراح ، حسينة باديس ، دور شركات التأمين في الاقتصاد الوطني ، مذكرة نيل شهادة ليسانس ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة البويرة ، 2009 ، ص52

إجراءات السداد في تحديد إذن تعويضات تتضمن البيانات الكافية و اللازمة عن العملية و موقعا عليه من قبل مسؤولي الشركة ، بعدها يتم صرف التعويض للمستأمن أو المستفيد بموجب إذن صرف .

#### 2.3.4. تعويضات الممتلكات و المسؤوليات :

وتمثل المبالغ التي تدفعها الشركة لتعويض الضرر الناجم عن وقوع الخطر ، المؤمن ضده ، و يتم تحديد قيمة تلك التعويضات بناء على مقدار الضرر الفعلي الذي أصاب المستأمنين بشرط ألا يتعدى ذلك قيمة مبلغ التأمين و ذلك بعكس الحال في حالة تعويضات الحياة و تكوين الأموال ، حيث لا مجال لتقدير الخسائر و إنما يعد مبلغ التأمين هو قيمة التعويض الذي تدفعه الشركة للمستأمنين أو المستفيدين ، و تتمثل إجراءات تقدير التعويضات و سدادها في تقديم المستأمن للشركة و الأخبار عن الحادث و الأضرار الناتجة عنه ، فتقوم الشركة بمعاينة مكان الحادث ، و إعداد تقرير يتضمن قيمة الأضرار الناتجة عن الحادث ، و يتولى قسم التعويضات بدوره دراسة كافة المستندات المطلوبة و استيفاء البيانات الناقصة ثم اعتماد مبلغ التعويض<sup>87</sup> .

#### 4.4. عمليات تكوين الاحتياطات الفنية :

تتم قوانين التأمين في جميع دول العالم على شركات التأمين أن تظهر في ميزانيتها احتياطات خاصة بعمليات التأمين و ذلك إلى جانب الاحتياطات الأخرى و الأرباح المحتجزة الشائع تكوينها في جميع المنشآت التجارية الأخرى و يطلق على الأولى اصطلاح احتياطات تأمينية و هو اصطلاح يتفق في جوهره مع ما جرى العرف على تسميته في علم المحاسبة بالمخصصات التي يتم تكوينها بمقابل الالتزامات محتملة أو مؤكدة الحدوث مستقبلا و لذلك فمن الأنسب أن نطلق عليها اصطلاح مخصصات تأمينية أو مخصصات فنية بحيث ينطبق الشكل على الجوهر ، و تلتزم شركات التأمين بتكوين المخصصات الفنية اللازمة لمقابلة التزاماتها من قبل حملة الوثائق و مستفيدين و تجدر الإشارة إلى أنه إضافة إلى ما سبق ذكره من الأنشطة الرئيسية لشركاء التأمين فهناك نشاط آخر لا يقل أهمية ، ألا و هو توظيف الأموال في الأسواق المختلفة وهذا ضمانا لحركة الأموال و عدم تجردها<sup>88</sup> .

وتأتي قدرة شركاء التأمين على توفير الموارد المالية من جراء تجميع أقساط التأمين و عدم التعويض إلا بعد فترة زمنية، و خلال هذه الفترة تقوم الشركة باستثمار حصيلة الأقساط في شراء الأوراق المالية ، أو استثمارها كإيداعات بفوائد ، أو تقديمها كقروض مقابل ضمان<sup>89</sup> .

#### 5. أهم شركات التأمين الناشطة في الجزائر :

تنشط في سوق التأمين الجزائرية عدة شركات و تمارس مهامها حسب طبيعتها ، ذات أسهم و نشاطها تجاري و هدفها الربح ،

و أخرى تعاضدية نشاطها غير تجاري و هدفها تعاوني و ليس تحقيق الربح .

<sup>87</sup> نفس المرجع السابق ، ص 53

<sup>88</sup> - أحمد صلاح عطية ، نفس المرجع السابق، ص 45

<sup>89</sup> - نفس المرجع السابق، ص 45



**1.5. الشركة الوطنية للتأمين SAA :**

هي مؤسسة عمومية اقتصادية تأسست بتاريخ 1963/12/11 حيث كانت مختلطة بين الجزائر و مصر ل الجزائر 61% و مصر 39% لكن أمت بعد ذلك في 1966/05/27 في إطار احتكار الدولة لقطاع التأمين .

ففي 1975/05/21 أوكلت لها مهمة احتكار تأمين السيارات , أخطار بسيطة , و تأمينات الأشخاص و في 1989/04/21 تاريخ دخولها الاستقلالية في الإصلاحات الاقتصادية التي حولت SAA إلى شركة عمومية ذات أسهم ووسعت محفظة نشاطها بعد رفع مبدأ التخصص بضم الفروع الأخرى للتأمين.

**2.5. الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين CAAR :**

في مؤسسة عمومية اقتصادية تأسست في 1965/06/08 و قد تخصصت قبل سنة 1990 في مجال تأمين الأخطار الصناعية مما أكسبها خبرة في هذا المجال , و كذلك كانت تقوم بإعادة التأمين الذي تنازلت عنه لصالح الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR كما تنازلت عن فرع التأمين في النقل لصالح الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT .

فمع إلغاء الدولة للاحتكار المطلق على قطاع التأمينات تنازلت أيضا عن تأمين قروض التصدير إلى الصندوق الجزائري لضمان الصادرات CAGEX مقابل دخولها كشريك في رأسمالها بنسبة 10%.

**3.5. الشركة الجزائرية للتأمينات الشاملة CAAT :**

نشأتها 1985 , اهتمت في البداية بالأخطار المرتبطة بفرع النقل و ذلك طبقا لمبدأ التخصص و احتكار الدولة لقطاع التأمين في تلك الفترة , و عند إلغاء التخصص في إطار الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة أصبحت CAAT مؤسسة اقتصادية عمومية تمارس مختلف فروع التأمين.

**4.5. الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR :**

هي مؤسسة أنشئت من إعادة هيكلة CAAR في سنة 1975 , حيث أوكلت لها مهمة إعادة التأمين في السوق الوطنية و حتى العالمية , و بجزيرة 28 سنة في الميدان تعرف بصورتها الحسنة عند المتعاملين معها في السوق العالمية لإعادة التأمين , و هي اليوم لها عدة علاقات عمل مع مئات شركات التأمين و إعادة التأمين عن طريق الاتصال المباشر أو غير المباشر أو عن طريق السماسرة العاملين , و هي مساهمة في عدة شركات للتأمين و إعادة التأمين مثل Méditerranéan Insurance and reinsurance و التي يقع مقرها في لندن - إنجلترا<sup>90</sup> .

**5.5. الشركة الجزائرية لضمان الصادرات CAGEX :**

هي مؤسسة عمومية ذات أسهم أنشئت في 1996/01/10 حيث شاركت في إنشائها خمس بنوك و خمس شركات تأمين جزائرية و هي : BDL , BNA , BADER , CPA , BEA , CAAR , CCR , SAN , CNMA .

<sup>90</sup> - revue algérien des assurance , éditée par OPJT , N° 06 , . 2014 p 12

هدفها حماية المصدر من الأخطار التجارية و السياسية , الكوارث الطبيعية , ارتفاع التكلفة... إلخ , كذلك تسهيل عملية الحصول على قرض من البنوك .

### 6.5. الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA :

تأسست في سنة 1966 حيث يقوم على مبدأ التعاون و التضامن بين أعضائه المنخرطين , جل تعامله مع الفلاحين و الصيادين

و يمارس كل عمليات التأمين على الأخطار المتعلقة بالفلاحة مثل : الحرائق , الكوارث الطبيعية ... إلخ . بعد إلغاء مبدأ التخصص ضم إلى محفظة نشاطه كل من فروع السيارات و النقل البحري و الأخطار المتعددة ... إلخ . قد تطور عمله من القطاع الفلاحي الصناعي , و الفلاحي الغذائي و كذلك منح القروض الفلاحية التعاونية .

### 7.5. التعاونية الجزائرية لتأمين عمال التربية و الثقافة MAATEC :

تأسست هذه التعاونية سنة 1964 لتمارس مختلف عمليات التأمين لصالح عمال لسلك التربية و الثقافة , و في 1992/12/06 صدر مرسوم 92-452 الذي سمح لها بممارسة عمليات التأمين على السيارات و التأمينات المتعددة للأخطار المتعلقة بالسكن و بالتالي أصبحت تنافس مؤسسات أخرى في هذا المجال .

إلى جانب هذه المؤسسات نجد بعض المؤسسات الحديثة النشأة مثل :

#### • TRUST ALGERIA :

التي تعتبر شركة مختلطة ذات رأسمالها معظمه أجنبي , اعتمدت سنة 1997 , تمارس كل عمليات التأمين و إعادة التأمين .

#### • الشركة الدولية للتأمين و إعادة التأمين CIAR :

و هي مكونة من رأسمال خاص جزائري اعتمدت سنة 1998 و هي تمارس كل عمليات التأمين و إعادة التأمين .

#### • شركة 2A :

التي اعتمدت سنة 1998 و هي تمارس التأمين و إعادة التأمين .

#### • شركة التأمين و ضمان قروض الاستثمار AGCI :

و هي شركة عمومية اعتمدت سنة 1998 و هي تمارس كل عمليات التأمين بقروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة للصناعات الصغيرة و المتوسطة .

#### • شركة ضمان القرض العقاري SGCI :

هي مؤسسة عمومية اقتصادية انشأت في ديسمبر 1997 برأس مال قدره 1000 مليون دج وتمثل مهام الشركة في تقديم الضمانات للقروض الممنوحة من طرف المؤسسات المالية من أجل الحصول عليها .

المطلب الثاني : استثمار و رقابة الدولة على شركات التأمين :

### 1. طبيعة الاستثمار في شركات التأمين :

تسعى الشركة لامتلاك الاستثمارات على شكل أصول<sup>91</sup> :

- تنمية أموالها عن طريق التوظيفات المالية، وتحقيق عوائد ومكاسب رأسمالية من جراء الاحتفاظ بالاستثمارات إلى حين ارتفاع قيمتها، ثم إعادة بيعها ثانية.
  - توطيد العلاقات التجارية مع الشركات التي تستثمر فيها أموالها، أو الدخول في أخرى جديدة.
- تكون غالبية الاستثمارات في شكل سندات وأسهم أو في صورة أصول ملموسة كما هو الحال بالنسبة للاستثمار في الأراضي والمباني أو الذهب، وتصنف الاستثمارات إلى نوعين هما:
- استثمارات قصيرة الأجل : هي تلك التي يمكن تحويلها بسرعة وسهولة إلى نقدية سائلة، وتقتنيها عادة بقصد المتاجرة فيها وبيعها خلال الدورة.
  - استثمارات طويلة الأجل : هي التي يصعب تحويلها إلى نقدية سائلة في فترة وجيزة، وعادة ما تقتنيها بقصد الاحتفاظ بها
- لمدة سنة أو أكثر

يعد الاستثمار أحد الأنشطة الرئيسية لشركات التأمين ، لدرجة أن تقييم أدائها قد يعتمد على ما تسفر عنه نتائج هذا النشاط، وترجع هذه الحقيقة إلى ضخامة الأموال التي تتجمع لديها نتيجة لوجود أكثر من مصدر لحصولها على الأموال.

يقوم التأمين على الحياة بجمع المدخرات واستثمارها حيث تعتبر الأرباح والفوائد مصدر أساسي لتغطية التعويضات، أما في التأمينات العامة يكون الاهتمام الرئيسي حول ما إذا كان مجموع الأقساط المحصلة أكثر من التعويضات المدفوعة للمؤمن لهم في نفس السنة، و من هنا نستنتج أن النوع الأول يستثمر أمواله في استثمارات طويلة الأجل ، أما الثاني فيوجه أمواله إلى استثمارات قصيرة الأجل.

### 2. أشكال الاستثمار في شركات التأمين :

تجمع شركات التأمين الأقساط لاستثمارها في عدة أشكال لتحقيق عوائد تستعملها في تسديد التزاماتها فوجب علينا تبيان مكونات محفظة استثماراتها و التي تتنوع في شكل أوراق مالية و استثمارات عقارية ، و إقراض برهون:

#### 1.2. الاستثمارات في الأوراق المالية :

أدت التطورات الاقتصادية و السياسية خلال العقدين الماضيين إلى نمو سريع في حجم الأسواق المالية ، بحيث لم يعد المكان شرطاً أساسياً لوجود السوق بعد أن نجحت وسائل الاتصال الحديثة المختلفة في تجاوز الحدود والأطر المكانية التقليدية، وأصبحت

<sup>91</sup> -Denis Clair, Lambert, Economie des assurances, Armand Collin / Masson, 1996 ,p 75.

الصفقات المالية تعقد سواء مباشرة أو عن طريق وسطاء، مما أعطى هذه الأسواق مرونة عالية وتنوعاً كبيراً، أضحت معه الصفقات المالية تبرم بكل سهولة مهما كان حجمها، وبكفاءة عالية في ظل توافر كم كبير من نوعية وطبيعة المتعاملين ونوعية الأدوات المالية المستخدمة، وتأخذ الاستثمارات في الأوراق المالية شكل الاستثمار في الأموال المقترضة أو في الأموال المملوكة.

### 1.1.2. الإستثمارات في الأموال المقترضة:

تتمثل في سندات تنطوي على علاقة دائنة للجهة أو الشركة المصدرة ، و بمعنى آخر فهي عبارة عن دين مستحق للشركة المستثمرة لدى الجهة المستثمر فيها ، و من أمثلتها نجد السندات الحكومية و سندات الشركات ، الأوراق التجارية و الأسهم الممتازة واجبة السداد ، و تتميز تلك الأدوات بوجود تاريخ الاستحقاق محدد لاسترداد الأموال المستثمر فيها، وتصنف أدوات الاستثمار في الأموال المقترضة بدورها إلى:

- أدوات مشتراة بقصد الاحتفاظ بها حتى حلول آجال استحقاقها .
- أدوات مشتراة بقصد المتاجرة فيها، لتحقيق مكاسب نتيجة تغيرات أسعارها في الأجل القصير<sup>92</sup>.

### 2.1.2. الاستثمار في الأموال المملوكة:

ينطوي الاستثمار في الأموال المملوكة على حق الملكية في مشروع معين كالأسهم العادية و الممتازة ولا ترتبط عادة بتاريخ استحقاق محدد ، وبالتالي فهي لا تطلب سداداً في تاريخ معين من جانب الشركات المصدرة لها ، كذلك فإن العائد على تلك الحقوق غالباً ما يكون في صورة توزيعات أرباح.

### 2.2. الإستثمارات العقارية:

تلجأ شركة التأمين لاستثمار جزء من أموالها في شكل إستثمارات عقارية ثابتة، لغرض المتاجرة أو طويلة الأجل، وتكمن مبررات إقتناء العقارات فيما يلي<sup>93</sup>:

حاجة شركات التأمين مجموعة متنوعة من العقارات كأصول ثابتة تستخدمها في إدارة أنشطتها المختلفة ، وعلى الرغم من أنه يمكن إختيار بديل الإستئجار من الغير فيما يختص بتلك العقارات ، إلا أنه بالنسبة لشركات التأمين يعد بديل التملك هو المفضل ليس بإنخفاض تكلفته أحياناً ، و لكن بسبب ما تنطوي عليه ملكية الشركة لمبانيها من معان و دلالات في سوق التأمين أبسطها أنها تمثل برهاناً ملموساً على قوة واستقرار المركز المالي للشركة.

يدخل الإستثمار في الأراضي والعقارات نطاق الإستثمارات الجيدة و المضمونة نتيجة إزدياد قيمتها عبر الزمن ، مما ييسر فرصة تحقيق مكاسب رأسمالية في الآجال الطويلة ، كما يمكن للمستثمر فيها أن يحصل على عوائد دورية وبصفة منتظمة في صورة إيجارات في حالة القيام بتأجيرها للغير.

توجد ثلاثة أنواع للإستثمارات العقارية تختلف فيما بينها حسب الهدف من تملكها:

<sup>92</sup> - عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1999، ص359-360

<sup>93</sup> - نفس المرجع السابق ، ص360

- إستثمارات عقارية ثابتة : تمتلكها الشركة تهدف استخدامها في نشاطها العادي ، و قد تم شراؤها أو بناؤها بقصد إستخدامها بصفة دائمة ومستمرة دون وجود أية نية لبيعها أو التخلص منها مادامت صالحة للإستخدام.
- إستثمارات عقارية للمتاجرة :هي عقارات تمتلكها الشركة بهدف إعادة بيعها في الأجل القصير .
- إستثمارات عقارية طويلة الأجل : تمتلكها الشركة بهدف الحصول على عوائد سواء في أجل طويل بعد إعادة بيعها ، أو مجرد تحقيق أرباح بصفة مستمرة من وراء تملكها.

### 3.2. الإقراض برهون:

يتمثل الإقراض برهون في دين طويل الأجل يملك الدائن فيه أولوية مضمونة لحقه في المطالبة بواحد أو أكثر من أصول وموجودات المدين ، و بالتالي بيعها إجباريا من خلال نزع ملكية الرهينة إذا لم يدفع الدين في ميعاده المحدد، وهي تحتل جزء لا بأس به من محفظة إستثمارات شركات التأمين، ويمكن تصنيفها إلى قروض سكنية وزراعية، تجارية وصناعية.

- القروض السكنية : يعد النوع الأكثر شيوعا حيث يرتبط بتمويل عقارات أو شقق سكنية ، حيث لا يمكن تدبير ثمن شراؤها نقدا بالكامل فيقوم المشتري بتمويل جزء من ثمن الشراء نقدا والباقي بقرض.
- القروض الزراعية : تمول الأنشطة استصلاح و زرع الأراضي ، بهدف إنتاج المحاصيل المختلفة أو المراعي اللازمة لتنمية و الحفاظ على ثروة الحيوانية .
- القروض التجارية و الصناعية : يتيح فرصة جيدة للحصول على عوائد استثمار مرتفعة ، و أيضا للمشاركة في المكاسب المتوقع تحقيقها مستقبلا.

### 3. رقابة الدولة لشركات التأمين:

تحضي التأمينات في عصرنا الحالي بإقبال واسع من طرف مختلف القطاعات و التي تخضع إلى تقلبات المخاطرة التي لا يمكن لهم في أغلب الأحيان تحمل عواقبها المالية ، حيث تأخذ شركات التأمين على عاتقها تغطية هذه المخاطر و ضمان تعويض الحوادث الناتجة عنها مقابل الأقساط النقدية التي تقدم إليها من قبل المؤمن لهم ، و نظرا لما تحققه من نتائج عمدت الدولة لفرض رقابة صارمة على مختلف أنشطتها وهذا لضمان التسيير الأمثل للعملية التأمينية، وترجع أسباب هذا الاهتمام إلى ما يلي<sup>94</sup>:

- ضمان حقوق المؤمن والمؤمن له ومراقبة التعويضات في حالة تحقق الخطر، والتأكد من مقدرتها على تسديد مستحقاتها إتجاه المؤمن له.
- حماية الاموال التي يجوزتها ومراقبة عملية تسييرها ، حتى لا تتسبب في مشاكل الاقتصادية كالتضخم مثلا .
- مراقبة احتياطاتها التقنية والتي تتماشى وحجم اعمالها ، بتوفير راس المال الادنى لتغطية نشاطاتها .
- تحقيق درجة عالية من المردودية لأموال المؤمن لهم عن طريق تنظيم استثمارها في فرص جيدة .
- التأكد من تقديم شركات التأمين لتشكيلة مناسبة لخدمات التأمينية و بحجم ملائم للجمهور .

<sup>94</sup> - طبائبية سليمة ، نفس المرجع السابق، ص68-69

- تحديد معدلات التأمين بشكل يضمن تحقيق أرباح معقولة.
  - تنظيم عملية إنشاء وتكوين شركات تأمين جديدة، وترقية السوق الوطنية وفتحها للمنافسة.
4. العوامل المؤثرة في استثمارات شركات التأمين :

#### 1.4. العوامل الداخلية :

إن الأموال التي تقوم هيئات التأمين باستثمارها لا تملك منها ملكية حقيقية إلا جزء بسيط و الجانب الأكبر من هذه الأموال هو ملك لحملة الوثائق و المستفيدين , أي أن هيئة التأمين تعتبر مدينة بهذه الأموال لحملة الوثائق و المستفيدين , فهي مطالبة بسداد التعويضات و مبالغ التأمين في صورة سائلة و من ثم يجب أن تستمر أموالها في أوجه يمكن تحويلها إلى نقود بسهولة عندما يحل أجل التزاماتها لصالح حملة الوثائق , من كل هذا يمكننا أن نتبين وجود عاملين رئيسيين داخلين يحكمان السياسة الاستثمارية لهيئة التأمين هما :

- إن هيئة التأمين تقوم بوظيفة الأمين على الأموال الغير و من ثم يجب أن تستثمر هذه الأموال بعناية .
- إن طبيعة العمليات التي تقوم بها هيئات التأمين تستوجب ضرورة توفر القدرة تمويل الأصول لنقود سائلة لسداد الالتزامات عند تحققها.

#### 2.4. تغير القدرة الشرائية للنقود :

إن مبدأ استقرار القيمة الحقيقية للنقود المستثمرة يرتبط ارتباطا وثيقا بمشكل التغير في القدرة الشرائية للنقود و لا يمكن فصلها عن بعضها البعض لأن كلاهما يعبر من أوجه المشكله أي أن الرغبة في استيراد نفس القوة الشرائية للأموال المستثمرة يربط بالتغيرات التي تحدث في القوة الشرائية للنقود . أي أن التضخم يعتبر عائق في قيام اي شركة بالاستثمار و هذا يتجلى بانخفاض القدرة الشرائية للعوائد المحصلة خاصة حالة استمرار ارتفاع معدلات التضخم و منه نقول أنه توجد علاقة عكسية بين القرار الاستثماري و التضخم.

#### 3.4. تغير أذواق المستهلكين :

تعتبر مدخرات الأفراد عن طريق وثائق التأمين هي الممول الأساسي لاستثمارات شركة التأمين المتوقف على تغيرات أذواق المستهلكين للخدمات التأمينية . أضافوا إلى استثماراتهم او إلى تأميناتهم التي تحتوي عنصر الادخارية بصورة كبيرة إلى نوع آخر من التأمين يقل فيها هذا العنصر إلى كبير فإن من شأنه أن يؤثر على حجم الاحتياطات و بالتالي على حجم الأموال المستثمرة.

## 5. مبادئ استثمار شركات التأمين :

لكي تقوم شركات التأمين بممارسة نشاطها لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار بعض المبادئ تتجلى في السوف التأمينية . إن استثمار أموال شركات التأمين يجب أن يقوم على ثلاثة محاور رئيسية ولا يجب التضحية بمحور في سبيل الأمر بل يجب مراعات المحاور الثلاثة و المتمثلة في . السيولة , الضمان و الربحية .

### 1.5.1. السيولة :

و يقصد بها مدى إمكانية تحويل الأصول إلى نقود و ضرورة وجود أموال جاهزة تكفي لمواجهة الالتزامات المختلفة عندما يحل معاد استحقاقها , و السيولة في مجال التأمين في العنصر الأساسي عند تحقيق الخطر المؤمن منه و حلول أجل الدفع.

فلتحقيق هذه السيولة يجب على شركات التأمين أن تراعي توزيع استثماراتها حسب طبيعة الالتزامات , فهناك التزامات قصيرة الأجل كالحسابات الجارية وودائع قصيرة الأجل بالبنوك , بالإضافة إلى تخصيص جزء من الأموال في أصول سهلة التحويل دون تحمل خسائر تذكر و يجب مراعاة ألا تزيد هذه الأموال عن القدر الكافي حتى لا ينخفض عائد التأمين .

كذلك لا يجب أن تقل عن القدر المناسب لتغطية هذه الالتزامات , فشركات التأمين تراعي هذا الجانب أي السيولة لوفاء بتعهدات

و تعويضات حملت الوثائق , كما تراعي البنوك التجارية هذا الجانب بالنسبة للعملاء.

### 2.5. الضمان :

الضمان أمر ضروري فالأموال المستثمرة في معظمها أموال تخص حملة الوثائق , و عليه تلتزم شركة التأمين بأن تستثمر هذه الأموال في أوعية مضمونة سواء كانت محددة بواسطة القانون أو بقرارات إدارية . بصفة عامة يحذر على شركات التأمين أن تلجأ إلى استثمارات مرتفعة المخاطر بغرض المحافظة على قيمة الأصول حتى و إن انخفض العائد , و المقصود هنا على قيمة الأصول الحقيقية و ليست الإسمية لمواجهة التضخم<sup>95</sup> .

إذ هناك نوعين للضمان و هما الضمان الاسمي و الضمان الحقيقي , فالضمان الإسمي معناه أن المستثمر يشعر بالأمان إذا كان واثقا من إمكانية حصوله على نفس كمية التي استثمارها . أما الضمان الحقيقي فالعبرة منه ليست في استرداد نفس كمية النقود التي استثمارها و لكن في نفس القدرة الشرائية . فهذا الضمان يهتم بالمقارنة بين كمية السلع و الخدمات التي يمكن الحصول عليها من الوحدات النقدية عند بداية الاستثمار و نهايته.

هناك بعض الأساليب الشائعة الاستخدام من طرف شركات التأمين لزيادة الضمان ألا و هي :

<sup>95</sup> - رسمية قريباقت , عبد الغفار حنفي , الأسواق و المؤسسات المالية , الدار الجامعية , الاسكندرية , 2001 , ص375-376

- سياسة التنوع في محفظة الاستثمارات حيث يمكن أن يكون بزيادة عدد أوجه الاستثمار زيادة كبيرة حتى لا تصبح المحفظة مكونة من وحدات صغيرة الحجم تؤثر على العائد و لكن بمقدور هذه الشركات أن تنوع في دخل الوجهة الوحدات , فإذا كانت الشركة استثمارها في الأسهم فليس من الضروري أن تكون أسهمها لشركة واحدة و لكن من الأفضل أن توزع الأسهم على الشركات.
- يمكن أن يكون التنوع زمني بحيث تنوع تواريخ الاستحقاق لاستثمارات المحفظة و هذا لضمان تدفق سيولة مستمرة و منتظمة من الأموال, هذا ما يساعد الشركة على تعديل سياستها الاستثمارية إلى الأفضل ومواجهة السيولة النسبية المطلوبة.

### 3.5. الربحية :

تأتي الربحية بالنسبة لشركات التأمين كهدف في مرحلة تالية بعد التركيز بصفة أساسية على تحقيق أكبر قدر من السيولة و الضمان ولا يعني ذلك إغفال هدف الربحية بل انه ضروري لتدعيم مركز الشركة التنافسي في السوق و تغطية مختلف التوزيعات للمساهمين العاملين بها<sup>96</sup> : أن مبدأ الضمان يعمل على تحقيق هدفين للشركة في آن واحد :

- تسهيل عملية الوفاء بالتزامات و تسهيل عملية تعظيم الربح.
- كما أن هدف الشركة من التأمين هو تحقيق أكبر عائد ممكن مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ الضمان و إذ يمكنها أن تستثمر جزء كبير من أموالها في الاستثمارات الطويلة الأجل مما يساعدها على تحقيق توازنها غذا تعرضت معدلات الاستثمار للتقلبات .

### خاتمة الفصل الأول :

رغم تعدد تعاريف التأمين توصلنا إلى تعريف شامل للتأمين على أنه أحد الأنشطة الاقتصادية الحديثة الهامة و الغرض منه قيام المؤمن بتحمل أخطار معينة نيابة عن الشخص أو الجهة التي يحتمل تعرضها لمثل هذه الأخطار و تقاضي أجره نظيرة ذلك , غالبا ما يكون أقل بكثير من تكلفة تحمل الخطر المتوقع حدوثه عند صاحب الخطر الأصلي , و ذلك من خلال تحديد العلاقة بين جميع الأطراف المرتبطة بها مع مراعاة حقوق المساهمين , وكذلك الإشراف على إدارة المخاطر لتحسين أداء الشركة , وبالتالي الوصول إلى الأهداف

المسطرة لها. و هذا للوصول إلى التوازن في السوق التأمينية سواء في ميزان المدفوعات أو بزيادة الإنتاجية.

كما تعتبر شركات التأمين ذات طابع خاص من حيث نوعية الخدمات التي تقدمها للعملاء كما تعمل على توفير التغطية التأمينية للأفراد و المنشآت من أخطار كثيرة , إذ تعمل على توفير حصيلة ادخارية طائلة تساعد بطريقة أو بأخرى على توفير التمويل لمن يحتاجه. و تعتبر شركات التأمين على أنها مؤسسات مالية وهدفها الأساسي هو الربح, كما تم إسقاط مبادئ الاستثمار على شركات التأمين, إذ وجدنا أن الاستثمارات في شركات التأمين تختلف عن الاستثمارات في الشركات الاقتصادية.

<sup>96</sup>رسمية فرياقص , نفس المرجع السابق ,ص376-377



---

## الفصل الثاني

الأسس النظرية و التطبيقية

للأداء المالي

## مقدمة الفصل الثاني :

يعتبر مفهوم الأداء عموماً و الأداء المالي خصوصاً من أكثر المفاهيم الإدارية سعة و شمولاً إذ ينطوي إلى العديد من المواضيع الجوهرية المتعلقة بنجاح أو فشل أي شركة , لأنه يرتبط بجوانب مهمة من مسيرة حياة الشركات على اختلاف أنواعها و خاصة شركات التأمين لذلك فإن مفهوم الأداء يعتبر من المواضيع التي حظيت باهتمام الباحثين بمختلف اتجاهاتهم الفكرية , أما كن الناحية العلمية فقد اهتم بهذا الموضوع جميع الشركات بشكل عام , و شركات التأمين بشكل خاص , و لقد سعت الشركات قديماً وحديثاً إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في الكفاءة و الفعالية التي تتم صياغتها لديبومة الشركة و استمراريتها و تحقيق أرباحها .

إن عملية تقييم الأداء المالي تنعكس في مجموعة من المؤشرات التي تقيس مدى نجاح الشركة و تطورها , بحيث تصبح هذه المؤشرات بمثابة معايير يمكن بواسطتها تقدير مدى قيامها بتحقيق أهدافها , و عند تحديد المعايير و المؤشرات المناسبة للحكم على الأداء المالي.

كما تعتبر المؤشرات المالية و المؤشرات الحديثة الأساس لتقييم الأداء المالي لشركات التأمين , و إلى جانب ذلك هناك مؤشرات مالية خاصة بشركات التأمين ينبغي أخذها بعين الاعتبار , و ذلك لاختلاف التأمين عن السلع والخدمات الأخرى, كما تختلف طبيعة عمل شركات التأمين عن بقية المؤسسات المالية المصرفية وهيئات الادخار و غيرها و لذلك فان عملية تقييم أداء شركات التأمين هو موضوع في غاية الخصوصية والدقة و يهتم في المقام الأول بمؤشرات التقييم المالي أو النسب المالية , هذا و إن كانت هناك بعض المؤشرات العامة التي يجب ان يتم التقييم على اساسها ولا يمكن اعتبارها قليلة الأهمية و كذلك لا يمكن إهمالها لما لها من تأثير على الأداء المالي لشركة التأمين مثل : انتاجية العامل أو نوع الادارة ( قطاع عام أو خاص مثلا ) أو مدى التغير الذي يحدث لحجم ومستوى العمالة والادارة المالية وتسهم في عملية اتخاذ القرار في شركة التأمين و حتى الهيكل القانوني وطبيعية النظام الاقتصادي له تأثير على اداء شركات التأمين إن المؤشرات المالية تعد الأساس عند تقييم أداء شركات التأمين, ولذا لدراسة تقييم وتحليل الأداء المالي لشركات التأمين فقد تم في هذا الفصل التزود بالإطار النظري لتأمين كمفهوم خصائصه وأساسه, وكذا الأداء المالي من خلال مفهومه وأهميته ومؤشرات التوازن المالي و التي سيتم التطرق إليها في هذه الدراسة من جهة , بالإضافة إلى التطرق لدراسات السابقة التي تمس موضوع الدراسة قصد تسهيل فهم متغيرات الدراسة. و لوضع مؤشرات علمية و عملية سليمة تتوافق مع طبيعة نشاط التأمين قسمت هذا الفصل كما يلي :

## المبحث الأول : مدخل للأداء المالي

## المبحث الثاني : تقييم الأداء المالي في شركات التأمين

## المبحث الثالث : قياس الأداء المالي في شركات التأمين

## المبحث الأول : مدخل للأداء المالي

يعتبر موضوع الأداء من المواضيع التي حظيت باهتمام الباحثين بمختلف اتجاهاتهم الفكرية ، حيث نال مفهومه نصيبا وافرا من الاهتمام والبحث في الدراسات الإدارية بشكل عام ودراسات لتداخل المؤتمرات التي تؤثر عليه وهذا أدى إلى اهتمام جميع الشركات بهذا الموضوع بشكل عام ويعد الأداء المالي من أكثر ميادين الأداء استخداما، وقدم لقياس أداء الشركات لأنه يمتاز بالاستقرار والثبات ويساهم في توجيه الشركات نحو المسار الأفضل والصحيح.

## المطلب الأول : ماهية الأداء المالي

يعد مفهوم الأداء المالي عموما من أكثر المفاهيم الإدارية سعة وشمولا إذ تنطوي على العديد من المواضيع الجوهرية المتعلقة بنجاح أو فشل أي شركة لأنه يرتبط بجوانب مهمة من مسيرة حياة الشركات من مختلف أنواعها، لذا فإن مفهوم الأداء ليس جديدا على ساحة الأدبيات الإدارية والدراسات المحاسبية لارتباطه الوثيق بمشكل الرقابة<sup>97</sup>.

## الفرع الأول : تعريف الأداء

### 1. تعريف الأداء لغة:

إن مصطلح الأداء يقابل الكلمة اللاتينية " performare " التي تعني إعطاء كلية الشكل لشيء ما، والتي اشتقت منها الكلمة الإنجليزية "Performance" , والتي تعني إنجاز الأعمال، أو كيفية التي تبلغ المؤسسة أهدافها<sup>98</sup>.

### 2. تعريف الأداء اصطلاحا:

يعد الأداء مفهوما جوهريا بالنسبة للشركات بشكل عام، و هو يمثل القاسم المشترك لاهتمام علماء الإدارة، وعلى الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تتناول الأداء، فإن أغلب الباحثين يعبرون عن الأداء من خلال النجاح الذي تحققه الشركة من خلال تحقيق أهدافها، وفي هذا السياق نجد أنه تعدد تعاريف الأداء و تختلف معايير ومقاييس التي تعتمد عليها الشركات في دراسته، وعلى الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تناولته إلا أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق حول مفهوم محدد له لكن يمكن عرض مجموعة من التعاريف. التي يمكن أن توصل إلى مفهوم أقرب، ومن بين هذه التعاريف نذكر:

<sup>97</sup> - طالب علاء فرحان، إيمان شبحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011 ، ص 63.

<sup>98</sup> - صباح ترغيني، دور إدارة المعرفة في تحسين أداء العاملين، رسالة دكتوراه في العلوم التسيير، فرع اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، تخصص

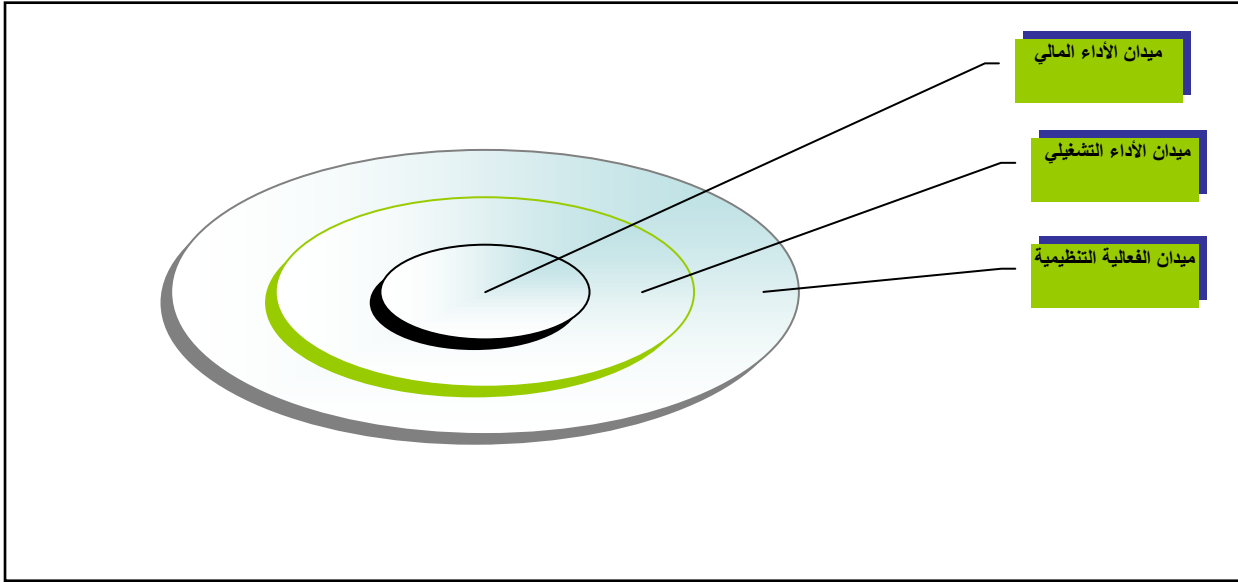
اقتصاد وإدارة المعارف والمعرفة، 2010-2011 ، ص ص 46-47.

- يعرف Robins & Wlserema الأداء بأنه " يعبر عن إمكانية الشركة في ما تصبو إليه من أهداف بعيدة الأمد"<sup>99</sup> .
  - يعرف Miller & Brownley سنة 1990 الأداء بأنه " محصلة قدرة الشركة في استغلال مواردها وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المنشودة، وهو انعكاس لكيفية استخدام الشركة لمواردها المادية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها"<sup>100</sup> .
  - يعرف الأداء أيضا على أنه : "الكيفية التي تستخدم بها الوحدة الإنتاجية مواردها المادية والبشرية في سبيل تحقيق الأهداف المسطرة المحددة"<sup>101</sup> .
  - يعرف David سنة 2001 الأداء على أنه " مجموعة النتائج المترتبة عن الأنشطة و الممارسات التي تقوم بها المنظمة والتي يتوقع أن تكون مقابل الأهداف الموضوعية والمرسومة"<sup>102</sup> .
  - يعرف الأداء على أنه : "درجة بلوغ الفرد أو الفريق أو المنظمة للأهداف المخططة بكفاءة عالية حيث تشير الفعالية إلى تحقيق الأهداف المحددة من الشركة بغض النظر عن التكاليف المترتبة عن هذه الأهداف"<sup>103</sup> .
  - يعرف الأداء على أنه: "الأبعاد الكاملة لشيء ما ، أما على مستوى التسيير فيعني إنجاز العمل المطلوب أو القيام بمهمته وتنفيذها على الوجه المطلوب، ويرتبط الأداء مع مفهوم الفعالية التي تعبر عن مدى مساهمة الأداء الذي يتم القيام في تحقيق هدف موضوع بشكل مسبق"<sup>104</sup> .
- ويمكن أن نعرف الأداء من خلال ما سبق أنه الاستخدام الأمثل للموارد المالية و البشرية لتحقيق الأهداف المسطرة للشركة.

### الفرع الثاني : ميادين الأداء

للأداء مجالات معينة يعكس كل منها هدفاً معيناً تسعى الشركة لتحقيقه ولقد حدد vonkatraman & Ramanuyam مجالات الأداء في عدة ميادين كما هو موضح في الشكل الموالية:

<sup>99</sup> -علاء فرحان طالب، إيمان شبحان المشهداني، مرجع سابق، ص64  
<sup>100</sup> - عبد الملوك مزهودة، المقاربة الإستراتيجية للأداء مفهومها وقياسها، مدخلا ضمن أعمال المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات،  
 كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، المنعقد بالفترة 09/08 مارس 2005، ص 486  
<sup>101</sup> - وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالي، سلسلة إدارة الأداء الإستراتيجي (أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع -عمان، الأردن، 2009، ص 38  
<sup>102</sup> -علاء فرحان طالب، إيمان شبحان المشهداني، مرجع سابق، ص64  
<sup>103</sup> - نور الدين مزهودة، تقييم نظام المعلومات في المؤسسة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تقييم المؤسسات، 2007-2008  
 ص47  
<sup>104</sup> - شرون رقية، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية من خلال تحليل العائد والمخاطر، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، تخصص مالية و نقود 2006-2007، ص57-58



الشكل رقم (04) ميادين الأداء

المصدر: طالب علاء فرحان، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء. المالي والإستراتيجية للمصارف، دار الصفاء، للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010 ، ص66

ونوضح هذه الميادين أكثر فيما يلي<sup>105</sup> :

### 1. ميدان الأداء المالي :

يرتبط هذا الميدان بالجانب ويشير إلى المفهوم الضيق للأداء في الشركات الأعمال لأنه يهتم بالمنتجات المتحققة من الأهداف المالية.

### 2.ميدان الأداء التشغيلي:

يجمع هذا المفهوم بين المفهومين الأداء المالي و العملياتي ، و يعبر عن المفهوم الواسع للأداء . خلال اهتمامه بأداء العمليات المالية والتشغيلية، إذ يستخدم في قياسه بالإضافة إلى المؤشرات المالية ومؤشرات تشغيلية.

### 3.ميدان الفعالية التنظيمية:

هو المفهوم الأوسع والأشمل لميادين الأداء، ويدخل ضمنها كل من الأداء المالي والتشغيلي.

<sup>105</sup> - علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، مرجع سابق،ص ص 66-67

### الفرع الثالث : أنواع الأداء

بعد ما تم التعرض إلى مفهوم الأداء ننتقل إلى عرض أنواع الأداء ، وتحديدتها يفرض اختيار معايير التقسيم، هذه الأخيرة يمكن تحديدها في أربعة أشكال هي: معيار مصدر الأداء ، معيار الشمولية، المعيار الوظيفي ومعيار الطبيعة. كل معيار على حدة يقدم مجموعة من أنواع الأداءات .

#### 1. حسب معيار المصدر :

وفقا لهذا المعيار، يمكن تقسيم أداء المؤسسة إلى نوعين، الأداء الذاتي أو الداخلي والأداء الخارجي.

##### 1.1. الأداء الداخلي :

كذلك يطلق عليه اسم أداء الوحدة أي أنه ينتج بفضل ما تملكه الشركة من الموارد فهو ينتج أساسا من التوليفة التالية<sup>106</sup> :

**1.1.1. الأداء البشري :** و هو أداء أفراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم مورد استراتيجي قادر على صنع القيمة و تحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم.

**2.1.1. الأداء التقني :** ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال.

**3.1.1. الأداء المالي :** ويكمن في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة.

فالأداء الداخلي هو أداء متأني من مواردها الضرورية لسيير نشاطها من موارد بشرية، موارد مالية، موارد مادية.

#### 2.1. الأداء الخارجي :

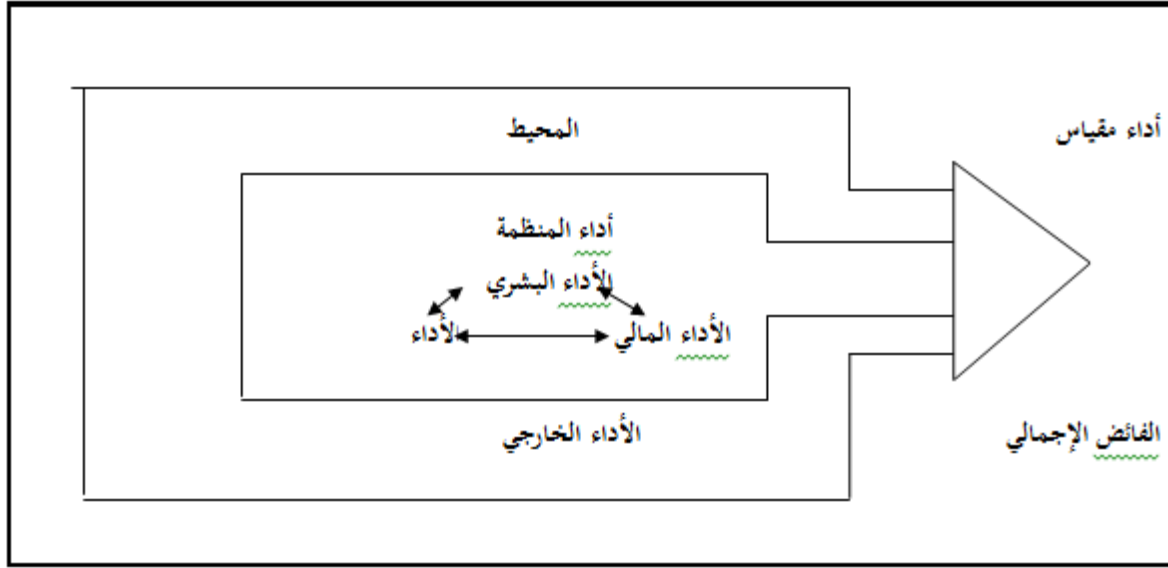
هو « الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للشركة»<sup>107</sup>.

فالمؤسسة لا تتسبب في إحداثه و لكن المحيط الخارجي هو الذي يولده . فهذا النوع بصفة عامة يظهر في النتائج الجيدة التي تتحصل عليها الشركة كارتفاع رقم الأعمال نتيجة لارتفاع سعر البيع أو خروج أحد المنافسين ، ارتفاع القيمة المضافة مقارنة بالسنة الماضية نتيجة لانخفاض أسعار المواد و اللوازم و الخدمات. فكل هذه التغيرات تنعكس على الأداء سواء بالإيجاب أو بالسلب. إن هذا النوع من الأداء يفرض على الشركة تحليل نتائجها وهذا سهل إذا تعلق الأمر بمتغيرات كمية أين يمكن قياسها وتحديد أثرها ولعل من أهم طرق تحليل الظواهر طريقة الإحلال المتسلسل.

<sup>106</sup> - Bernard Martory, contrôle de gestion sociale, librairie Vuibert, Paris, 1999, p.235.

<sup>107</sup> - idem, 1999, p.236.

ويمكن توضيح النوعين السابقين في الشكل التالي :



الشكل رقم (05) أنواع الأداء حسب معيار مصدر الأداء

المصدر : Bernard Martory , op. cit , p237

من الشكل يتضح أن قياس الأداء عملية ضرورية لمعرفة عوامل الفائض المحقق أيعود للمنظمة وحدها أو للمحيط وحده .  
فكرة قياس الأداء تسمح للمؤسسة بمعرفة وضعيتها الحقيقية. وبقاء المؤسسة مرهون بالأداء الداخلي الذي يمكن الحفاظ عليه  
و تطويره عكس الأداء الخارجي الذي يمكن أن يصير خطر على المنظمة بعد أن كان فرصة.

## 2. حسب معيار الشمولية :

حسب هذا المعيار يقسم الأداء داخل المنظمة إلى أداء كلي و أداء جزئي<sup>108</sup>.

### 1.2. الأداء الكلي :

يتمثل الأداء الكلي للمؤسسة في النتائج التي ساهمت جميع عناصر المؤسسة أو الأنظمة التحتية في تكوينها دون انفراد جزء أو عنصر لوحده في تحقيقها . فالتعرض للأداء الكلي للمؤسسة يعني الحديث عن قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الرئيسية بأدنى التكاليف الممكنة . و مثال الأهداف الرئيسية الربحية التي لا يمكن لقسم أو وظيفة لوحدها تحقيق ذلك بل تتطلب تضافر جميع المصالح أو الوظائف ، فمصلحة المالية يجب أن توفر الأموال الضرورية بأقل التكاليف وأقل المخاطر، ومصلحة الإنتاج يجب

<sup>108</sup> - عبد المليك مز هودة , الأداء بين الكفاءة والفعالية : مفهوم وتقييم , مجلة العلوم الإنسانية ، العدد الأول، نوفمبر، 2001 ، جامعة بسكرة، ص87

أن تقدم منتوجات بأقل التكاليف وأحسن جودة، ومصالحة الأفراد يجب أن تحقق أفضل مردود، والمصلحة التجارية يجب عليها تسويق أقصى ما يمكن

تسويقه وتوفير المواد الخدمة بأقل تكلفة وأحسن جودة.

## 2.2. الأداء الجزئي :

على خلاف الأداء الكلي، فإن الأداء الجزئي هو قدرة النظام التحتي على تحقيق أهدافه بأدنى التكاليف الممكنة. فالنظام التحتي يسعى إلى تحقيق أهدافه الخاصة به ، لا أهداف الأنظمة الأخرى. و بتحقيق مجموع أداءات الأنظمة التحتية يتحقق الأداء الكلي للمنظمة، وكما سبق الإشارة إليه، أهداف الشركة يجب أن تكون متكاملة ومتسلسلة تشكل فيما بينها شبكة.

## 3. حسب المعيار الوظيفي :

يرتبط هذا المعيار ويشده بالتنظيم ، لأن هذا الأخير هو الذي يحدد الوظائف والنشاطات التي تمارسها المؤسسة. إذن ينقسم الأداء في هذه الحالة حسب الوظائف المسندة إلى المؤسسة التي يمكن حصرها في الوظائف الخمس التالية : وظيفة المالية ، وظيفة الإنتاج، وظيفة الأفراد، و وظيفة التسويق، ووظيفة التمويل ، ويضيف البعض الآخر وظيفة البحث و التطوير ووظيفة العلاقات العمومية.

## 1.3. أداء الوظيفة المالية :

يتمثل هذا الأداء في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة ، فالأداء المالي يتجسد في قدرنا على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها، وتحقيق معدل مردودية جيد وتكاليف منخفضة<sup>109</sup>.

## 2.3. أداء وظيفة الإنتاج :

يتحقق الأداء الإنتاجي للمؤسسة عندما تتمكن من تحقيق معدلات مرتفعة للإنتاجية مقارنة بمثيلاتها أو بنسبة القطاع الذي تنتمي إليه ، و إنتاج منتجات بجودة عالية و بتكاليف منخفضة تسمح لها مزاحمة منافسيها و تخفيض نسبة توقف الآلات والتأخر في تلبية الطلبات<sup>110</sup>.

## 3.3. أداء وظيفة الأفراد :

<sup>109</sup> - Marcel Laflame ,Le management: approche systémique.gaetan Morin éditeur, 3 ed CANADA,1981,P. 356.

<sup>110</sup>- idem,P. 357.



قبل تحديد ماهية هذا الأداء ، يتوجب الإشارة إلى أهمية الموارد البشرية داخل المؤسسة ، فتكمن هذه الأهمية في قدرنا على تحريك الموارد الأخرى و توجيهها نحو هدف المؤسسة . فضمن استخدام موارد المؤسسة بفعالية لا يتم إلا عن طريق الأفراد . كذلك وجود المؤسسة و استمراريتها أو زوالها مرتبط بنوعية و سلوك الأفراد الذين توظفهم المؤسسة فلكي تضمن المؤسسة بقاؤها يجب أن توظف الأكفاء وذوي المهارات العالية وتسيرهم تسييرا فعالا ، وتحقيق فعالية المورد البشري لا تكون إلا إذا كان الشخص المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب لإنجاز عمله<sup>111</sup> .

### 4.3. أداء وظيفة التمويين :

يتمثل أداؤها في القدرة على تحقيق درجة عالية من الاستقلالية عن الموردين ، والحصول على المواد بجودة عالية وفي الآجال المحددة وبشروط دفع مرضية والحصول على آجال تسديد الموردين تفوق الآجال الممنوحة للعملاء، وتحقيق استغلال جيد لأماكن التخزين<sup>112</sup> .

### 5.3. أداء وظيفة التسويق :

يتمثل في قدرة وظيفة التسويق على بلوغ أهدافها بأقل التكاليف الممكنة. هذا الأداء يمكن معرفته من خلال مجموعة من المؤشرات المتعلقة بوظيفة التسويق التي يمكن ذكر منها المجموعة التالية<sup>113</sup> :

- **حصة السوق** : مؤشر مستعمل بكثرة لتحديد الوضعية التنافسية لمنتوج أو لعلامة أو للمؤسسة ويحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{حصة السوق} = \frac{\text{مبيعات منتج أو علامة} / \text{المبيعات الإجمالية}}{\text{مبيعات منتج أو علامة} / \text{المبيعات الإجمالية}}$$

(1).....

ويعبر عن هذه النسبة بوحدات عينية أو بالقيمة<sup>114</sup> .

- **إرضاء العملاء**: يمكن حساب هذا المؤشر من خلال حساب عدد شكاوى العملاء أو تحديد مقدار مردودات المبيعات.
- **السمعة** : وتقاس بحضور أو تواجد اسم العلامة لدى ذهن الأفراد.
- مردودية كل منتج.

<sup>111</sup>- George R.Terry, Stéphan. G Franclin, les principes du management. Ed economica, 8 ed Paris ,1985, p. 325.

<sup>112</sup>- Marcel Laflame ,opcit,P358.

<sup>113</sup>- idem ,P357.

<sup>114</sup> - Jaques Lendrevie, Denis Lindon ,Merctor, Editions Dalloz , 6 ed, Paris, 2000, P.64-

### 6.3. أداء وظيفة العلاقات العمومية :

في هذه الوظيفة يمكن أن يتجسد بعض أبعاد مفهوم الأداء التي تم التطرق لها في المبحث السابق فالأداء في هذه الوظيفة يأخذ بعين الاعتبار المساهمين ، الموظفين ، العملاء ، الموردين وأخيرا الدولة . بالنسبة للمساهمين، يتحقق الأداء عندما يتحصلوا على عائد مرتفع للأسهم واستقرار في الأرباح الموزعة. أما الموظفين، الأداء هو توفير أو خلق جو عمل ملائم ومعنويات مرتفعة، أما الموردين، الأداء هو احترام المؤسسة آجال التسديد و الاستمرار في التعامل في حين الأداء من وجهة نظر العملاء هو الحصول على مدد تسديد ما عليهم طويلة ومنتجات في الآجال المناسبة والجودة العالية.

### 4. حسب معيار الطبيعة :

تبعاً لهذا المعيار الذي من خلاله تقسم المؤسسة أهدافها إلى أهداف اقتصادية ، أهداف اجتماعية ، أهداف تكنولوجية ، أهداف سياسية... يمكن تصنيف الأداء إلى أداء اقتصادي، أداء اجتماعي، أداء تكنولوجي، أداء سياسي<sup>115</sup> :

### 1.4. الأداء الاقتصادي :

يعتبر الأداء الاقتصادي المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى بلوغها ويتمثل في الفوائد الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها (الانتاج ، الربح ، القيمة المضافة، رقم الأعمال ، حصة السوق، المردودية...) و تدنية استخدام مواردها (رأس المال، العمل، المواد الأولية، التكنولوجيا...)

### 2.4. الأداء الاجتماعي :

في حقيقة الأمر، الأهداف الاجتماعية التي ترسمها المؤسسة أثناء عملية التخطيط كانت قبل ذلك قيوداً أو شروطاً فرضها عليها أفراد المؤسسة أولاً، وأفراد اتع الخارجي ثانياً. وتحقيق هذه الأهداف يجب أن يتزامن « الاجتماع مشروط بالاقتصاد »<sup>116</sup> مع تحقيق الأهداف الأخرى و خاصة الاقتصادية منها كما يقول أحد الباحثين و في بعض الحالات لا يتحقق الأداء الاقتصادي إلا بتحقيق الأداء الاجتماعي.

### 3.4. الأداء التكنولوجي :

<sup>115</sup> - عبد الملوك مزهودة , المرجع السابق , ص 89  
<sup>116</sup> - نفس المرجع السابق , ص 90

يكون للمؤسسة أداءً تكنولوجياً عندما تكون قد حددت أثناء عملية التخطيط أهدافاً تكنولوجياً كالسيطرة على مجال تكنولوجيا معين ، و في أغلب الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية التي ترسمها المؤسسة أهدافاً استراتيجية نظراً لأهمية التكنولوجيا.

#### 4.4. الأداء السياسي :

يتجسد الأداء السياسي في بلوغ المؤسسة أهدافها السياسية . و يمكن للمؤسسة أن تتحصل على مزايا من خلال تحقيق أهدافها السياسية التي تعتبر كوسائل لتحقيق أهدافها الأخرى . والأمثلة في هذا المجال عديدة والمثال التالي يوضح أهمية الأهداف السياسية لبعض المؤسسات : تمويل الحملات الانتخابية من اجل إيصال أشخاص معينين إلى الحكم أو مناصب سامية لاستغلالهم فيما بعد لصالح المؤسسة.

بعد استعراض معظم معايير تصنيف الأداء نشير إلى أن مختلف أنواع الأداء غير متنافية المفهوم ، فقد نجد الأداء الاقتصادي الذي صنف حسب معيار الطبيعة قد يضم الأداء المالي، وكذلك نفس المعنى ينطبق على الأنواع الأخرى.

#### الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء

إن تعدد العوامل المؤثرة في أداء المؤسسات الاقتصادية جعل مهمة تحديدها بدقة و الاتفاق عليها من طرف الباحثين أمراً صعباً للغاية، وخاصة إذا كان الأمر يتعلق بتحديد مقدار التأثير و كثافته ، فضلاً عن كثافتها في التأثير في الأداء فهي مترابطة فيما بينها، أي أنها تشكل دوال فيما بينها ، و كل التعقيدات السابقة تمحضت عنها عدة تصنيفات للعوامل المؤثرة في الأداء. فقد صنفها الدكتور علي السلمي إلى مجموعتين هما : مجموعة العوامل التقنية و التكنولوجية و مجموعة العوامل البشرية المتمثلة أساساً في المعرفة ، التعلم، الخبرة، التدريب، المهارة، القدرة الشخصية، التكوين النفسي، ظروف العمل، حاجات ورغبات الأفراد. كما صنف البروفيسور KUKOLECA العوامل المؤثرة في الأداء إلى مجموعتين: هما مجموعة العوامل الموضوعية وتشمل العوامل الاجتماعية والعوامل الفنية، ومجموعة العوامل الذاتية المتمثلة في العوامل التنظيمية<sup>117</sup>.

أما البروفيسور R-A-THIETART فيرى بأن العوامل الأساسية المؤثرة في الأداء هي: التحفيز ، المهارات، مستوى العمل والممارسات<sup>118</sup>.

ويصنف بعض الباحثين العوامل المؤثرة إلى عوامل غير خاضعة لتحكم المؤسسة والمتمثلة في متغيرات المحيط الخارجي للمؤسسة، وعوامل خاضعة لتحكم المؤسسة تتمثل في العوامل التقنية والعوامل البشرية<sup>119</sup>.

<sup>117</sup> - جمال خنشورة , تقييم الأداء الاقتصادي في وحدة ديدوش مراد , رسالة ماجستير , غير منشورة , ن معهد الإقتصاد , جامعة باتنة , نوفمبر, 1987 , ص16

<sup>118</sup> - Raymond-Alain Thietart, la dynamique de l'homme au travail, les editions. d'organisation , Paris, 1977, P.51.

<sup>119</sup> - عبد المليك مزهودة، المرجع السابق، صص91-94

أما التقسيم الذي سينتهج في هذا المبحث هو التقسيم الأخير مع تعديل بسيط، العوامل المؤثرة هي العوامل الخاضعة لتحكم المؤسسة نسبيا والمتمثلة في التحفيز ، المهارات و التكوين و العوامل غير خاضعة لتحكم المؤسسة المرتبطة بالمحيط الخارجي للمؤسس و فيما يليه التقسيم حسب العوامل التقنية و العوامل البشرية .

### 1. العوامل الخاضعة لتحكم المؤسسة نسبيا :

إن تحكم المؤسسة في العوامل الداخلية هو تحكم نسبي، وهذا نظرا لترابط العوامل الداخلية فيما بينها، وتأثرها أيضا بعوامل أو متغيرات المحيط الخارجي . فتحكم المؤسسة في عواملها الداخلية له حدوده إلا في بعض الحالات أين تتمكن المؤسسة من التحكم الكلي في بعض متغيراتها. و دور المسير اتجاه هذه العوامل هو تعظيم تأثيراتها الإيجابية وتخفيف تأثيراتها السلبية. وحصص هذه العوامل بدقة يعد من الأمور صعبة التحقيق، لذلك سوف يتم التعرض إلى أهمها أو إلى التي تبدو أكثر ارتباطا بالأداء وتأثيرها فيه.

#### 1.1.1. التحفيز :

يعد التحفيز العملية التي حضت باهتمام الكثير من الباحثين و الدارسين، هذا ما ترتب عنه العديد من التفسيرات والنظريات، كنظرية تدرج الحاجات ، نظرية العاملين ، نظرية الحاجات ل Mc Clelland نظرية الانتظار ... و معظم أصحاب هذه النظريات هم علماء نفسانيين . و يتمثل التحفيز في المؤسسة " الحاجة أو الطاقة الداخلية التي تدفع الفرد إلى العمل في اتجاه موجه نحو الهدف "120 .

يتبين من التعريف أن تحفيز العمال يكون من خلال معرفة حاجتهم ومحاولة تلبيةها، أو بإشعارهم أو تنبيههم إلى طاقتهم التي تمكنهم من تحقيق أهدافهم . فالمؤسسة عن طريق التحفيز الجيد لمختلف العمال قد تتمكن من بلوغ أهدافها و من ثمة تحقيق الأداء

الجيد. ولا يمكن أن تتم عملية التحفيز إلا بتوفر الحوافز التي قد تكون مادية أو معنوية. فدور المسير الجوهرى في عملية التحفيز يكمن في معرفة كل حالة وتحديد الحوافز التي تتناسب معها، لتحقيق أو الحصول على أقصى ما يستطيع المحفز تقديمه للمؤسسة .

#### 2.1. المهارات :

120 - George R.Terry, Stéphan. G Franclin, les principes du management. Ed economica, 8 ed Paris ,1985, p348

يمكن تنظيم المهارات في ثلاث مستويات<sup>121</sup> :

- مهارة التقليد وتمكن من إنجاز أو القيام بالنشاطات المتكررة حسب إجراءات محددة مسبقا.
- مهارة الإسقاط تسمح، انطلاقا من وضعية معطاة، بمواجهة وضعيات أخرى شبيهة إلى حد معين الوضعية الأولى.
- مهارة الإبداع وتمكن هذه المهارة من مواجهة مشكل جديد. فالفرد مجبر أن يعود إلى رصيده المعرفي ويستغله في إيجاد الحلول. فحسب هذه الحالة يجب على الفرد أن يكون مبدع في التصرف والتعامل مع حالات جديدة لم يسبق له مواجهتها . الأنواع الثلاثة مهمة إلا أن مهارة الإبداع هي الأهم، وهذا لما يمكن لها أن تؤثر في أداء المؤسسة.

### 3.1. التكوين :

يعد التكوين نوع من الاستثمارات في العنصر البشري التي يمكن القيام بها لتحسين الأداء الكلي للمؤسسة. ويظهر دوره في تحسين الأداء عبر النقاط التالية<sup>122</sup> :

- رفع مستوى معارف الأفراد ونشرها وتحسين تقنياتهم في العمل.
- يسمح التكوين بتحسين التنظيم وتنسيق المهام.
- يسهل عملية الاتصال وتحرك المعلومات في كل الاتجاهات.

### 2. العوامل غير خاضعة لتحكم المؤسسة :

تتمثل في مجموعة المتغيرات و القيود التي لا تستطيع المؤسسة التحكم فيها ، فهي بذلك تنتمي إلى المحيط الخارجي الذي هو مصدر للفرص التي تحاول المؤسسة استغلالها ، ومصدر للمخاطر التي تفرض على المؤسسة التأقلم للتخفيف من حدتها. فالمحيط الخارجي له تأثير كبير في الأداء. و التخفيف من التأثير السلبي للمحيط في الأداء يكون بالتأقلم بسرعة. ويمكن تقسيم هذه العوامل حسب معيار الطبيعة إلى عوامل اقتصادية، عوامل اجتماعية، عوامل تكنولوجية وعوامل سياسية قانونية<sup>123</sup> . وفي حقيقة الأمر هذا التقسيم يساعد على التوضيح لا أكثر لأن الفصل بين هذه العوامل على درجة عالية من التعقيد.

### 1.2. العوامل الاقتصادية :

تتمثل في مجموعة العوامل كالنظام الاقتصادي الذي تتواجد فيه المؤسسة ، الظرف الاقتصادي كالأزمات الاقتصادية وتدهور الأسعار، ارتفاع الطلب الخارجي... فالظرف الاقتصادي قد يتيح عناصر إيجابية للمؤسسة ، كحالة تلك التي يرتكز نشاطها على التصدير وتستفيد من ارتفاع الطلب الخارجي. كذلك الأسواق والمنافسين<sup>124</sup> .

<sup>121</sup> - Jaques Aubert et al, les notions de compétence dans les différentes disciplines(<http://www.e-rh.org>), consulté le 03/04/2016 à 19 :37 :12

<sup>122</sup> - Bernard Martory, contrôle de gestion sociale, librairie Vuibert, Paris, 1999, p.256

<sup>123</sup> - عبد المليك مز هودة ،مرجع السابق ،ص93.

<sup>124</sup> - Gilles Bressy, Christian Konkuyt, Economie d'entreprise. Edition Sirey ,Paris,1990,P.16.

## 2.2. عوامل اجتماعية :

تمثل "في العناصر الخارجية المرتبطة بتغيرات سلوك المستهلكين , بالعلاقات بين مختلف مجموعات المجتمع وبالتأثير الذي تمارسه تلك العناصر على المؤسسات" <sup>125</sup> . من التعريف يتبين أن العوامل الاجتماعية شديدة الصلة بالعامل البشري، ومن هذه العوامل نذكر النمو الديمغرافي ، فئات العمر ، الأقسام الاجتماعية . و دراسة العوامل الاجتماعية تقدم معلومات مفيدة للوظيفة التجارية داخل المؤسسة كإرسال منتج جديد واستهداف حصة من السوق.

## 3.2. عوامل تكنولوجية :

تمثل في التغيرات و التطورات التي تحدثها التكنولوجيا كإيجاد طرق جديدة لتحويل الموارد إلى سلع وخدمات، اختراع آلات جديد من شأنها تخفيض تكاليف الإنتاج أو وقت الصناعة... دور المسير اتجاه هذه العوامل هو اليقظة و تشجيع الإبداع والتجديد داخل المؤسسة <sup>126</sup>.

## 4.2. عوامل سياسية وقانونية :

هي الأخرى عناصر خارجية لا يمكن التحكم فيها . تتمثل عموماً في الاستقرار السياسي والأمني للدولة ، نظام الحكم، العلاقات مع العالم الخارجي ، القوانين ، القرارات... و كل العوامل السابقة الذكر قد تشكل فرصاً تستفيد منها المؤسسة لتحسين أدائها الإجمالي أو مخاطر تفرض على المؤسسة التأقلم للتخفيف من حدتها . من خلال ما تم عرضه حول العوامل المؤثرة في الأداء يمكن القول أن الأداء هو دالة للعديد من المتغيرات الكمية والنوعية، المتحكم في بعض منها وغير متحكم في البعض الآخر.

أما فيما يخص تقسيم العوامل المؤثرة في الأداء من الناحية البشرية , التقنية و التنظيمية فهناك العديد من العوامل التي تؤثر على الأداء والتي يمكن تلخيصها فيما يلي <sup>127</sup>:

5.2. مجموعة العوامل البشرية: إذ الدراسات التي قامت حول سلوك الفرد لتجسيد هذه العوامل المؤثرة على الأداء كانت تدور حول مدى توظيف الفرد لقدراته الفكرية والجسمية لأداء العمل من أجل إشباع رغبته.

6.2. مجموعة العوامل التقنية: تضم أثر طبيعة وأساليب استخدام التقنية على أداء الشركة، وهذا راجع إلى النقص في كيفية القيام بعملية الصيانة وكيفية: القضاء على العراقيل المعيقة والضارة بالتجهيزات.

<sup>125</sup> - Pierre Bergeron, la Gestion Moderne: Theorie et Cas. Gaetan morin editeur, Quebec, 1993, P.38

<sup>126</sup> - Pierre Bergeron , OP.CIT ,PP . 37-38 .

<sup>127</sup> - عبد الملوك مزهودة ،مرجع السابق ،ص93.

**7.2. مجموعة العوامل التنظيمية:** يرى "روبرت روجيس" أن الهيكل التنظيمي هو أحد الوسائل التي تبين أسلوب التنظيم المعتمد عليه في الوحدة الإنتاجية و الذي يعمل على التنسيق عمل الأفراد . مع بعضهم البعض و بفاعلية لتحقيق أعلى مستويات الأداء و تحديد الأهداف المقصودة . كما أن بعض الدراسات توصلت إلى أن العوامل المؤثرة في الأداء تنحصر في خمسة. عوامل أخرى و هي: غياب الأهداف المحددة، عدم المشاركة في الإدارة، اختلاف مستويات الأداء، مشكلات الرضا الوظيفي، التسبب الإداري<sup>128</sup> .

و فيما يلي توضيح عن كل عامل:

### 1.7.2. غياب الأهداف المحددة:

فالمنظمة التي لا تمتلك خطط تفصيلية لعملها وأهدافها، و معدلات الإنتاج المطلوب أدائها، لن تستطيع قياس ما تحقق من إنجاز أو محاسبة موظفيها على مستوى أدائهم لعدم وجود معيار محدد مسبقاً لذلك، فلا تملك المنظمة معايير أو مؤشرات للإنتاج والأداء الجيد، فعندها يتساوى الموظف ذو الأداء الجيد مع الموظف ذو الأداء الضعيف .

### 2.7.2. عدم المشاركة في الإدارة:

إن عدم مشاركة العاملين في المستويات الإدارية المختلفة في التخطيط و صنع القرارات يساهم في وجود فجوة بين القيادة الإدارية والموظفين في المستويات الدنيا، وبالتالي يؤدي إلى ضعف الشعور بالمسؤولية والعمل الجماعي لتحقيق أهداف المنظمة، وهذا يؤدي إلى تدني مستوى الأداء لدى هؤلاء الموظفين لشعورهم بأنهم لم يشاركوا في وضع الأهداف المطلوب إنجازها أو في الحلول للمشاكل التي يواجهونها في الأداء، وقد يعتبرون أنفسهم مهمشين في المنظمة<sup>129</sup> .

### 3.7.2. اختلاف مستويات الأداء:

من العوامل المؤثرة على أداء الموظفين عدم نجاح الأساليب الإدارية التي تربط بين معدلات الأداء و المردود المادي و المعنوي الذي يحصلون عليه، فكلما ارتبط مستوى أداء الموظف بالترقيات والعلاوات والحوافز التي يحصل عليها كلما كانت عوامل التحفيز غير مؤثر بالعاملين، وهذا يتطلب نظاماً متميزاً لتقييم أداء الموظفين ليتم التمييز الفعلي بين الموظف المجتهد ذو الأداء العالي والموظف المجتهد ذو الأداء المتوسط والموظف الكسول والموظف غير المنتج<sup>130</sup> .

### 4.7.2. مشكلات الرضا الوظيفي:

128 - نفس المرجع، ص94

129 - نفس المرجع، ص94

130 - نفس المرجع، ص95

فالرضا الوظيفي من العوامل الأساسية المؤثر على مستوى الأداء للموظفين , فعدم الرضا الوظيفي أو انخفاضه يؤدي إلى أداء ضعيف

و إنتاجية أقل, والرضا الوظيفي يتأثر بعدد كبير من العوامل التنظيمية و الشخصية للموظف, مثل العوامل الاجتماعية كالسن والمؤهل التعليمي والجنس والعادات والتقاليد, والعوامل التنظيمية كالمسئوليات والوجبات ونظام الترقيات والحوافز في المنظمة.

### 5.7.2.التسيب الإداري:

فالتسيب الإداري في المنظمة يعني ضياع ساعات العمل في أمور غير منتجة بل قد تكون مؤثرة بشكل سلبي على أداء الموظفين الآخرين, وقد ينشأ التسيب الإداري نتيجة لأسلوب القيادة أو الأشراف, أو للثقافة التنظيمية السائدة في المنظمة .

### المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي

يعد الأداء المالي شموليا وهاما وضروريا لأي شركة وهذا يعكس مدى نجاحها أو فشلها أي هذا لارتباطه بالجانب المالي، الذي يعتبر من أكثر الجوانب الحساسة داخل الشركة . إن عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة المالية تتم عن طريق حساب عدة مؤشرات تتمثل في ( الدراسة الساكن للتوازن المالي، النسب المالية، خلق القيمة...)، يتم تحديدها حسب غاية المسير أو الباحث بقيامه بعملية تقييم الأداء المالي وسيتم في هذه الدراسة القيام بتحديد مفهوم الأداء المالي وأهميته وعملية تقييم الأداء المالي.

### الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي

لم يتوصل الباحثون إلى إجماع حول مفهوم موحد للأداء المالي لكن يمكن عرض مجموعة . من التعاريف التي يمكن أن توصل إلى مفهوم أقرب له.

### 1. تعريف الأداء المالي

يمثل الأداء المالي الضيق لآراء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث انه الداعم الأساسي لأعمال مختلفة تمارسها الشركة ، و يساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.



ليس من السهل تحديد مفهوم دقيق للأداء المالي وذلك نظرا لاختلاف وجهات النظر بين الكتاب والباحثين فيعرفها " محمود الخطيب " أنها أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء المؤسسة أو لأداء أسهمها في السوق في يوم محدد وفترة معينة<sup>131</sup>.

كما يعرف على أنه قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل و القصير من أجل تشكيل ثروة<sup>132</sup>.

و يعرفها أيضا " الياس بن ساسي ، يوسف قريشي " الأداء المالي عن تعظيم النتائج و ذلك من خلال تحسين المردودية و يتحقق ذلك بتدنية التكاليف و تعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط و الطويل بغية تحقيق التراكم في الثروة و الاستقرار في مستوى الأداء"<sup>133</sup>.

كما يعد الأداء المالي من أكثر الميادين الأداء استخداما وقد ما لقياس أداء الشركة لأنه بالاستقرار والثبات ويساهم في توجيه الشركات نحو المسار الأفضل والصحيح وفي ما يلي بعض التعاريف التي تبرز أهم جوانبه:

- عرف "Gladston" سنة 1988 وصف لوضع الشركة الحالي و تحديد دقيق للمجالات التي استخدمها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات و صافي الثروة<sup>134</sup>.
- كما عرف كل من Venkatraman&Ramanujam سنة 1986 هو ميدان الأداء الأكثر شيوعا في معظم بحوث الإدارة الاستراتيجية<sup>135</sup>.
- عرفها Hunt &Morgan سنة 1995 يعد هدف الشركات الأساسي ، أما عن الهدف الثانوي للشركة يمكن تحقيقه ضمنا من خلال تحقيق الأداء المالي المتفوق.
- عرف Miller&DESS سنة 1996 الأداء المالي على أنه: متمثل في الطريقة التي تنجز بماء الأعمال المحددة لتحقيق أهداف الشركة، كما يعني كذلك المهج المنظم الذي تسلكه الشركات لتحقيق غايتها.
- يعرف بأنه " أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء الشركة أو لأسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة محددة.
- و يعرف بأنه " أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية و توجيهها اتجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه الى الشركة أو السهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها<sup>136</sup>.

131 - محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات. ط 1 ، دار الحامد، عمان، الأردن، 2010 ، ص ص45-46

132 - عبد الغني دادن، محمد الأمين كماسي، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات

والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005 ، ص 304

133 - الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي ( الإدارة المالية ) ، دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006 ، ص40

134 - علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، مرجع سابق، ص67

135 - عبد الله أحمد عبد الله الدعاس، ادارة الجودة الشاملة وأثرها في تحسين الأداء المالي، العلوم الادارية ، المجلد 37 ، العدد 1 ، 2010 ، ص98

136 - علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، مرجع سابق، ص 67

من خلال ما سبق يمكن أن نعرف الأداء المالي على أنه الطريقة التي تنجز بها الشركات أعمالها لتحقيق غايتها، كما أنه يعكس المركز المالي لها . و منه فهو مدى نجاح المؤسسة في استغلال الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية أحسن استغلال و تحقيق الأهداف المحددة مسبقا من طرف الإدارة.

## 2. معايير الأداء المالي

إن التوصل إلى رقم معين لا يعني شيئاً للمحللين الماليين ما لم تتم مقارنته بغيره من الأرقام لمعرفة المركز المالي للشركة ، ونوضح فيما يلي معايير المقارنة التي أشار إليها عدد من الكتاب.

**1.2. المعايير التاريخية:** تعتمد هذه المعايير على مجموعة من المؤشرات المالية التاريخية لسنوات سابقة لنفس الشركة ، ومقارنتها مع النتائج الحالية فمثلا تتم مقارنة، مدى تطور هذه النسب نحو الأحسن أو الأسوأ<sup>137</sup>.

## 2.2. المعايير القطاعية (الصناعية):

تشير إلى معدل أداء مجموعة من الشركات في القطاع الواحد ، أي مقارنة النسب المالية للشركات المساوية لها في الحجم وفي طبيعة تقديم الخدمة، ويستاء منها بدرجة كبيرة في عملية التحليل المالي لأنها مستمدة من القطاع ذاته الذي تنتمي له هذه الشركات . لكن يعاب عليها عدم الدقة، التفاوت من حيث الحجم وطبيعة النشاط<sup>138</sup>.

## 3.2. المعايير المطلقة:

هي أقل و أضعف من المعايير من حيث الأهمية ، و تشير تلك المعايير إلى وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع الشركات و تقاس بها التقلبات الواقعية و على الرغم من اتفاق الكثير من الماليين على عدم قبول المعايير المطلقة في التحليل المالي إلا أن هناك بعض النسب المالية التي مازالت تستخدم كمعيار مطلق مثل نسبة التداول.

## 4. المعايير المستهدفة:

<sup>137</sup> - عدنان تابعه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة- عمان، الأردن، 2008 ، ص102  
<sup>138</sup> - عبد الستار الصياح، سعود العامري، الإدارة المالية أطر نظرية وحالات عملية، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر والتوزيع- عمان، الأردن 2007 ص54.

هذه المعايير تعتمد على نتائج الماضي مقارنة بالسياسات و الاستراتيجيات والموازنات ، وكذلك الخطط التي تقوم الشركات بإعدادها أي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المتحققة لحقبة زمنية ماضية ؛ و يستفاد منها في تحديد الانحرافات من أجل أن تستطيع الشركات بعد ذلك اتخاذ الإجراءات التصحيحية لها<sup>139</sup>.

الفرع الثاني: أهمية الأداء المالي و أهدافه :

### 1. أهمية الأداء المالي :

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تحدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح. مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي الترشيد قرارات المالية للمستخدمين و بشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب التالية<sup>140</sup> :

- تقييم ربحية الشركة.
- تقييم سيولة الشركة.
- تقييم تطور نشاط الشركة.
- تقييم مديونية الشركة.
- تقييم تطور توزيعات الشركة.
- تقييم تطوير حجم الشركة.

وتتبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال الشركات وفحص سلوكها و مراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها و فعاليتها أداء نحو الاتجاه الصحيح و أيضا إن لعملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية أهمية كبيرة لاستمرار نشاط

المؤسسة حيث تكمن في فيما يلي<sup>141</sup> :

- متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعتها.
- متابعة ومعرفة بالظروف المالية والاقتصادية المحيطة.
- المساعدة في اجراء عملية التحليل ومقارنة وتقييم البيانات.
- المساعدة في فهم البيانات المالية.
- 

<sup>139</sup> - علاء فرحان طالب، إيمان شيجان المشهداني، مرجع سابق، صص 74-75 .

<sup>140</sup> - محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص 47.

<sup>141</sup> - المرجع السابق , ص 48.

## 2. أهداف الأداء المالي

تتمثل الأهداف العامة للأداء المالي للشركات في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة، حيث أنه يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية<sup>142</sup> :

1. يمكن المستثمر في إجراء عملية التحليل و المقارنة و تفسير البيانات المالية و فهم لتفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع الشركة.

2. يمكن المستثمر من متابعة معرفة نشاط الشركة وطبيعته وكما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة. ونشاط ومدى توزيعات على سعر السهم.

## الفرع الثالث : مؤشرات الأداء المالي

إن عملية تحليل الوضعية المالية في شركات التأمين تعتمد على عدة مؤشرات تتمثل أهمها فيما يلي:

## 1. مؤشرات التوازن المالي

## 1.1. رأس المال العامل :

يعرف رأس المال العامل على أنه فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة ، بمعنى الحصة من الأموال الدائمة التي يمكن توجيهها لتمويل الأصول المتداولة<sup>143</sup> . كما يعبر عن جزء من الأموال المتميز بدرجة استحقاقية ضعيفة و الذي يستخدم لتمويل عناصر الأصول التي تمتاز بدرجة سيولة مرتفعة<sup>144</sup> . و تتجلى أهميته من خلال الأمان الذي يوفره للمؤسسة . فهو هامش أمان يمكن المؤسسة من مواجهة المخاطر المتعلقة بالعسر المالي والافلاس. كما يتم حسابه كما يلي<sup>145</sup> :

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

(2).....

الأموال الدائمة = الأموال الخاصة + الديون الطويلة

(3).....

<sup>142</sup> - علاء فرحان طالب، إيمان شحيان المشهداني، مرجع سابق، ص 46-47 .

<sup>143</sup>-Elie cohen , Analyse financière, Edition Economica , paris , 1990, p 134 .

<sup>144</sup>- R. Lavaud، Dunod, Conso, Fonds de roulement et politique financière, Paris, 1982 , P08 ،

<sup>145</sup> -إلياس بن ساسي، يوسف فريشي، التسيير المالي(الإدارة المالية) (دروس وتطبيقات، الجزء الأول، ط2، دار وائل للنشر، عمان، لأردن، 2011، ص88-89

(4)..... رأس المال العامل = (الأموال الخاصة + الديون الطويلة) - الأصول الثابتة

(5)..... رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون القصيرة الأجل

(6)..... الأصول المتداولة = المخزونات + قيم محققة + قيم جاهزة

(7)..... رأس المال العامل = (المخزونات + قيم محققة + قيم جاهزة) - الديون قصيرة الأجل

### 1.2. الاحتياج في رأس مال العامل :

يمكن تعريفه بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغطي من طرف الموارد الدورية<sup>146</sup>.

كما يتم حساب الاحتياج في رأس مال العامل وفق الطريقة التالية:

(8)..... الاحتياج في رأس مال العامل = احتياجات الدورة - موارد الدورة<sup>147</sup>

(9)..... الاحتياج في رأس مال العامل = (قيم الاستغلال + قيم جاهزة) - (الديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية)<sup>148</sup>

### 3.1. الخزينة :

يقصد بالخزينة مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة لدورة استغلال واحدة وتشمل القيم الجاهزة التي يمكن التصرف فيها<sup>149</sup>.

<sup>146</sup> - مقدم ليلي، سياسات تفسير عناصر الاحتياج في رأس المال العامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية دراسة ميدانية خلال الفترة (2005-2007) ، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 08 ، 2010 ، ص98 .

<sup>147</sup> - Jean Barrean ، Jacquielme Delahaye ، Florence Delahaye ، Gestions Financière ، Dunod ، France ، 2004 ، P 156

<sup>148</sup> - صابر عباسي، أثر تسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة عينة من المؤسسات ولاية بسكرة، ، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة وجباية، جامعة ورقلة-الجزائر، -، 2012 ، ص 10.

<sup>149</sup> - L.HONORE ، gestion financière ، édition ARMAND COLIN ، 2004 ، p33.

كما يتم حساب الخزينة كالتالي<sup>150</sup>:

$$\text{الخزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفات المصرفية}$$

(10) .....

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

(11).....

$$\text{الخزينة} = (\text{أموال دائمة} - \text{أصول ثابتة}) + (\text{مجموع الديون قصيرة الأجل} - \text{سلفات مصرفية}) - (\text{قيم الاستغلال} + \text{قيم جاهزة})$$

(12).....

ترتبط وضعية الخزينة برأس المال العامل و الاحتياج في رأس المال العامل، لذا يمكن أن تأخذ أحد الوضعيات التالية : خزينة موجبة، خزينة معدومة، خزينة سالبة.

## 2. مؤشرات المردودية :

تعتبر المردودية معيار مهم لتقييم أداء المؤسسة من خلال تقييم مختلف الأنشطة و العمليات الاقتصادية التي تقوم المؤسسة، و هي تعبر عن قدرة وسائل المؤسسة على تحقيق نتائج جيدة، فقياسها يسمح للمسيرين بمعرفة كفاءة ورشد المؤسسة في استخدام مواردها، ولدراسة مردودية المؤسسة يمكن الاعتماد على نوعين رئيسين للمردودية وهما<sup>151</sup> :

### 1.2. المردودية المالية :

تتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

$$\text{مردودية المالية} = \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}$$

(13).....

<sup>150</sup> - بن خروف جلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات (2005)-  
مردودية (2008) مذكرة ماجستير تخصص مالية مؤسسة، جامعة بومرداس-الجزائر-2009، صص 92-93.  
<sup>151</sup> - نفس المرجع , ص 93

حيث تحدد هذه العلاقة مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من استعادة ورفع حجم الأموال الخاصة ، و تقسيم مردودية الأموال الخاصة مدى قدرة المؤسسة على توليد أرباح ومكافأة المساهمين ولهذا يهتم المساهم بالمردودية المالية

كونها تحدد مصيره فيما يتعلق بالأرباح.

معدل المردودية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال بعد الضريبة / الأصل الاقتصادي

## 2.2. المردودية الاقتصادية :

تعرف على أنها العلاقة بين نتيجة الاقتصادية التي تحققها ومجموع رؤوس الأموال المستعملة للحصول عليها. وتحسب بالعلاقة التالي:

$$(14) \dots\dots\dots$$

أي تقيس مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال، أي حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة الاستغلال.

## 3. النسب المالية :

تعتبر النسب المالية من أهم محاور التحليل الذي تستعمله المؤسسة لتحليل مركزها المالي و لا يمكن استعمال النسب للحكم على وضعية المؤسسة إلا بمقارنتها مع النسب النموذجية (المعيارية) الموضوعية من طرف المؤسسة أو من طرف القطاع الذي تنشط فيه هذه المؤسسة.

## 1.3.1. نسب السيولة :

تشير السيولة إلى مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها الجارية عندما يحين ميعاد استحقاقها ، أي أن الأصول تتحول إلى نقدية وتستخدم النقدية بدورها في سداد التزاماتها قصيرة الأجل .

## 1.1.3. نسب السيولة العامة :

تعتبر هذه النسبة عن مقارنة الأصول قصيرة الأجل مع الخصوم قصيرة وتحسب كما يلي<sup>152</sup>:

$$\text{نسب السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} \div \text{القروض قصيرة الأجل}}{\dots\dots\dots} \leq 1$$

<sup>152</sup> - منير ابراهيم هندي ، الإدارة المالية : مدخل تحليلي معاصر ، المكتب العربي الحديث ، ط 2 ، الإسكندرية ، 1991 ، ص 46.

(15).....

يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد ، أي تحقق رأس مال صافي إيجابي مما يعطي للموردين ثقة أكبر بالمؤسسة ، أما إذا كانت أقل من الواحد فالمؤسسة في حالة سيئة وعليها أن تدرك ذلك بزيادة الديون طويلة الأجل أو زيادة رأس مالها أو تخفيض الديون قصيرة الأجل.

### 2.1.3. نسبة السيولة لمختصرة :

تقيس هذه النسبة قدرة سداد المؤسسة في المدى القصير ، و ذلك عن طريق إبعاد المخاطر التجارية ، التي تؤثر على المخزونات.

ويعنى آخر<sup>153</sup> :

(16).....

نسبة السيولة لمختصرة = (قيم قابلة للتحقق + قيم جاهزة) ÷ القيم قصيرة الأجل

تحسب هذه النسبة بعد النسبة الأولى للتحقق من تغطية الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق خاصة في المؤسسات ذات المخزون البطيء .

### 3.1.3. نسبة السيولة الفورية :

تقيس هذه النسبة قدرة السداد للمؤسسة وذلك عن طريق استعمال مخزون النقدية المتاح ، وذلك دون أن تكون هناك ضرورة لتصفية أو بيع المخزونات و الذمم في المدى القصير ، أو بعبارة أخرى

تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على الدفع الفوري من موجوداتها لسداد ديونها وتحسب بالعلاقة التالية<sup>154</sup> :

(17).....

نسبة السيولة الفورية =النقدية ÷ قروض قصيرة الأجل

<sup>153</sup> - المرجع السابق , ص47 .

<sup>154</sup> - المرجع السابق , ص48 .



## 2.3. نسبة التمويل الدائم :

تعبّر هذه النسبة على مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة للمؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية<sup>155</sup>:

(18) .....

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}} = 1$$

حتى تكون هذه النسبة كمؤشر إيجابي للمؤسسة فإنه يجب أن تكون قيمتها تساوي الواحد على الأقل ، أي قيمة الأموال الدائمة مساوية لقيمة الأصول الثابتة ، وهو ما يجعل رأس المال العامل معدوم.

## 3.3. نسبة الاستقلالية المالية :

تقيس هذه النسبة درجة استقلالية المؤسسة عن دائيتها ، وتحسب بالعلاقة التالية :

(19).....

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

عادة ما يفضل المليون أن تكون هذه النسبة محصورة بين 1 و 2 ، وإذا كانت كذلك فإن البنوك توافق على إقراض المؤسسة<sup>156</sup>.

## المبحث الثاني : تقييم الأداء المالي في شركات التأمين :

بعد تناول أداء المؤسسة في المبحث الأول وإيضاح معناه وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه سأتناول الآن دراسة عملية تقييم الأداء محاولين تغطية جميع الجوانب المتعلقة بها من ماهيتها، وكيفية القيام بها والخصائص والشروط التي تجعل منها عملية جيدة، وأهمية التقييم، وأخيرا بعض الصعوبات أو المشاكل التي تقف حجر عثرة عند إجرائها . هذا المبحث يتناول العناصر السابقة الذكر.

إن عملية تقييم الأداء تنعكس في صورة مجموعة من المؤشرات التي تقيس مدى نجاح الشركة وتطورها بحيث تصبح هذه المؤشرات بمثابة معايير يمكن بواسطتها تقدير مدى قيامها بتحقيق الأهداف و عند تحديد المعايير أو المؤشرات المناسبة للحكم على الأداء يفضل أن تكون قليلة العدد و لكن ذات دلالة و أهمية من أجل أن يكون المعيار ذا دلالة و مقياس صادق لمدى فعالية استخدام موارد الشركة.

## المطلب الأول: الأسس العامة لتقييم الأداء المالي في شركات التأمين

## الفرع الأول : تقييم الأداء

<sup>155</sup> - stephane griffiths , gestion financiere , édition chihab , alger ,1996, P373

<sup>156</sup> - stephane griffiths , OP.CIT , P373

قبل البدء في دراسة أو عرض تقييم الأداء يجب الإشارة إلى وجود جدل أو عدم تفاهم تام حول استخدام كلمتي التقييم و التقييم

في اللغة العربية ، لذلك سيكون استعمال كلمة التقييم في البحث كمرادفة لكلمة التقييم ونفي أي فرق يمكن أن يكون بينهما.

هناك عدة تعاريف لتقييم الأداء، وسنحاول الاقتصار على مجموعة منها لإيضاح معناه. تقييم الأداء يعني تقديم حكما ذو قيمة على إدارة مختلف موارد المؤسسة، أو بتعبير آخر يتمثل تقييم الأداء في قياس نتائج المنظمة في ضوء معايير محددة سلفا<sup>157</sup>.

من التعريف يتضح أن عملية التقييم تتمثل في عنصرين أساسين هما : القياس الذي يتم بموجب مجموعة من المعايير والمؤشرات، وإصدار أحكام على ما تم قياسه. فيتبين من هنا أن القياس مرحلة أساسية من عملية التقييم.

كذلك ينظر إلى عملية تقييم الأداء على أنها " تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة

مالية معينة ، و هي تهتم أولا بالتحقق من بلوغ الأهداف المخططة و المحددة مقدما و ثانيا بقياس كفاءة الوحدة في استخدام الموارد المتاحة سواء كانت موارد بشرية أو رأسمالية<sup>158</sup> ،

من التعريف يتضح أن أداء المؤسسة يمكن الحكم عليه بقياس النتائج المتحصل عليها في نهاية فترة محددة، والتي يمكن أن تفسر فعالية المؤسسة (نسبة إنجاز الهدف) وكفاءتها (الاستخدام العقلاني للموارد).

هناك تعريف آخر يرى بأن تقييم الأداء هو "مرحلة من مراحل العملية الإدارية، نحاول فيها مقارنة الأداء الفعلي باستخدام مؤشرات محددة وذلك من أجل الوقوف على النقص أو القصور في الأداء وبالتالي اتخاذ القرارات اللازمة أو المناسبة لتصحيح هذا القصور وغالبا ما تستخدم المقارنة بين ما هو قائم أو متحقق فعلا وبين ما هو مستهدف خلال فترة زمنية معينة في العادة سنة<sup>159</sup>.

حسب التعريف فإن تقييم الأداء هو مقارنة ما هو فعلي و ما هو مستهدف خلال فترة زمنية معينة في العادة سنة بما هو مطلوب وتحديد الانحراف وتحليله ومن ثمة اتخاذ القرارات التصحيحية، ولكن في حقيقة الأمر هذا العمل من اختصاص عملية الرقابة ولا يمكن اعتبار عملية التقييم عملية إدارية بل هي جزء من عملية الرقابة التي هي عملية إدارية.

157 - السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات لأعمال. دار المريخ للنشر، الرياض، 2000، ص30

158 - عبد الملوك مزهودة، مرجع السابق ذ، ص. 95

159 - شريف باشا، أحمد عيسون حامد، تقييم الأداء وزيادة الكفاءة الإنتاجية لجمعية الاقتصاديين العراقيين، بغداد، مارس، 1983، ص. 6. نقلا عن:

(عبد الحق بوعتروس، معايير تقويم الأداء بالمؤسسات الصناعية العامة، في الجزائر. رسالة ماجستير، جامعة عنابة، ماي، 92، صص 40-41)

و هناك من يرى في عملية التقييم نظام وأن نظام تقييم الأداء يتمثل في تلك " السلسلة من الأنشطة المخططة و المنظمة والمراقبة من أجل ملاحظة و قياس مساهمة أو مشاركة المستخدم في أهداف المنظمة"<sup>160</sup> . ما يمكن ملاحظته حول التعريف أنه ركز على أداء الموارد البشرية دون أن يأخذ بعين الاعتبار الأداءات الأخرى، وأن عملية التقييم تهدف إلى تحسين الأداء أي تحفيز الأفراد للعمل أكثر بدل من تسليط العقوبات على المقصرين.

إلى جانب التعاريف السابقة توجد تعاريف ترى بأن تقييم الأداء يعتبر وظيفة إدارية بجانب الوظائف الأخرى المتعارف عليها من تخطيط و تنظيم و دفع ، و حسب هذه التعريف فإن تقييم الأداء يعتبر " وظيفة إدارية تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر ، و تشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من أن النتائج تتحقق على النحو المرسوم، بأعلى درجة من الكفاءة"<sup>161</sup> .

ما يمكن أن يؤخذ على هذا التعريف هو من غير الممكن اعتبار تقييم الأداء وظيفة إدارية بل هو جزء منها-عملية الرقابة- التي من

خطواتها أنها تقوم بالإجراءات التصحيحية للرجوع إلى الحالة الطبيعية وهذا هو الشيء لا تحتويه عملية التقييم.

مما سبق ذكره من تعاريف تقييم الأداء نحاول اقتراح التعريف التالي : تقييم الأداء هو جزء من عملية الرقابة ، فهو يعمل على قياس نتائج المؤسسة باستخدام مجموعة من مؤشرات الكفاءة والفعالية، ومقارنتها بالمعايير المحددة سلفا في عملية التخطيط ومن ثمة إصدار أحكام تقييمية تساعد على اتخاذ القرارات.

### 1. عملية تقييم الأداء المالي:

إن عملية تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الاقتصادية لم تحظى بالاتفاق التام حول مراحلها نظرا لطبيعة الموضوع مراد تقييمه، فعملية تقييم أداء الأفراد مثلا تختلف في بعض مراحلها عن عملية تقييم الأداء الإنتاجي ، لذلك سيتم التطرق في هذا العنصر إلى عملية التقييم التي نشأتها من عملية الرقابة والتي تصلح لتقييم النتائج المتحصل عليها في شكل رقمي.

عموما يمكن حصر مراحل عملية التقييم في أربع مراحل أساسية مكملة لبعضها البعض ، غياب واحدة منها تعرقل العملية ككل، و هي بالترتيب كما يلي : أولا جمع المعلومات الضرورية لعملية التقييم ، ثانيا قياس الأداء الفعلي ، ثالثا مقارنة الأداء الفعلي بمستويات الأداء المعيارية، رابعا دراسة الانحراف وإصدار الحكم.

### 1.1 جمع المعلومات الضرورية :

<sup>160</sup> - Laurent Belanger et al, G.R. H une approche globale et intégrée , ed gaetan morin, 3 impression, Quebec,1984, P.172 .

<sup>161</sup> - صلاح الدين. حسن السيسي، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصاريف والمؤسسات المالية. دار الوسام للطبع والنشر، لبنان، 1998 ، ص2

تعد المعلومات موردا من الموارد الأساسية في عملية التسيير بمختلف مستوياته ، فلا يمكن أن يوجد تخطيط دون معلومات، ولا يمكن أن يكون اتخاذ القرار دون توفر معلومات و لا يمكن أن تكون رقابة دون معلومات ... فالمعلومات شيء ضروري في التسيير . ولكن توفر المعلومات ليس بالشيء الكافي، بل يجب على المؤسسة أن تتحصل عليها بالجودة العالية، وفي الأوقات المناسبة فالمعلومات فضلا عن أهميتها في تقييم الأداء، فهي تعد بمختلف أنواعها من الوسائل التي تلجأ إليها المؤسسة لتحسين أدائها الاقتصادي، والحصول على مزايا تنافسية ، و تحقيق التنافسية المستدامة للمؤسسة<sup>162</sup> . إن عملية التقييم تتطلب مجموعة من المعلومات يمكن إرجاعها إلى ثلاث مصادر هي: الملاحظة الشخصية، التقرير أو البيان الشفوي، التقارير الكتابية.

### 1.1.1. الملاحظة الشخصية :

تعد الملاحظة الشخصية منهجا يتمثل في نزول الملاحظين إلى ميدان الأنشطة وملاحظة ما يجري فيه، وتعتبر من أقدم وسائل معرفة ما يحدث في المؤسسة ، و أثناء الملاحظة يشعر المسؤولون بالرضا عند ملاحظتهم للأعمال تنفذ ، و التحدث مع منفيديها . مع كل هذا فالطريقة تمثل بعض العيوب كعدم قدرتها على تقديم معلومات كمية ودقيقة فضلا عن الوقت الكثير الذي تحتاجه الطريقة<sup>163</sup>.

### 2.1.1. التقارير الشفوية :

تعتبر هي الأخرى وسيلة لقياس أداء المؤسسة. وتتمثل في سلسلة المحادثات واللقاءات التي تتم بين الرئيس ومرؤوسيه. والمثال على هذا النوع من المعلومات هو اللقاء اليومي بين الباعة ورئيسهم المباشر والذي فيه يتم التعرض إلى أهم الإنجازات والمشاكل المعترضة لعملهم،

ويجب على المسيرين طرح الأسئلة في الأوقات المناسبة للحصول على المعلومات الصحيحة والدقيقة. وعموما هذا المصدر من المعلومات أحسن من الملاحظة الشخصية من حيث كم المعلومات وصحتها<sup>164</sup>.

### 3.1.1. التقارير الكتابية :

تستعمل التقارير الكتابية في المؤسسات ، و خاصة منها الكبيرة ، بشكل واسع للحصول على مختلف المعلومات المتعلقة بإنجازات المؤسسة . تقدم التقارير الكتابية معلومات و معطيات كاملة ، عادة في شكل إحصاءات مفصلة ، كلها تشكل سجل دائم يسمح بعملية القياس و المقارنة و إجراء مختلف الدراسات . أما عن أنواع التقارير الكتابية فالبعض منها وصفية والبعض الآخر إحصائية. ومن زاوية يعد البعض منها جزئية أي تغطي مجالات محدودة ، و البعض الآخر تغطي مجمل نشاط المؤسسة . و الأمثلة على هذا النوع

<sup>162</sup>- Humbert Hesca, Elisabeth Lessa, gestion de l'information. Edition Litec, Paris,1995, P.20

<sup>163</sup> - George R.Terry, Stéphan. G Franclin, les principes du management. Ed economica, 8 ed Paris ,1985, p501

<sup>164</sup>- idem, p502

من مصادر المعلومات كثيرة نذكر منها الميزانية ، جدول حسابات النتائج ، مبيعات كل منطقة الاشتغال اليومي للآلات  
..... 165 .

بصفة عامة تعتبر الملاحظة الشخصية ، و التقارير الشفوية و التقارير الكتابية مصادر للمعلومات مكملتها لبعضها البعض في إجراء عملية التقييم والرقابة .

### الفرع الثاني: مصادر معلومات تقييم الأداء

إن أول مرحلة في عملية التقييم هي مرحلة جمع المعلومات ، فجمع المعلومات هي نقطة الانطلاق ، ويشترط للمعلومات أن تكون بالجوودة و في الوقت المناسب . و تقسيم مصادر المعلومات يختلف حسب كل باحث، فمنهم من يقسمها إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية و يقسمها باحث آخر إلى المعلومات العامة ، المعلومات القطاعية ، المعلومات الخاصة بالمؤسسة... و التقسيم الذي سيتم انتهاجه هو: مصادر خارجية وتظم المعلومات العامة والمعلومات القطاعية ومصادر داخلية تظم المعلومات التي تتعلق بنشاط المؤسسة.

#### 1. المصادر الخارجية :

تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي ، و هذه المعلومات يمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات.

#### 1.1. المعلومات العامة :

تتعلق هذه المعلومات بالظرف الاقتصادي حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة معينة . و سبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثير نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم و التدهور ، و تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها<sup>166</sup> .

#### 2.1. المعلومات القطاعية :

تقوم بعض المنظمات المتخصصة بجمع المعلومات الخاصة بالقطاع ونشرها لتستفيد منها المؤسسات في إجراء مختلف الدراسات المالية والاقتصادية . فمثلا يجمع مركز الميزانيات لبنك فرنسا مختلف الحسابات السنوية التي تنشرها المؤسسات ثم يضعها في حسابات مجمعة وبعدها يستخلص منها نسب ومعلومات قطاعية تساعد المؤسسات في تقييم وضعياتها المالية بالمقارنة مع هذه النسب.

<sup>165</sup> idem-, p503

<sup>166</sup>- Josette Peyrard, Analyse financière. librairie Vuibert, 8e ed, Paris, 1999.P.10

فهذا النوع من المعلومات عموما تتحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف التالية : النقابات المهنية ، النشرات الاقتصادية ، بعض المواقع على الانترنت...<sup>167</sup>.

لكن هذا النوع من المعلومات يظل غائبا في معظم الدول النامية كالجنازير ، و بالتالي القيام بدراسة اقتصادية أو مالية وافية تعد عملية صعبة جدا.

## 2. المصادر الداخلية :

تتمثل المعلومات الداخلية المستعملة في عملية تقييم الأداء المالي عموما في المعلومات التي تقدمها مصلحة المحاسبة ، و تتمثل هذه المعلومات في الميزانية ، جدول حسابات النتائج، الملاحق<sup>168</sup> :

### 1.2. الميزانية :

تقدم مصلحة المحاسبة العامة إلى المسيرين المكلفين بإجراء عملية تقييم الأداء المالي وثيقة محاسبية ختامية هي الميزانية المحاسبية ومجموعة من المعلومات التي تمكنهم من إعداد الميزانية المالية التي يمكن الاعتماد عليها كمعلومات مالية مساعدة على تقييم الأداء.

و تعبر الميزانية عن مجموعة مصادر أموال المؤسسة وتدعى بالخصوم ، وأوجه استخدامات هذه الأموال وتسمى بالأصول، وذلك بزمن تاريخي معين عادة ما يكون في نهاية السنة.

و ترتب الأصول المحاسبية تبعا لمدة استعمالها ، فنجد على رأس عناصر الأصول الاستثمارات بنوعها المعنوية والمالية وتليها المخزونات ( بضائع، مواد أولية، منتجات تامة... ) وفي أسفل الأصول نجد الحقوق (القابلة للتحقيق كالعلاء، أوراق القبض، سندات المساهمة والأموال الجاهزة كالبنك والصندوق).

أما الخصوم فتشكل من مجموعة من العناصر يكون ترتيبها تنازليا حسب درجة استحقاقها ، أي ابتداء من الأموال التي تستغرق مدة طويلة جدا لإعادتها إلى أصحابها إلى غاية الأموال التي تعاد إلى أصحابها في أدنى الآجال ، فنجد الأموال الخاصة ثم الديون الطويلة والمتوسطة الأجل ثم الديون الأقصر مدة بوجودها في المؤسسة.

وتكمن قيمة الميزانية المحاسبية في اعتبارها وسيلة كمية وقانونية تظهر إلتزامات المؤسسة نحو الغير من جهة، واستعمالات مواردها المالية وحقوقها على الغير من جهة أخرى<sup>169</sup>

والنظر إلى الميزانية على أنها موارد واستخداماتها يشكل نظرة أو قراءة اقتصادية يمكن أن تكمل بدراستين قانونية ومالية<sup>170</sup>.

<sup>167</sup>- idem, 1999.P.11

<sup>168</sup>-Eric Stephany, Gestion financière . ed Economica, Paris,1999,P.63.

<sup>169</sup>- Eric Stephany , OP.CIT ,P.63.

<sup>170</sup>- ناصر داددي عدون،نواصر محمد فتححي،دراسة الحالات المالية، دار الأفاق ، الجزائر، 1991 ،ص11

## 2.2. جدول حسابات النتائج :

يعد جدول حسابات النتائج وثيقة محاسبية نهائية تلخص نشاط المؤسسة دوريا ، و يتمثل في جدول يجمع مختلف عناصر التكاليف و الإيرادات التي تساهم في تحقيق نتيجة نشاط المؤسسة في دورة معينة ، دون تحديد تواريخ تسجيل لها، أي يعبر عن مختلف التدفقات التي تتسبب في تكوين نتيجة المؤسسة خلال فترة معينة.

فهو يعد وسيلة جد مهمة للمسيرين لدراسة وتحليل نشاط المؤسسة من جهة، ولتحديد مجاميع المحاسبة الوطنية من جهة أخرى . ولقد وضع الجدول ليعطي النتائج على خمسة مستويات.

## 1.2.2. الهامش الإجمالي:

يعتبر عنصر مهم في تحليل نشاط المؤسسات التجارية، وينتج عن الفرق بين العنصرين الأساسيين في هذا النشاط وهما: مبيعات البضائع وتكلفة البضائع المباعة.

## 2.2.2. لقيمة المضافة :

تعد مفهوما اقتصاديا أكثر منه محاسبيا، ويعني القيمة التي تم إنتاجها بواسطة مختلف عوامل الإنتاج خلال العملية الإنتاجية . و يمكن النظر إليها من زاويتين مختلفتين ، فهي الفرق بين ما تم إنتاجه والاستهلاك الوسيط من جهة، وأنها تمثل مجموعة عوائد عوامل الإنتاج من جهة أخرى. ويتم حسابها محاسبيا بموجب العلاقة التالية:

$$\text{القيمة المضافة} = \text{الهامش الإجمالي} + \text{إنتاج الدورة} - (\text{مواد ولوازم مستهلكة} + \text{خدمات})$$

(20).....

## 3.2.2. نتيجة الاستغلال:

وتتمثل في الربح الناتج عن نشاط الاستغلال الذي قامت به المؤسسة، ويمكن حسابه بالعلاقة:

$$\text{نتيجة الاستغلال} = \text{القيمة المضافة} + \text{نواتج مختلفة} + \text{تحويل تكاليف الاستغلال} - (\text{مصاريف المستخدمين} + \text{ضرائب ورسوم} + \text{مصاريف مالية} + \text{مصاريف مختلفة} + \text{مخصصات الاهتلاكات} + \text{المؤونات})$$

(21).....

## 4.2.2. نتيجة خارج الاستغلال: وتنتج عن الفرق بين نواتج خارج الاستغلال ومصاريف خارج الاستغلال.

5.2.2. نتيجة الدورة: هي نتيجة الجمع الجبري بين نتيجة الاستغلال ونتيجة خارج الاستغلال.

ولقد روعي في إعداد هذا الجدول مبدأين أساسيين:

### 1.5.2.2. الاستغلال العادي وغير العادي :

حسب المبدأ يجب التفريق بين مصاريف ونواتج نشاط الاستغلال العادي ومصاريف ونواتج النشاط الاستثنائي في إعداد الجدول.

2.5.2.2. مقابلة كل عنصر إيراد بعنصر المصاريف المقابل له أي كل عنصر من الإيراد و العنصر المتسبب فيه من التكاليف<sup>171</sup>.

### المطلب الثاني : معايير تقييم الأداء المالي :

عند البحث عن معايير أو مقاييس لتقييم أداء شركة التأمين ومدى نجاحها تواجهنا صعوبات غير عادية لا تواجهنا عند البحث عن معايير لتقييم أداء شركة من شركات انتاج السلع الصناعية، ذلك لان عددا هاما من العناصر التي تتكون منها معايير الأداء في شركة التأمين أغلبها مبني على تقديرات عامة وغير عادية ويمكن القول بان معايير أو مقاييس تقييم الأداء في شركة التأمين قد تكون معايير خارجية أو معايير داخلية .

### الفرع الأول : المعايير الداخلية و الخارجية :

#### 1. المعايير الخارجية لتقييم الأداء المالي في شركات التأمين :

يقصد بالمعايير الخارجية العوامل الخارجية التي يهتم بها جمهور المتعاملين وبنى عليها حكمه على شركة التأمين ، وأهم هذه العوامل

ما يلي<sup>172</sup> :

- الخدمة الجيدة للعملاء : وأهمها السرعة والعدالة في تسوية التعويضات.
- تكلفة التأمين
- السمعة المالية العامة للشركة.

#### 2. المعايير الداخلية لتقييم الأداء المالي في شركات التأمين:

<sup>171</sup> - ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، مرجع سبق ذكره، صص 75-84  
<sup>172</sup> - إبراهيم أحمد عبد النبي حمودة، الأسس العلمية والعملية لتقييم الأداء لشركات التأمين، صص 03-04.



حتى يمكن وضع معايير واقعية وأكثر تحديدا لقياس الأداء في شركة التأمين ومدى تطورها وتقدمها، نلجأ إلى تقييم العناصر الادارية المختلفة في الشركة وكيفية أدائها لوظائفها ومدى تطورها، وهذا ما نقصده بالمعايير الداخلية، وأهمها ما يلي<sup>173</sup>:

## 1.2. الهيكل الوظيفي والكفاءات:

### 1.1.2. مميزات الهيكل الوظيفي :

- التخصص حسب مجال الخبرة
- الوضوح
- البساطة

### 2.1.2. عيوب الهيكل الوظيفي :

- التمركز
- قرارات التباطؤ الممكنة
- مخاطر الصراع بين مختلف الأسباب الموجبة .

## 2.2. بحوث الانتاج والتطوير:

تقدم بحوث الانتاج والتطوير الذي تديره فريق متخصص ومن ذوي الخبرة العالية توضيحات عن ماهية المنتجات والخدمات التأمينية التي تقدمها الشركة . كما يعمل في الدوائر الفنية فيما يتعلق بالملاحظات و الشكاوى التي تأخذ بعين الاعتبار ، بغض النظر عما إذا كانت تلك الشكاوى مقدمة بشأن منتج أو خدمة<sup>174</sup> .

## 3.2. الاهتمام بعمليات الاكتتاب وإعادة التأمين:

إن مسؤولية قسم إعادة التأمين داخل شركة التأمين إدارة عقود إعادة التأمين الخاصة بالمؤمن. ويقوم هذا القسم برصد المطالبات ذات الخسائر الكبيرة و تقرير الوقت الذي يجب فيه تقديمها لمعيدي التأمين لديهم . و يعتبر قسم إعادة التأمين مسؤولاً أيضاً عن إعداد التفاوض بشأن مجموعة متنوعة من عقود إعادة التأمين وترشيح أفضل هيكله لعقود إعادة التأمين لعرضها على مدير الشركة.

تلعب التقنية دوراً هاماً في وظيفة المكتتب، فيستخدم المكتتبون بعض تطبيقات وأنظمة الحاسب الآلي التي تسمى بـ“الأنظمة الذكية” في إدارة الأخطار بفعالية و دقة أكبر . حيث تقوم هذه الأنظمة بتحليل و تسعير الطلبات التأمينية آلياً، وتقترح قبول

<sup>173</sup> - نفس المرجع , ص 05

<sup>174</sup> - إبراهيم أحمد عبد النبي حمودة , نفس المرجع السابق , ص 05

أو رفض الخطر، وتعديل سعر التأمين وفقاً للخطر. وتحسّن هذه الأنظمة من قدرة المكتتبين في اتخاذ القرارات السليمة وتجنب الشركة حدوث الخسائر الغير متوقعة<sup>175</sup>.

## 4.2. الرقابة على التعويضات<sup>176</sup>:

يعرف التعويض بأنه .. المبالغ التي تدفعها شركة التأمين إلى المؤمن لهم في حالة وقوع الخطر المؤمن ضده و يستحق التعويض في التأمينات العامة بقدر الأضرار و الخسائر التي أصابت المؤمن له عند حدوث الخطر المؤمن ضده و في حدود مبلغ التأمين وخلال مدة التأمين المحددة و وفقاً للشروط المتفق عليها بين شركات التأمين والمؤمن له ، ويمثل قيمة التأمين أقصى تعويض يمكن أن تصفه الشركة ، و يتم تحديد التعويض بمقدار الضرر الفعلي الذي أصاب المؤمن له و الناتج من الكارثة و يمثل الأشياء التي أصابها الضرر و لا يغطي التعويض الأرباح المتوقعة ، و يخصم من التعويضات قيمة ما ينقذ من البضائع و الموجودات ، بمعنى أن حساب التعويضات يمثل الفرق بين قيمة الموجودات المنقذة (التي تم إنقاذها وبيعها) والمبلغ المسدد للمؤمن له.

وتنقسم التعويضات إلى :

### 1.4.2. تعويضات مسددة و تشمل الآتي :

- إجمالي المسدد من المباشر والوارد
- استنزال أو طرح المحصل من عمليات إعادة التأمين الصادر
- صافي التعويضات المسددة ( ويمثل الفرق بين أ - ب = ج )

### 2.4.2. تعويضات غير مسددة ( مستحقة ) : وتحسب من خلال المعادلة التالية :

- إجمالي التعويض - تعويضات مسددة

و يتم تكوين مخصص تعويضات تحت التسوية بقيمة التعويضات غير المسددة (المستحقة )

## 5.2. التسويق:

لقد شهد العالم تغيرات سريعة و جذرية على القطاعات، إذ تمثل العولمة تحدياً جديداً خاصة بعد تحرير تجارة الخدمات انطلاقاً من توقيع اتفاقية الجات ، مما أدى هذا إلى فتح أسواق التأمين أمام شركات التأمين التي تتمتع بإمكانيات مالية و فنية في كافة مجالات الأنشطة التأمينية أهمها تسويق الخدمات، وبالتالي خلق المنافسة في هذه الأسواق سواء كانت محلية أو دولية ، و بما أن صناعة التأمين تلعب دوراً حيوياً و هاماً في قطاع الخدمات، و لها أيضاً ترابطاً قوياً بالنشاطات الاقتصادية الأخرى، أصبح قطاع الخدمات في الوقت الراهن يحتل مكانة مهمة في معظم اقتصاديات الدول ، و بالتالي فإن طريقة توفير هذه الخدمات إلى

<sup>175</sup> - نفس المرجع ص 05

<sup>176</sup> - نفس المرجع ص 05

المستهلك النهائي هي الآن في طور التغيير ، إذ أن تسويق خدمات التأمين يحتاج إلى مجهودات تسويق متكاملة تركز على متطلبات و رغبات العملاء طالبي هذه الخدمة في الأسواق المختلفة، كما يعتبر الاتجاه نحو زيادة الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة من أهم سمات العصر الحديث و خاصة في الآونة الأخيرة ، و تعاضم دور التجارة الالكترونية في مجال تسويق السلع و الخدمات عبر شبكة الانترنت كأحد مظاهر العولمة ، ومن المتوقع أن تؤثر التطورات التكنولوجية السريعة الحالية على الهياكل الأساسية للقطاعات الاقتصادية المختلفة ومنها قطاع التأمين ، لهذا فإن عدم استجابة شركات التأمين<sup>177</sup> .

## 6.2. الاستثمارات:

نتذكر من نموذج عمل التأمين أن شركات التأمين تحقق أرباحها من مصدرين ، هما أرباح الاكتتاب أرباح الاستثمار . و يلعب قسم الاستثمار دوراً في غاية الأهمية لشركة التأمين.

بينما تحصل شركات التأمين على الأقساط فإنها عادةً لا تتوقع دفع مطالبات لفترة من الزمن ، وهذا هو حال شركات تأمين الحماية و الادخار على وجه الخصوص . و لذلك تقوم شركة التأمين باستثمار الأقساط إلى أن يتم استحقاق دفع أي التزام . و الدخل من الاستثمار له هدف مزدوج ؛ الأول هو أنه إذا تم الاستثمار على نطاق واسع فسوف يعود ذلك بالربح المناسب على شركة التأمين، و الثاني هو أن ربح الاستثمار الجيد سوف يسمح للشركة بتخفيض قيمة الأقساط التي تتقاضاها من عملائها و بذلك تصبح أكثر قوة على المنافسة في سوق التأمين . و بالنسبة لشركات تأمين الحماية و الادخار فإن الاستثمارات يمثل عامل حيوي للغاية، فليس لأغلب منتجات الحماية و الادخار دور فقط في حماية الدخل ( كما في وثائق التأمين على الحياة ) ، بل أنها تمثل أيضاً حملة الوثائق وسيلة استثمارية<sup>178</sup>

## 7.2. التخطيط المالي:

الهدف من ذلك تأمين المبلغ المناسب في الزمان و للشخص المناسب لتحقيق أهدافه و غاياته المالية. مثال على ذلك الادخار لسنوات عدة لتكوين مبلغ كاف عند التقاعد . أو قد يعي الأهل ضرورة تكوين مبلغ من المال يؤول إلى العائلة في حال حدث مكروه مثل الوفاة.

و بنفس الضرورة يكون الشخص الثري بحاجة لاتخاذ إجراءات و تدابير للمحافظة على ثروته و تنميتها حسب حاجاته و إمكانياته و صفاته الشخصية ، بالإضافة إلى سهولة نقل هذه الثروة إلى الأجيال القادمة و عدم تناقصها سواء عن طريق الضرائب أو إخضاعها لقوانين محددة تؤدي إلى تآكل الثروة.

<sup>177</sup> - إبراهيم أحمد عبد النبي حمودة ، نفس المرجع السابق ، ص06  
<sup>178</sup> - نفس المرجع ، ص06

إن أبسط الخطط المالية تهدف إلى تزويد حساب معين مبلغاً معيناً ليؤول إلى شخص محدد في تاريخ معين ، أو عند حدوث حدث معين. أما اعقد الخطط المالية تنطوي في طياتها على معرفة عميقة بالقوانين مثل الضرائب او المعرفة والإلمام بإجراءات وقواعد الاستثمار في الاسواق المالية.

تختلف ممارسات التخطيط المالي من بلد الى آخر ، فبعض البلاد قوانينها تشجع التخطيط المالي ، وبالتالي بعض الإجراءات والتدابير المالية تؤدي إلى مزايا ومنافع ضريبية للفرد. بالمقابل، في دول أخرى لا يوجد ميزات تذكر لمثل هذا العمل.

إن الحاجة ملحة و ضرورية لاتباع التخطيط و خاصة فيحياتنا المالية، فالكثير منا يريد تأمين الأفضل لأولاده وعائلته، ولكن تحقيق هذا الهدف قد يكون معرضاً لخطر وفاة رب الأسرة في سن مبكر دون وجود أموال خاصة<sup>179</sup>.

## 8.2. الكوادر وتدريبها:

عمليات التدريب في مجال التأمين الآن مقتصرة على عدد قليل من الكوادر والمؤسسات التعليمية الحكومية و الخاصة. و لا توجد فترة محددة أو متوقعة في برامج التدريب ، بل إنها تختلف من برنامج إلى آخر ، وتختلف أيضاً باختلاف أشكال التأمين ، وتطور هذا المجال حسب حاجة المجتمع . إن الافتقار للقدرات المتطورة في إدارة المخاطر و خبراء التأمين ، ينتج عنه اعتماداً غير متوازن على شركات إعادة التأمين الدولية في تقييم المخاطر، و توفير آليات التسعير الملائمة ، و هذا بدوره يؤدي إلى أسعار غير ملائمة للمنطقة، ولجميع أطراف المعادلة من شركات التأمين ، و إعادة التأمين ، و المؤمن لهم ، و لا تتناسب مع العوامل الفعلية و الحقيقية المؤثرة على العملية التأمينية، وتخضع لمنافسة عفوية غير متوازنة، مما يؤدي في النهاية إلى عدم استقرار هذه السوق الهامة والحיוية<sup>180</sup>.

## الفرع الثاني: خطوات تقييم الأداء المالي:

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية<sup>181</sup> :

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية الدخل ، حيث أن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات و القوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.
- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء المالي مثل نسب الربحية و السيولة و النشاط و الرفع المالي و التوزيعات، وتم بإعداد واختيار الأدوات، المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.
- وضع التوصيات الملائمة للمعتمدين على عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها.

179 - نفس المرجع، ص 06

180 - إبراهيم أحمد عبد النبي حمودة ، نفس المرجع السابق ، ص 07

181 - محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص 47-48

- دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات وبواطن الضعف والقوة بالأداء المالي الفعلي.

الفرع الثالث : خصائص و شروط التقييم الجيد للأداء المالي:

### 1. خصائص التقييم الجيد للأداء المالي :

إن نظام التقييم الجيد للأداء المالي يتميز بمجموعة من الخصائص الشديدة الارتباط بمؤشرات التقييم، وتمثل بصفة عامة في الصدق أو السلامة، الثبات، الحساسية والكفاية<sup>182</sup>.

#### 1.1. الصدق أو السلامة:

تتمثل سلامة أداة القياس في تمكنها من إعطاء الحقيقة. والمؤشرات الموضوعية هي أدوات قياس صادقة عكس المؤشرات الذاتية ، هذه الأخيرة توجد بكثرة عندما يتعلق الأمر بقياس أداء الموارد البشرية لأن أداة التقييم هي الأفراد ، إذن الصدق أو السلامة محققة طالما كانت أدوات القياس موضوعية. مما سبق ذكره يتبين أن التقييم الجيد يجب أن يركز بشكل كبير على المؤشرات الموضوعية.

#### 2.1. الثبات أو الوفاء :

إن " وفاء وسيلة القياس تعني بصفة عامة أنها دائما تقدم نفس النتائج عندما يتم استخدامها لعدة فترات لقياس نفس الشيء<sup>183</sup> .

هذه الخاصية دائما محققة عندما يكون المؤشر كمي عكس المؤشرات النوعية، فمثلا رأي العملاء -مؤشر نوعي- في جودة سلعة معينة بنفس الخصائص في فترتين مختلفتين ليس بالضرورة نفس الرأي . أما عن أنواع الوفاء فهي عديدة ، نذكر منها الوفاء المتكافئ الذي يتحقق عندما يستعمل مسؤولين نفس الاستمارة لقياس أداء نفس المجموعة من المستخدمين في وقت محدد ويخلصان إلى نفس النتائج. الوفاء المتجانس يشترط بأن تكون مجموعة أسئلة وسيلة القياس لقياس نفس الشيء تعطي فعليا نفس النتائج.

- **لحساسية :** القدرة على تمييز عدة درجات من الأداء ، هذا ي عني إن وجد اختلاف بين أدائين فإن المؤشر يستطيع تدارك ذلك.
- **الكفاية :** تتمثل في القدرة على تقييم جميع جوانب الأداء ، مثل الأداء المالي ، الأداء التجاري ، الأداء الاجتماعي ، الأداء الإنتاجي...

<sup>182</sup> - Laurent Belanger et al, G.R. H une approche globale et intégrée , ed gaetan morin, 3 impression, Quebec,1984 ,P175-177,

<sup>183</sup> - idem , P 176

## 2. شروط التقييم الجيد للأداء :

من أجل أن تتمكن عملية تقييم الأداء من تحقيق أهداف إجراؤها، يجب أن تتوفر أو تتحقق فيها مجموعة من الشروط.

### 1.2. توفر المعلومات الكافية:

كما سبق تناوله عملية التقييم تمر بعدة مراحل أولها جمع المعلومات فالمعلومات هي الأساس في التقييم، فيجب على المؤسسة الحصول عليها بمختلف الطرق المتاحة لديها و ذلك بمعالجة جميع المعطيات المتوفرة لديها ، ويشترط أن تكون هذه المعلومات كافية لتتبع الأداء وتطوره، ويجب أن تمس جميع أنشطة المؤسسة، وتحقيق كل ما سبق ذكره يفرض على المؤسسة إنشاء نظام للمعلومات.

### 2.2. تحديد معدلات الأداء المرغوب:

من أجل تسهيل عملية المقارنة يجب على المؤسسة تحديد معدلات معيارية تمكنها من تحديد نسبة إنجازاتها و تطورات أدائها ، وتمكن كذلك معدلات الأداء من تحديد مسؤولية الانحرافات الموجبة و مسؤولية الانحرافات السالبة ، و من المفضل أن تحدد هذه المعدلات بمشاركة العاملين لمسيريهم لتكون تحفيزاً لهم لبلوغها.

3.2. توفر وسائل نقل معلومات : أو نتائج التقييم إلى مراكز اتخاذ القرارات المعنية للقيام بالإجراءات التصحيحية أن استلزم الأمر في الوقت المناسب<sup>184</sup> .

### 4.2. استمرارية عملية التقييم:

ويعني ذلك عدم الاقتصار على فترة زمنية معينة، بل يجب أن تمارس على طوال حياة المؤسسة وعلى فترات دورية قد تقصر وقد تطول و هذا حسب طبيعة الموضوع المراد قياسه و تقييمه<sup>185</sup> . فمثلاً تقييم جودة المنتوجات يكون يومي أما تقييم أداء رجال البيع فمن المستحسن أن يكون شهرياً.

### الفرع الرابع : أهمية تقييم

بعد أن يكون للمؤسسة نظام تتوفر فيه الخصائص و الشروط السابقة الذكر، فإنه يمكن أن يقدم لها الكثير في مجال تسيير مواردها وخاصة منها المورد البشري.

<sup>184</sup> - علي السلمي، التخطيط والمتابعة. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1978 ، ص.328  
<sup>185</sup> - صلاح الدين. حسن السيسي، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصاريف والمؤسسات المالية. دار الوسام للطبع والنشر، لبنان، 1998 . ص244 .

**1. المكافأة:** بالإضافة إلى الأجر الذي يتحصل عليه العاملون فإن المؤسسة تكافئ المصلحة أو الفرد الذي كانت أو كان عاملاً في تحقيق الانحراف الإيجابي، أي قدم أكثر مما هو مطلوب منه. ويؤدي هذا الأسلوب إلى خلق جو المنافسة بين مختلف العاملين والمصالح. فهو أداة للتحفيز إلى العمل وتحسين النتائج داخل المؤسسة .

**2. تخطيط تعداد الأفراد :** إن عملية تقييم أداء الأفراد تسمح للمؤسسة بمعرفة عدد الموظفين الحاليين وخصائصهم ( المهارات ) التي تستخدمها المؤسسة كمعلومات تساعد في تخطيط الأفراد.

**3. التكوين :** إن تطبيق برنامج تكوين الأفراد يتطلب إجراء تحليل دقيق لحاجات التكوين ، هذه الأخيرة تشمل على مجموعة من المراحل من بينها تقييم الأداء، فتقييم الأداء يساعد إلى حد كبير في عملية تكوين الأفراد.

**4. التحرك الداخلي :** إن تنقلات الأفراد المتمثلة عموماً في الترقية ، التحويل ، تخفيض الرتبة ، التسريح قليلاً ما تتحدد على أساس الأقدمية في المؤسسات الواعية و خاصة إذا تعلق الأمر بالإطارات . ففي أغلب الحالات يظهر الأداء كعامل محدد لمختلف التنقلات التي تتم في المؤسسة، فعملية تقييم الأداء تبدو مهمة للغاية عندما يتعلق الأمر بقرارات الترقية والتحويل...<sup>186</sup> .

**5. التدريب :** إن قياس الأداء و تحليل الانحراف يمكن من تحديد أوجه القصور في الأداء و الجوانب التي تحتاج إلى تحسين . و لتقويم القصور و تحسين الأداء تلجأ المؤسسة إلى تدريب العناصر التي كانت سبباً في حدوث الانحرافات السلبية ، ومن المستحسن للمؤسسة أن تجري قياس لأداء المتدربين ثم مقارنته بأدائهم السابق ( قبل التدريب ) لنفس العمل و تحليل النتائج لاستخدامها في تحسين طرق التدريب نفسها بالإضافة إلى استخدامها في تقييم المتدربين<sup>187</sup>

#### الفرع الخامس :معوقات عملية التقييم للأداء المالي :

إن اغلب الصعوبات أو المشاكل التي تصادفها عملية تقييم الأداء هي عراقيل تظهر أو ترتبط بدرجة أولى بعملية تقييم أداء الأفراد و هذا راجع إلى كون وسائل تقييم الأداء هي الأفراد أنفسهم و بالتالي فإن مؤشرات التقييم هي مؤشرات ذاتية تتأثر بخصائص المقوم.

وتظهر هذه المشاكل والصعوبات عندما لا يتمكن القائمين بالتقييم احترام شروط العملية وخصائصها .

وتتمثل هذه المعوقات فيما يلي:

#### 1. الترعة المركزية والترعة التطرقية:

<sup>186</sup>- Laurent Belanger et al, G.R. H une approche globale et intégrée , ed gaetan morin, 3 impression, Quebec,1984 ,P173-174

<sup>187</sup> - صلاح الدين حسن السيسي، المرجع السابق، ص235

تعد التزعة المركزية إحدى المشكلات التي تواجه إجراء عملية التقييم وخاصة منها الأداء البشري ، و تتمثل في ميل القائم بالتقييم إلى إصدار أحكام متوسطة اتجاه المقومين أي أن المقومين يحصلون كلهم مثلاً على درجة متوسط أو حسن . و مثل هذه المشكلة تنعكس بنتائج سلبية على اتخاذ القرارات المتعلقة بشأن تسيير الموارد البشرية كالتكوين، تخطيط الأفراد، الترقية.

أما التزعة التطرفية فهي عكس سابقتها، وتتمثل في ميل القائم بالتقييم إلى إعطاء درجات عالية جداً أو درجات منخفضة جداً، وهي أيضاً تؤدي إلى اتخاذ قرارات غير صائبة، وسبب المشكلة يعود في بعض المرات إلى عدم حساسية المقياس.

## 2. أثر الهالة (Halo) :

يتمثل في الميل إلى تقديم لجميع جوانب الأداء ملاحظة إيجابية أو سلبية ناتجة عن ملاحظة أو تقييم جانب أو بعض جوانب الأداء فقط ، يعني هذا أن الفرد يحصل على تقييم كلي من خلال تقييم جانب معين فقط كالحكم على الأداء الجيد لرجل البيع من خلال قدرته على التفاوض مع العملاء وإغفال بعض جوانب الأداء الأخرى الضرورية.

## 3. التشابه:

يقصد به تشابه القائم بالتقييم و المقوم في مجموعة من العناصر أو الخصائص . وقد بينت العديد من الدراسات أن القائمين بالتقييم يصدرن أحكاماً إيجابية في صالح الأشخاص المشتركين معهم في بعض الخصائص كالانتماء إلى نفس المنطقة الاجتماعية، الدراسة في نفس الجامعة، نفس الآراء والأفكار، نفس المصالح، القرابة، الجنس... فمثل هذا التشابه قد يعرقل التقييم الجيد.

## 4. أثر التعارض:

يتمثل هذا الأثر في الميل إلى تقييم فرد ما من خلال مقارنة أدائه بأداء زملائه المحيطين به بدل من تقييمه على أساس متطلبات عمله، و لتوضيح ذلك يضرب المثال التالي: موظفين لهما نفس الأداء وبدرجة متوسطة، الأول يقارن أداءه بأداء زملائه المتحصلين على درجة عالية و الثاني يقارن أداءه بأداء زملائه المتحصلين على درجة ضعيفة فالأول يعتبر أداءه ضعيف مقارنة بأداء الثاني، وهذا غير صحيح لأنهما لهما نفس الدرجة<sup>188</sup>.

## 5. الأولوية والحدثة :

الأولوية تعني الأخذ بالأداء الأولي للفرد كمقياس لأدائه خلال فترة طويلة دون الأخذ بعين الاعتبار التطورات اللاحقة بعد أول عملية تقييم ، أما الحدثة تتمثل في الأخذ بالأداء الملاحظ حديثاً للحكم على مستوى الأداء وإهمال الأداء السابق، وفي كلتا الحالتين تعتبر عملية تقييم الأداء غير دقيقة<sup>189</sup>.

<sup>188</sup>- Laurent Belanger et al, G.R. H une approche globale et intégrée , ed gaetan morin, 3 impression, Quebec,1984, P P 188-189

<sup>189</sup> - خالد عبد الرحيم الهيتي, إدارة الموارد البشرية : مدخل استراتيجي. دار حامد للنشر والتوزيع, عمان, 1999, ص 191



إذا كانت عماية الأداء على المستوى النظرية قد حظيت بشيء من الاتفاق بين الباحثين و المنظرين , و تبدو و حسب ما سبق سهلة نوعا ما باعتبارها مرحلة من مراحل عملية الرقابة , يقوم المسيرين من خلالها بقياس إنجازات المؤسسة كفاءة و فعالية , فإنها على المستوى التطبيقي طرحت ولازلت تطرح إشكاليات معقدة بالرغم من كثرة الدراسات و البحوث التي تهتم بالموضوع , و ذلك لكون إنجازات المؤسسة هي نتائج تفاعل العديد من العوامل و الظواهر غير المتجانسة فيما بينها من جهة و صعوبة تكميم الكثير منها

من جهة أخرى , فقياس الرضا الوظيفي الذي يعتبر هدفا فرعيا بالنسبة لوظيفة الأفراد يعتبر من الأمور المستعصية على الباحثين

و الممارسين على حد سواء , حتى و لو توصل الباحثون أو المقيمون له إلى حكم ما في وقت ما فهو يبقى مؤقتا و ظرفيا , لأن العامل الراضي اليوم عن عمله قد يكون غدا ساخطا عليه و لأتفه الأسباب<sup>190</sup> .

إذ تم طرح العديد من الإشكاليات منها إشكالية المفاضلة بين التقييم النقدي و العيني لأن الاعتماد على الأول وحده لا يسمح بالتعبير حقيقة عن تغيرات الأداء خاصة الظواهر النوعية أو غير النوعية أو غير القابلة للتقييم النقدي , أما الاعتماد على الثاني فيطرح إشكالية عدم تجانس المدخلات و المخرجات فيما بينها مما يجعل الجمع بينها ككميات عينية أمرا غير منطقي و غير ممكن , و في الحقيقة لا يمكن اعتبار التقييمين بديلين عن بعضهما البعض , بل يكمل أحدهما الآخر<sup>191</sup> .

### المبحث الثالث : قياس الأداء المالي لشركات التأمين

عند البحث عن معايير التقييم أو مقياس أداء شركة التأمين و مدى نجاحها تواجهنا صعوبات غير عادية لا تواجهنا عن البحث عن معايير التقييم أداء الشركات إنتاج السلع الصناعية , ذلك لأن عددا هاما من العناصر التي تتكون منها معايير الأداء في شركة التأمين أغلبها مبني على تقديرات عامة وغير عادية ويمكن التقييم عن طريق المؤشرات على شكل نسبة مئوية.

#### المطلب الأول: النسب المالية

##### 1. تعريف النسب المالية :

يمكن أن تعرف النسب المالية كما يلي :

- تعرف على أنها : " علاقة بين بسط و مقام ، و قيم البسط و المقام هي البيانات و الأرقام التي تعرضه الميزانية العمومية

<sup>190</sup> - J.Chaabani ,les concept de performance dans les théories de management ,OP.CIT, P24

<sup>191</sup> -P.Lorino , l'économiste et le manager ; éd.ENAG.Alger , 1991 , P56

و قائمة الدخل, شرط أن يكون العلاقة مرتبطة بالأداء و مفسرة له<sup>192</sup>.

- و تعرف أيضا على أنها "هي علاقة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية تزود الأطراف المعنية في الشركات بمعلومات محددة تساعدهم على تفهم ظروف الشركة بشكل أفضل بالمقارنة بالمعلومات التي يحصلون عليها من تحليل المعلومات بشكل أفضل"<sup>193</sup>.
- كما يعرف Ratio النسبة المالية على أنها : " علاقة لها دلالتها بين متغيرين أو رقمين يمثل أحدهما البسط و الثاني يمثل المقام ، و بالقياس يقصد بالنسبة المالية المستخدمة في التحليل المالي العلاقات التي تنشأ بين الأرقام الواردة في قائمة مالية معينة، أو بين تلك الأرقام وأرقام قوائم أخرى، وتوضح هذه النسب جوانب القوة والضعف في أداء المنشأ"<sup>194</sup>.
- كما عرفها liquidity Ratios على أنها: "مجموعة النسب المخصصة لقياس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل"<sup>195</sup>.
- و تعرف كذلك على أنها:"عبارة عن أداة من أدوات التحليل المالي تظهر العلاقة بين بنود الميزانية، أو بين بنود الميزانية وبنود حساب الأرباح والخسائر. والنسبة المالية تعد كمعدل أو مؤشر يكشف عن نقاط الضعف، أو نقاط القوة في الجوانب المالية للشركة".

عموما مما سبق يمكن إعطاء تعريف عام للنسب المالية على أنها تقبس بشكل عام علاقة بين رقمين، بسط ومقام وتكون هذه العلاقة منطقية بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية للشركة<sup>196</sup>.

## 2.الملاءة المالية (تعريفها - طبيعتها - أهميتها) :

يمكن تعريف الملاءة المالية بأنها القدرة على امتلاك الأموال الكافية لمقابلة الالتزامات المالية أو هي الفرق بين الأصول والخصوم بحيث يكون هذا الفرق دائما في صالح الأصول حتى يمكن القول بان هيئة التأمين قادرة على الوفاء بالتزاماتها . حيث يجب عدم المساس بأصول الشركة عند دفع الالتزامات المختلفة ، بمعنى أنه من الطبيعي أن الشركة تستطيع الوفاء بالتزاماتها عن طريق دفع المطالبات من الدخل الخاص بالأقساط الجديدة حتى لا تعرض الشركة أصولها للوفاء بالتزاماتها . فحملة الوثائق لا يهمهم فقط قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها الآن، وإنما يهمهم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها طوال مدة سريان الوثيقة.

يعد أسلوب المؤشرات أو النسب المالية من أحدث أساليب التحليل المالي حيث يرجع إلى بداية القرن العشرين نتيجة ظهور طبقة المديرين المحترفين و انفصال الملكية عن الادارة في المشروع و ما استتبع ذلك من ضرورة نشر النتائج و التقارير الدورية ، وقد

192 - محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات. ط 1 ، دار الحامد، عمان، الأردن، 2010 ، ص54

193 - عاطفة وليم أندرواس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007 ، ص 86

194 - عتاب يوسف حسون، تقييم كفاءة معايير التقييم المالي و الاداري المستخدمة في القطاع البحري، بحث أعد لنيل درجة الماجستير في ادارة الأعمال،

جامعة تشرين، سوريا، تخصص ادارة الأعمال 2006-2007، ص84

195 - عبد الله أحمد عبد الله الدعاس، ادارة الجودة الشاملة وأثرها في تحسين الأداء المالي، العلوم الادارية ، المجلد 37 ، العدد 1 ، 2010، ص6

196 - عتاب يوسف حسون، مرجع سابق، ص84

أزمن ذلك الالتجاء إلى إعداد كثير من النسب و المؤشرات المالية التي تخدم جميع الأطراف ، و يرجع الفضل للبنوك في اكتشاف نسبة هامة في التحليل المالي عام 1908 و هي نسبة التداول.

ويقوم أسلوب المؤشرات المالية على حقيقة ان هناك دائما حجوما نسبية أو معدلات أو علاقات بين عناصر القوائم المالية المختلفة في تاريخ معين ، و يتلخص هذا الأسلوب في حساب مجموعة من النسب أو المؤشرات المالية النمطية مقدا بين عناصر القوائم المالية المختلفة، و تختلف هذه النسب و المؤشرات حسب النشاط و خبرة المحلل و خبرة المشروع و هدف الشخص القائم بالتحليل . كما تتوقف الدقة في هذه المؤشرات المالية على سلامة الفروض و المبادئ العلمية و القواعد و العرف في السنوات المختلفة، و بالرغم من ذلك فان هذه النسب و المؤشرات لا تعتبر جامدة أو ثابتة بل يجب ان تتمتع بالمرونة الكافية لمواجهة كافة المتغيرات الداخلية و الخارجية، و لذلك يجب ان تتغير باستمرار كل فترة أو كل عدد من السنوات.

و في نهاية كل فترة زمنية يقوم المسئولون في الشركات بحساب مجموعة النسب و المؤشرات الفعلية أو الواقعية ، ثم تقارن هذه النسب بمثلتها من النسب و المؤشرات النمطية و المحسوبة مقدا ، و ذلك لتحديد الفروق و الانحرافات بين الفعلي و المتوقع أو النمطي ثم دراسة هذه الفروق و اسبابها .

و على سبيل المثال نجد أن شركات التأمين تقوم بحساب معدل خسارة فني متوقع لكل فرع من فروع التأمين على حدة على أساس

خبرة الشركة أو الشركات المماثلة خلال فترة خبرة مناسبة من العلاقة التالية:

(22).....

معدل الخسارة = مجموع التعويضات خلال فترة الخبرة ÷ مجموع الأقساط خلال نفس الفترة

و يعتبر المعدل السابق معدلا فعليا عن خبرة الماضي و معدلا متوقعا بالنسبة للمستقبل القريب، و يعتبر مؤشرا ماليا يمكن استخدامه في الرقابة على المعدلات الفعلية التي تتحقق مستقبلا . يحقق أسلوب المؤشرات المالية بعض النتائج التي تفيد العديد من الأطراف المعنية سواء داخل شركة التأمين أو خارجها.

إذ قد يكون من الصعب تفسير التغير الذي يطرأ على المؤشرات أو النسب المختلفة سواء كان التغير بالزيادة أو النقص دون الرجوع لتفاصيل تركيب المؤشر أو النسبة حيث تتكون أي نسبة من كسر له بسط و مقام و قد يتغير البسط أو المقام أو الاثنان معا ، و قد يستدعي الأمر تحليل و دراسة كل من البسط أو المقام على حده أو تحليل مكوناتهما للوقوف على دراسة أسباب التغير المختلفة و محاولة تقويمها.

### 3. نظام الانذار المبكر IRIS لتقييم الأداء المالي لشركات التأمين :

توصلت دراسات مبكرة لاتحاد مراقبي التأمين بالولايات المتحدة الأمريكية (NAIC) National Association of Insurance Commissioners إلى وضع و تطبيق ما يطلق عليه نظام Insurance Regulatory Information System ((IRIS)). ويقوم النظام على اساس تصنيف النسب المالية في اربع مجموعات كل منها تقيس خاصية معينة من الخصائص المالية لشركات التأمين. وهذه المجموعات هي النشاط والربحية والسيولة وتقدير الاحتياطيات<sup>197</sup>.

تخضع جميع شركات التأمين في الولايات المتحدة الأمريكية الى نظام IRIS لتحليل بيانات القوائم المالية عن طريق الحاسب الآلي. أن نظام مراقبة معلومات التأمين IRIS يقارن 11 نسبة لتأمين الممتلكات والمسئولية المدنية، و 12 نسبة لتأمين الحياة والتأمين الصحي بمعدلات نمطية أو مدى معين يعد مقبولا لكل نسبة ، و إن لم تكن النسبة مقبولة فإن ذلك يعد بمثابة علامة انذار مبكر لاحتمال العسر المالي . تقدم النسب المالية والتوازنات المالية معلومات عن الشركة في تقييم سلوكيات، الإدارة ومهارتها وهذا ما سنتطرق اليه من خلال دراستها.

#### الفرع الثاني : أنواع النسب المالية :

يفترض على المحلل المالي أن يقوم بحساب النسب التي تتلاءم وطبيعة الغرض المراد والتقييم المطلوب من الإدارة والمشاكل الرئيسية التي تواجهها، فهناك عدد كبير من النسب المالية ولا بد من اختيار المجموعات التي لها أهمية في عملية تقييم الأداء المالي والإداري، وكذلك في تقدير نجاح الشركة وقوتها أو ضعفها، وتحديد مراكز الضعف في الشركة بالإضافة إلى قدرتها في تحديد مراكز القوة وذلك من خلال ستة مجموعات يمكن توضيح كل منها في الآتي:

#### 1.1. نسب السيولة :

نسبة السيولة هي مجموعة النسب المخصصة لقياس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها<sup>198</sup>. وتشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها الجارية عندما يحين ميعاد استحقاقها ، أي أن الأصول تتحول إلى نقدية و تستخدم النقدية بدورها في سداد التزاماتها القصيرة الأجل<sup>199</sup>.

#### 1.1.1. نسبة التداول:

تقيس هذه النسبة قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل (المطلوبات المتداولة) مما لديها من نقدية وموجودات أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية على المدى القصير (الموجودات المتداولة)<sup>200</sup>.

197- مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004 ، ص35

198 - عبد الله أحمد عبد الله الدعاس، مرجع سابق، ص07

199 - نفس المرجع السابق ، ص 08

200 - عتاب يوسف حسون ، مرجع سابق، ص87

ويمكن حسابها من خلال العلاقة التالية<sup>201</sup>:

(23).....

نسبة التداول = الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة

### 2.1. نسبة السيولة السريعة :

وهي نسبة تأخذ كمؤشر أو كبديل على نسبة التداول ، ويمكن أن تحسب هذه النسبة وفقا للعلاقة التالية:

(24).....

نسبة السيولة السريعة = (الموجودات المتداولة - (المخزون - مصروفات مدفوعة مسبقا)/المطلوبات المتداولة<sup>202</sup>

### 3.1. نسبة السيولة النقدية :

تقيس مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل مما لديها من نقدية والموجودات شبه نقدية. ويمكن حساب هذه النسبة وفقا للعلاقة التالية<sup>203</sup> :

(25).....

نسبة النقدية = (النقد + الأوراق المالية قصيرة الأجل) / المطلوبات المتداولة

### 2. نسب النشاط :

تقيس نسب النشاط الكفاءة التي تستخدم فيها الشركة الموجودات أو الموارد المتاحة لها عن طريق إجراء مقارنة، فيما بين مستوى المبيعات ومستوى الإستثمار في عناصر الموجودات، ونسب النشاط تعتبر مهمة لكل من له إهتمام بكفاءة الأداء والربحية للشركة على المدى البعيد، ويمكن حساب هذه النسبة وفقا للعلاقة التالية<sup>204</sup> :

### 1.2. دوران الزبائن :

201 - محمد علي العماري، الادارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007 ،ص10

202 - عبد الستار الصياح، مرجع سابق، ص 5

203 - عتاب يوسف حسون، مرجع سابق، ص87

204 - عباسي عصام، مرجع سابق، ص 67

تمثل المدة المتوسطة للبيع الآجل، أو متوسط مدة تحصيل الزبائن وأوراق القبض، ويمكن تحسب من خلال العلاقة التالية<sup>205</sup>:

$$(26) \dots\dots\dots \text{مدة التحصيل من الزبائن} = (\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}) / \text{رقم الأعمال السنوي} \times 360$$

### 2.2. نسبة المبيعات إلى إجمالي الأصول:

تحسب نسبة المبيعات إلى إجمالي الأصول وفقا للعلاقة التالية :

$$(27) \dots\dots\dots \text{نسبة المبيعات إلى إجمالي الأصول} = \text{نسبة المبيعات} / \text{إجمالي الأصول}$$

### 3. نسب الرفع المالي (المديونية) :

تقيس نسبة الرفع المالي مدى اعتماد الشركة من أموال الغير في تمويل احتياجاتها، ويهتم الملاك والمقرضون بهذه المجموعة نظرا لأن زيادة الاعتماد على أموال الاقتراض قد تؤدي إلى تحقيق الشركة لحجم كبير من الإيرادات إلا أنها في نفس الوقت تؤدي إلى زيادة درجة الخطر التي قد تتعرض لها الشركة . هي النسب التي تقيس مدى مساهمة الأملاك في الهيكل المالي بالمقارنة بالتمويل الذي مصدره القروض المختلفة<sup>206</sup> .

### 1.3. نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول:

يمكن قياس هذه النسبة عن طريق قسمة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول و إجمالي الديون تشمل جميع مصادر التمويل في الجانب الدائن من الميزانية العمومية بالاستثناء حقوق المساهمين ، سواء كانت هذه الديون طويلة الأجل أو قصيرة الأجل ، ويمكن قياس هذه النسبة كمايلي<sup>207</sup> :

$$(28) \dots\dots\dots \text{نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول} = \text{إجمالي الديون} / \text{إجمالي الأصول}$$

### 2.3. نسبة التمويل قصير الأجل إلى إجمالي الديون:

يمكن قياس هذه النسبة عن طريق قسمة القروض القصيرة الاجل على اجمالي القروض ويمكن قياس هذه النسبة كمايلي<sup>208</sup> :

205 - مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004 ،صص50-51  
 206 -عتاب يوسف حسون ، مرجع سابق،ص87  
 207 - فايز سليم حداد، الإدارة العامة المعاصرة، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 2009 ، ص75

(29).....

نسبة التمويل قصير الأجل الى اجمالي الديون = القروض القصيرة الأجل / اجمالي القروض

### 3.3. نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية:

يمكن قياس هذه النسبة عن طريق قسمة الخصوم المتداولة على حقوق الملكية ويمكن قياس هذه النسبة كمايلي<sup>209</sup> :

(30).....

نسبة الخصوم المتداولة الى حقوق الملكية = الخصوم المتداولة / حقوق الملكية

### 4.3. نسبة اجمالي الديون الى الموجودات:

تحسب وفقا للعلاقة التالية<sup>210</sup> :

(31).....

نسبة اجمالي الديون الى الموجودات = (اجمالي الديون(القصيرة والطويلة)) / (الموجودات)

### الفرع الثالث : تقسيمات أخرى للنسب المالية :

وفي مجال التأمينات العامة تنقسم النسب المالية الى أربع مجموعات كالتالي:

#### 1. المجموعة الأولى (مجموعة أخطار المحفظة التأمينية):

تشمل النسب التي تقيس حجم الأخطار التي تتعرض لها شركة التأمين ، وترتبط أساسا بكل من حجم أقساط الاكتتاب والتقلبات فيها وترتيبات اعادة التأمين وذلك على النحو التالي:.

208 - مجدي الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان،الأردن، 2007 ،صص 83-84  
 209 - دريد كامل آل شبيب ، مقدمة في الادارة المالية المعاصرة ، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان، الأردن،2010،صص 100-101  
 210 -مفلح محمد عقل، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010 ، صص 332-333 .

### 1.1. حجم الأخطار:

تختلف الأخطار من حيث طبيعتها ونوعيتها وحجم الخسائر المترتبة على تحقيقها وذلك حسب تطور الحياة البشرية وتطور التكنولوجيا مثل خطر الوفاة المبكر والعجز... إلخ<sup>211</sup>، فحجم أقساط الاكتتاب يعبر عن الأخطار الأصلية المقبولة بالمحفظه و ذلك بافتراض تناسب القسط مع درجة الخطر (بعد طرح ما تم نقله من اخطار الى معيدي التأمين)، وتعبّر صافي الأقساط عن الاخطار التي تتعرض لها شركة التأمين و المتمثلة في التقلبات غير المواتية في نتائج المحفظه . و خارج قسمة صافي اقساط الاكتتاب على الفائض يعكس قدرة الشركة على مواجهة تلك التقلبات المتوقعة في نتائج الاخطار الأصلية المغطاة بالمحفظه . و الهدف من هذا المقياس باختصار هو تبيان حجم الأقساط الصافية المكتتب بها كالتزام و ما يقابلها من رأسمال واحتياطيات رأسمالية (الفائض أو اجمالي حقوق المساهمين)، وكلما زادت هذه النسبة كلما زادت الخطورة على رأس المال.

### 2.1. التغير في الاكتتاب:

يمكن حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية<sup>212</sup>:

$$\text{التغير في الاكتتاب} = (\text{صافي أقساط الاكتتاب للعام الحالي} - \text{صافي أقساط الاكتتاب للعام السابق}) / \text{صافي أقساط الاكتتاب للعام السابق} \quad (32)$$

إن زيادة حجم الاكتتاب عن المدى المقبول من سنة لأخرى قد يعرض شركة التأمين للخطر ، و بنفس المنطق فإن نقص حجم الاكتتاب عن المدى المقبول يعني انكماش النشاط بنسبة كبيرة قد يؤدي إلى مشاكل مالية و إدارية تتعرض لها شركة التأمين.

فهذا المقياس يظهر التغير في حجم الأقساط الصافية لسنة ما مقارنا بالسنة التي قبلها حيث أن الزيادة في حجم الأقساط الصافية المكتتب بها تتطلب زيادة في رأس المال و الاحتياطيات . يلاحظ ضمناً أن النسبة الثانية شأنها في ذلك شأن النسبة الأولى لها علاقة برأس المال.

### 3.1. أخطار إعادة التأمين:

<sup>211</sup>-: عيد أحمد أبو بكر، وليد اسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2009، ص 25  
<sup>212</sup>-إبراهيم أحمد عبد النبي حمودة، مرجع سابق ص ص 12-13



من وظائف إعادة التأمين تفتت الأخطار المركزة، وبذلك تتحمل إلى أخطار قابلة للتأمين، مما يساعد على توفير الحماية التأمينية وتمثل هذه الأخطار<sup>213</sup> لتحديد حجم الأخطار المنقولة بصعيد التأمين تحسب النسب المالية التالية<sup>214</sup>:

### 1.3.1. نسبة مساعد الفائض إلى الفائض:

ويمكن حساب هذه النسب وفقا للعلاقة التالية:

(33).....

مساعد الفائض = الأقساط غير المكتسبة لعمليات اعادة التأمين  
الصادرات × عمولة إعادة التأمين الصادرات

المدى المقبول لها أقل من 25 %، فزيادة هذه النسبة تعكس انخفاض احتفاظ شركة التأمين وتعرف الشركة لمزيد من الأخطار المرتبطة بملاءة معيدي التأمين وانخفاض صافي أقساط الاكتتاب.

### 2. المجموعة الثانية (مجموعة أخطار الاكتتاب) :

تمثل النتائج الفنية في صناعة التأمين إحدى النسب الهامة ، و تشمل النسب التي تقيس كلا من ربحية الاكتتاب وعائد الاستثمار والتغير في الفائض على النحو التالي:

### 1.2. ربحية الاكتتاب:

تمثل هذه النسبة ناتج عمليات التأمين الاجمالية عن سنتين كالتالي:

(34).....

النسبة الرابعة = معدل الخسارة + معدل المصروفات - معدل الاستثمار

حيث:

معدل الخسارة = التعويضات التحميلية ومصروفاتها عن سنتين / صافي الأقساط

<sup>213</sup>-إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مبادئ التأمين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006 ، ص393  
<sup>214</sup>- إبراهيم أحمد عبد النبي حمودة، المرجع السابق، ص13

المكتسبة عن سنتين

(35).....

(36).....

معدل المصروفات = المصروفات الادارية والعمومية عن سنتين / صافي الأقساط  
المكتسبة عن سنتين

(37).....

معدل الاستثمار = الدخل من الاستثمار عن سنتين

وتقيس هذه النسبة ربحية الشركة والتي تعطى مؤشرا عن متانة المركز المالي أيضا والمدى المقبول لها هو أقل من 100%.

و تشير هذه النسبية إلى التأثير المتبادل لعناصر السيولة و إدارة القروض(الرفع المالي) و إدارة الأصول(قياس الكفاءة ) على الأرباح التي تحققها الشركة في النهاية، ويمكن حساب البعض منها كما يلي:

### 1.1.2. معدل العائد الى حقوق الملكية:

تعتبر هذه النسبة مقياسا شاملا للربحية، لأنها تقيس العائد المالي المتحقق على استثمارات المساهمين في الشركة<sup>215</sup> , ويمكن حساب هذه النسبة كما يلي:

(38).....

العائد على حقوق الملكية = ( الربح الصافي/ حقوق الملكية)

### 2.1.2. معدل العائد الى اجمالي الأصول:

تشير هذه النسبة الى الدخل المتحقق على اجمالي الأصول المستثمرة في الشركة، ويمكن حسابه من كما يلي<sup>216</sup> :

(39).....

العائد على اجمالي الأصول = ( الأرباح المحققة للتوزيع/اجمالي الأصول)

<sup>215</sup> - طارق عبد العال حماد، التحليل الفني والأساسي للأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000 ، ص101

<sup>216</sup> - نفس المرجع السابق ، ص102

## 3.1.2. نسبة الربحية المالية:

تقيس هذه النسبة ربحية الأموال الخاصة، ويمكن حسابها وفقا للعلاقة التالية<sup>217</sup>:

(40).....

$$\text{نسبة الربحية المالية} = (\text{نتيجة السنة المالية} / \text{الأموال الخاصة}) \times 100$$

## 4.1.2. نسبة الربحية الاقتصادية:

تعتبر هذه النسبة عن كفاءة التراكم للأموال الخاصة بعد اقضاء المصاريف، وذلك بهدف جعل طريقة تمويل الشركات محايدة . ويمكن حسابها وفقا للعلاقة التالية<sup>218</sup>:

(41).....

$$\text{نسبة الربحية الاقتصادية} = (\text{نتيجة الاستغلال} - \text{المصاريف المالية}) / \text{الأموال الدائمة} \times 100$$

## 2.2. عائد الاستثمار:

صافي الدخل من الاستثمار / متوسط قيمة الأصول المستثمرة للعام الحالي و السابق و تعد هذه النسبة من النسب الهامة التي تظهر ربحية شركة التأمين ، حيث تعطى مؤشرا جيدا لجودة محفظة استثمارات الشركة ، و المدى المقبول لها أن تكون أكبر من 6% (وفقا للتطبيق على السوق الامريكى)، وفي مراجع أخرى من 5, 4 % الى 10%.

## 3.2. التغير في الفائض:

ويحسب كالتالي:

(42).....

$$\text{الفائض المعدل للعام الحالي} - \text{الفائض المعدل للعام السابق}$$

<sup>219</sup> الفائض المعدل للعام السابق

<sup>217</sup> - نفس المرجع السابق ، ص103

<sup>218</sup> - نفس المرجع السابق ، ص103

<sup>219</sup> - نفس المرجع السابق ، ص102

(43).....

الفائض المعدل = الفائض المذكور في الميزانية (حقوق المساهمين) + مصاريف الحصول على عمليات التأمين المؤجلة

حيث تعطى هذه النسبة مؤشرا عن التحسن أو الخلل الذي حدث على الموقف المالي للشركة خلال العام. والمدى المقبول من 10% إلى 50%.

### 3. المجموعة الثالثة (مجموعة الأخطار المالية):

وتشمل النسب التي تقيس كلا من: السيولة والتحصيل والاحتياطي كالتالي:

#### 1.3. السيولة :

تحسب كالتالي<sup>220</sup>:

(44).....

السيولة = الخصوم / قيمة الأصول السائلة

و تعطى هذه النسبة مؤشرا لمدى استجابة شركة التأمين لأي مطالبات مالية . كما انها تعطى مؤشرا عاما عن امكانية تسوية التزامات حملة الوثائق في حالة التصفية. والمدى المقبول لهذه النسبة هو أقل من 105%.

#### 2.3. التحصيل:

وتحسب كالتالي<sup>221</sup>:

(45).....

التحصيل = الأقساط تحت التحصيل وأرصدة الوكلاء/ الفائض

وتعطى هذه النسبة مؤشرا إلى أي حد تعتمد الملاءة المالية لشركة التأمين على أصل يمكن ان لا يتحقق في حالة التصفية. كما أن هذه النسبة تفرق بين الشركات التي تواجه صعوبات مالية من تلك التي لا تواجه مشاكل مالية. المدى المقبول لهذه النسبة هو أقل من 40%.

<sup>220</sup> طارق عبد العال حماد، التحليل الفني والأساسي للأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص101.  
<sup>221</sup> - إبراهيم أحمد عبد النبي حمودة، المرجع السابق، ص 15.

### 3.3. تطور الاحتياطي:

ويحسب كالتالي:

$$(46) \dots\dots\dots \frac{\text{التطور في الاحتياطي عن سنة الى الفائض} = \text{التغير في الاحتياطي عن سنة واحدة} / \text{الفائض للعام السابق}}$$

حيث:

التغير في الاحتياطي عن سنة واحدة = التعويضات التحميلية لجميع السنوات فيما عدا حوادث هذا العام - التعويضات التحميلية لجميع السنوات كما ابلغت في العام الماضي.

الهدف من هذه النسبة : تعطى هذه النسبة مؤشرا لدقة الاحتياطيات المتكونة في العام السابق . و النسبة المقبولة لها: أقل من 25%.

### 4.3. تغير الاحتياطي عن سنتين إلى الفائض:

ويحسب كالتالي:

$$(47) \dots\dots\dots \frac{\text{تغير الاحتياطي عن سنتين إلى الفائض} = \text{التغير في الاحتياطي عن سنتين} / \text{الفائض للعام قبل السابق}}$$

حيث:

الهدف من هذه النسبة: تعطى هذه النسبة مؤشرا لدقة الاحتياطيات المتكونة في العام قبل السابق. والنسبة المقبولة لها: أقل من 25%<sup>222</sup>.

### 5.3. عجز الاحتياطيات المقدرة الحالية الى الفائض:

ويحسب كالتالي:

<sup>222</sup>- طارق عبد العال حماد، نفس المرجع السابق ، ص102

(48).....

العجز أو الزيادة في الاحتياطيات المقدرة / الفائض<sup>223</sup>

حيث:

العجز أو الزيادة في الاحتياطيات المقدرة = الاحتياطيات المقدرة المطلوبة.

المطلب الثاني: طرق التقييم الحديثة لقياس الأداء المالي في شركات التأمين

نتيجة لضعف التقييم في المؤشرات التقليدية للأداء المالي ظهرت حديثة من أجل تقييم الأداء والتي تشمل في القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة.

الفرع الأول: طريقة الحساب بالقيمة السوقية المضافة:

على الرغم من البيانات المحاسبية وتوفر لنا معلومات مهمة للغاية، إلا أن القيود المفروضة عنها كثيرة ولتغلب على هذه القيود والحدود فق قام المحللون بإجراء تعديلات على هذه البيانات لتوفير أساليب بديلة لتقييم الأداء والتي نذكر منها القيمة السوقية المضافة.

1. تعريف القيمة السوقية المضافة:

تعرف القيمة السوقية المضافة على أنها: "الفرق بين القيمة السوقية لحقوق الملكية وحقوق الملكية التي يوفرها المستثمرون"<sup>224</sup>.

2. حساب القيمة السوقية المضافة:

يمكن حساب القيمة السوقية المضافة وفقا للعلاقة التالية<sup>225</sup>:

القيمة السوقية المضافة = القيمة السوقية لحقوق الملكية - حقوق الملكية التي يوفرها المستثمرون

(49) .....

3. عيوب استخدام حساب القيمة السوقية المضافة:

223 - نفس مرجع سابق، ص102

224 - محمد صالح الحناوي، رسمية زكي قرياقس، حماد، مرجع سابق، ص94

225 - محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية (مدخل لإتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية 2004، صص 75-76)

على الرغم من شيوع استخدام هذه الطريقة لسهولة استخدامها إلا أنها تعاني من عيوب أهمها<sup>226</sup> :

1. افتراضها لثبات القيمة السوقية لديون الشركة طويلة الأجل، ومثل الافتراض لا يمكن قبوله لا سيما إذا كان للشركة سندات طويلة الأجل بيد الجمهور ، و تتعرض قيمتها إلى التقلب بسبب تغير معدلات الفائدة السوقية لأن هناك علاقة عكسية بين هذه المعدلات والقيمة السوقية للسنة.

2. لا تأخذ بين الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة للبدايل الاستثمارية الأخرى ، أي لا تظهر هذه الطريقة إلى العوائد المتوقعة من فرض استثمارية ذات مخاطرة مماثلة.

### الفرع الثاني : طريقة الحساب بالقيمة الاقتصادية المضافة :

في حين القيمة السوقية المضافة تقيس أثر الممارسات والتصرفات الإدارية منذ نشأة الشركة نجد أن القيمة الاقتصادية المضافة تركز على الفعالية الإدارية في سنة واحدة ، كما أنها توفر مقياس جيد عن مقدار الإضافة التي حققتها المؤسسة لأصحاب الأسهم و على هذا الأساس فإن ركز المديرين عن القيمة الاقتصادية ذلك يعني أنهم في طريق الصحيح نحو تعظيم ثروة الملاك<sup>227</sup> .

#### 1. تعريف القيمة الاقتصادية المضافة:

يمكن تعريف القيمة الاقتصادية المضافة على أنها: "الثروة الاقتصادية للشركة باستعمال خدمات وموارد الغير بالإضافة إلى وسائلها الخاصة"<sup>228</sup>

#### 2. كيفية حساب القيمة الاقتصادية المضافة:

تحسب القيمة الاقتصادية المضافة كمايلي<sup>229</sup> :

(50).....

القيمة الاقتصادية المضافة = (النتيجة قبل الفوائد وبعد الضريبة - مكافئة رأس المال)

### الفرع الثالث : طريقة قياس الأداء المالي :

<sup>226</sup> - عدنان تابه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، الادارة العامة المتقدمة، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009 ،

ص147

<sup>227</sup> - محمد صالح الحناوي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص 95

<sup>228</sup> - ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص78

<sup>229</sup> - عدنان تابه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص141

لقياس الأداء المالي لأي شركة يتم تصنيف النسب المالية كما سبق الذكر إلى ثلاث مجموعات الأولى متعلقة بنسب الربحية ، و الثانية متعلقة بنسب الأداء الإداري، والثالثة نسب المديونية والسيولة . وهي مجموعها تكون قيمة الأداء المالي الذي يتحدد بالصيغة التالية:

(51).....

$$\text{الأداء المالي} = \text{معدل نسب الربحية} + \text{معدل نسب الأداء الإداري} + \text{معدل نسبة المديونية والسيولة}$$

ويتم إيجاد معادلة الخط المستقيم بقيمة الأداء المالي باعتماد طريقة تحليل العوامل، بالرجوع إلى برنامج EXCEL وبالخطوات التالية :

1. احتساب القيمة الفعلية للنسب المالية المختارة .

2. نمذجة النسب في أشكال لتسهيل عملية قراءتها و تحليلها .

3. التحليل للنتائج المتحصل عليها .

### خاتمة الفصل الثاني :

يعتبر الأداء المالي ضروريا لأي شركة لأنه يعكس مدى نجاحها أو فشلها و هذا لارتباطه بالجانب المالي ، الذي يعتبر من أكثر الجوانب التي تهتم بها ، و بالرغم من تعدد تعاريفه توصلنا إلى تعريف شامل للأداء المالي على أنه الطريقة التي تنجز بها الشركة أعمالها لتحقيق غايتها، كما أنه يعكس المركز المالي لها.

و يستند تقييم شركات التأمين على مؤشرات و معايير اقتصادية لقياس أدائها وتعتبر مؤشرات الأداء المالي أحد أهم هذه المعايير ، كما تختلف هذه المؤشرات حسب طبيعة كل شركة ، إذ تختلف مؤشرات الشركات التأمينية بين العامة و الخاصة، و هذا راجع إلى نوعية الخدمات التي تقدمها كل منها ، و مما سبق نلاحظ أنه يتم تقييم أداء شركات التأمين عن طريق النسب والتوازنات المالية، فتقيم أدائها عن طريق مؤشرات مالية خاصة بها، والمتمثلة في مجموعة أخطار المحفظة التأمينية وأخطار الاكتتاب ومجموعة الأخطار المالية، ومؤشرات حديثة والمتمثلة في القيمة السوقية المضافة والقيمة الاقتصادية المضافة .



مقدمة الفصل الثالث :

تطرقنا في الفصلين السابقين الأول و الثاني لطبيعة الأداء المالي في شركات التأمين و طرق استخدامه حيث اعتمدنا على دراسة ماهية الأداء المالي بصفة عامة مع إظهار الطرق التي يعتمد عليها المحلل المالي عند قيامه بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ، من خلال هذا الفصل حاولنا إسقاط الجوانب النظرية في الميدان التطبيقي و دراسة إحدى أكبر شركات التأمين الرائدة في سوق التأمين على وجه الخصوص و في الاقتصاد الوطني عموما و المتمثلة في الشركة الوطنية للتأمين (SAA) و عليه يمكن لها أن تكون موضوع لدراسة واقع قطاع التأمينات في الجزائري لمعرفة الوضعية المالية للشركة و دراسة أدائها ، حيث اعتمدنا في اختيار الدراسة على قوائمها المالية و المتمثلة في (قائمة الميزانية المالية ) و ذلك للسنوات (2012-2014) و سنتطرق في هذا الصدد إلى مجموعة من العناصر التالية ( تقديم الميزانية المالية مع عرض نتائج مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية و عرض النتائج و تفسيرها ) و لتحقيق ذلك سنقوم خلال إلى التطرق إلى

**المبحث الأول: تقديم الشركة الوطنية للتأمين**

**المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين**

**المبحث الثالث: : دراسة المؤشرات المالية للشركة الوطنية للتأمين**

### المبحث الأول: تقديم شركة الوطنية للتأمين SAA

إن الشركة الوطنية للتأمين تعد من بين أهم الشركات الاقتصادية الرائدة في مجال التأمين على الصعيدين الوطني و العالمي لذلك سنحاول في هذا المبحث تقديم لمحة تاريخية لها مبينين أهم الهياكل التنظيمية للشركة و المديرية محل الدراسة إضافة إلى نشاطها و أهدافها .

### المطلب الأول: لمحة تاريخية حول الشركة الوطنية للتأمين SAA

تأسست الشركة الجزائرية للتأمين في 12 سبتمبر 1963 في صور مختلطة جزائرية بنسبة 61 % و مصر بنسبة 39% , أمت في 27 ماي 1966 في إطار تأسيس احتكار الدولة على عمليات التأمين, في 21 ماي 1975 احتكار استثمار التأمين على السيارات من أخطار البسيطة ، تأمين الأشخاص ، انتقل إلى الشركة الوطنية للتأمين SAA بمقتضى التخصيص المقرر من طرف السلطات الشعبية و ابتداء من 21 فيفري 1987 انتقل إلى الحكم الذاتي في إطار الإصلاحات الاقتصادية و هو تاريخ تحول الشركة الوطنية للتأمين SAA إلى شركة وطنية اقتصادية بالأسهم مستغلة المنافسة مع شركات القطاع في كل فروع التأمين .

وفي سنة 5199 خلال عملية مراجعة الحسابات و بالرغم من الظروف الاجتماعية و الاقتصادية المتدهورة إلا أن النتائج المسجلة في العموم الإيجابية .

إن الشركة الوطنية للتأمين هي مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم رأسمالها الحالي يقدر ب 20 مليار دينار جزائري و يوجد مقرها الرئيسي في 5 شارع ارستو شيكفارة بالجزائر العاصمة ، عدد العمال المستخدمين في 1995 كان 5218 و انتقل إلى 4602 حاليا حيث يرجع هذا الانخفاض في عدد العمال بخروجهم للتقاعد كذلك لانقلاهم إلى الشركات الخاصة الخ ...

### 1. نشاطاتها:

وفقا للمرسوم 29 ماي 2005 الذي تم تعديل من مرسوم 6 أبريل 1998 بالموافقة على الشركة الوطنية للتأمين حيث أنها تعمل على تأمين كل الفروع التالية :

1.1. تأمين السيارات : المسؤولية المدنية ، تأمين الحسائر

2.1. تأمين الأخطار المختلفة: الحريق ، الأخطار البسيطة ، الانفجار و الأضرار المرتبطة ، أضرار المياه ، سرقة الأشخاص ، و مختلف الأخطار السكنية و المهنية

3.1. تأمين الأخطار الصناعية : الحريق ، الانفجارات ، الأضرار الصناعية ، كسر الأجهزة و كل الأضرار المتعلقة بالإعلام الآلي و الوسائل الإلكترونية .

4.1. تأمين أخطار الآلات و البناء: أخطار البناء ، أخطار الورشات ، تأمين الآلات و تأمين أخطار التركيب

5.1. تأمين النقل: النقل البري ، النقل الجوي ، النقل البحري ، السكك الحديدية ، البضائع المشحونة.

6.1. تأمين الأشخاص : التأمين الذاتي في حادث سفر ، الوفاة ، التأمين الفردي و الجماعي .

2. أهدافها الإستراتيجية :

تقوم الشركة الوطنية للتأمين في إطار مخطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و في إطار المشاركة في ترقية التبادلات الخارجية و السهر على حمايتها إضافة إلى تأمين الممتلكات و الأشخاص و حياتهم لتحسين الظروف الاقتصادية و عليه تسعى دائما إلى :

- تطوير و تنشيط الاقتصاد الوطني
- المحافظة على مكانتها كرائد في السوق
- المساهمة في إنشاء و إنجاز المؤسسات الاقتصادية
- تطوير السياسة الاقتصادية و التسويقية
- استثمار الفوائد المالية في المؤسسات
- تطوير عملية التسيير
- مشاركة العمال لتحقيق الأهداف
- السير الحسن لمختلف العمليات التأمينية الجارية مهما كان نوعها أو حجمها
- تطور قطاع التأمين لمختلف الطرق و وضع التسهيلات و التخفيضات لمختلف المؤمنين ( الأشخاص، الشركات، العمال) ، خاصة في ميدان التقاعد و التعويض .
- إحترام قواعد العمل و ظروف تغطية الأخطار و الحوادث .
- حماية المواطن من الأخطار التي تواجهه في الحياة اليومية
- المساهمة في نشر ثقافة التأمين

3. الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين:

سنستعرض فيما يلي الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين مبرزين التقسيم للمديريات والوكالات والوحدات و مما يتكون كل منها

### **1.3. الهيكل المركزي للشركة الوطنية للتأمين SAA:**

يقع المركز الرئيسي للشركة الوطنية للتأمين SAA ب5 نهج شيقفارة بالجزائر العاصمة ، هو وحدة مركزية مصممة لتزويد  
الهدف و لجميع المديريات الإقليمية سواء في الإنتاج أو إدارة الوكالات .

و يتكون المقر الرئيسي من مديرية عامة و المديريات العامة المساعدة التي بدورها تتفرع إلى مديريات مركزية.

#### **1.1.3. المديرية العامة :**

كل هيأت المؤسسة تقع تحت سلطة المديرية العامة و التي يرأسها الرئيس المدير العام و يساعده في مهنته كل المدير العام التقني و المدير  
العام المساعد الإداري .

#### **2.1.3. المديريات العامة المساعدة:**

تتكون المديريات العامة المساعدة من مديرية عامة مساعدة تقنية و التي تتفرع بدورها إلى:

- مديرية المراقبة العامة .
- مديرية الإنتاج و إعادة التأمين.
- مديرية التسويق .
- مديرية تأمين الأشخاص .
- مديرية تأمين النقل .
- مديرية القضايا القانونية.
- المديرية العامة المساعدة الإدارية .
- المديرية المالية للمحاسبة .
- مديرية التنظيم و معالجة المعلومات .
- مديرية الموارد الإنسانية .
- مديرية التراث .

#### **3.1.3. المديريات المركزية :**

لكل مديرية مهمتها و اختصاصها و هي مكلفة ب:

- تطبيق سياسة المؤسسة عن طريق الوحدات الجهوية والوكالات
- إقتراح للرئيس المدير العام الطرق التي تسمح برفع الإنتاج و تطوير نوعية الخدمات
- تقييم منتوجات جديدة

- إعداد مخطط عمل سنوي يقدم للرئيس المدير العام .

### 2.3. الهيكـل اللامركزي لشركة الوطنية للتأمين SAA :

يتمثل الهيكـل اللامركزي لشركة الوطنية للتأمين من الوحدات الجهوية و الوكالات .

#### 1.2.3.الوحدات الجهوية :

هي عبارة عن وحدات مستقلة نسبيا و هي 15 وحدة ، حيث يكمن دورها في تسيير و مراقبة نشاط المؤسسة و هي مسؤولة

عن الموارد البشرية و المادية المواجهة إليها من أجل تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المديرية العامة هذه الوحدات الجهوية

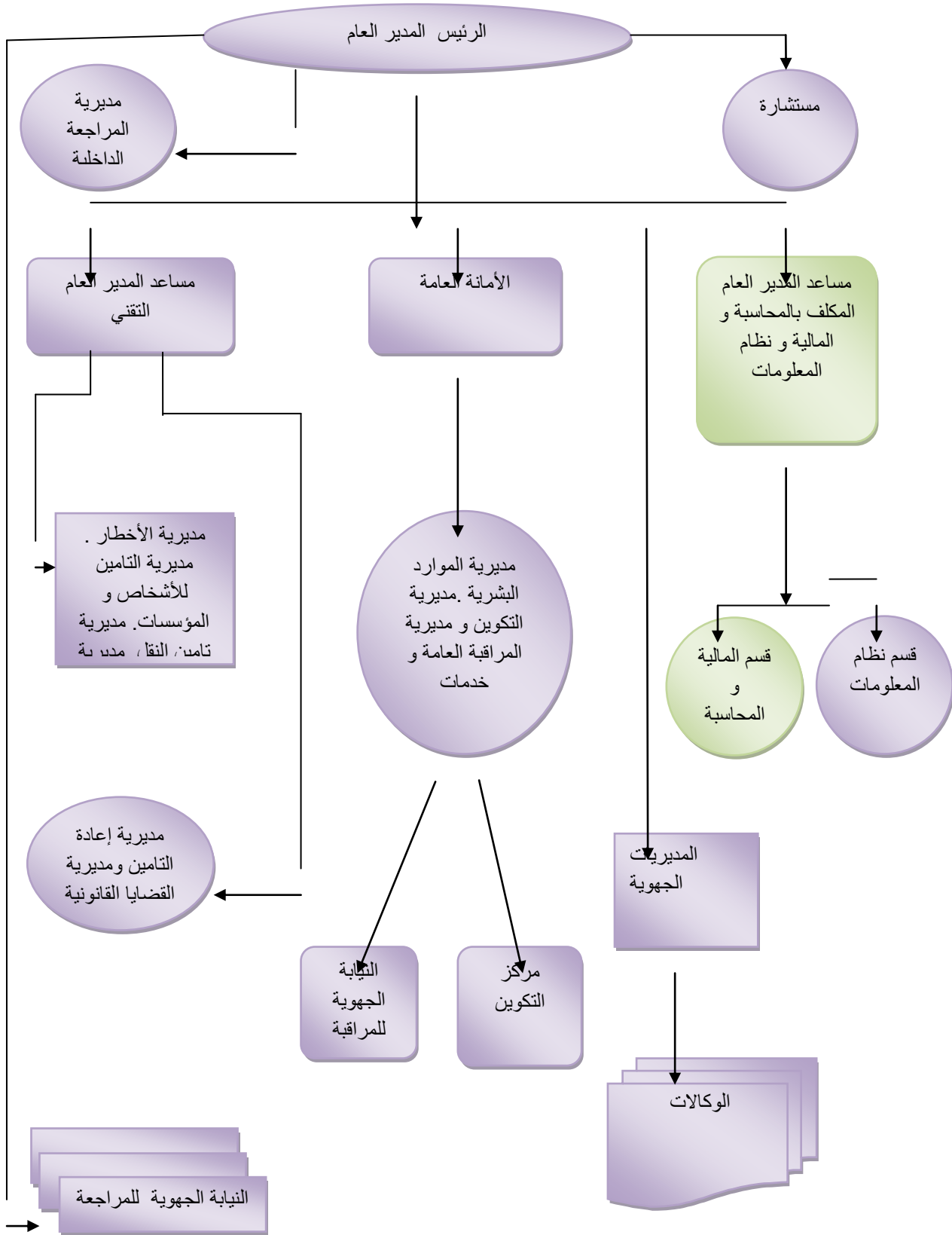
هي : موزاية ,الجزائر 1 ، الجزائر 2 ، الجزائر 3 ، عنابة ، باتنة ، غليزان ، تيزي وزو ، قسنطينة ، وهران ، ورقلة ، سطيف ، بشار ، سيدي بلعباس ، تلمسان.

#### 2.2.3.الوكالات:

تكون الهيكـل القاعدي للمؤسسة و دورها يتمثل في حماية العلاقة بين الزبائن و أيضا تحقيق الأهداف التي تسطرها الوحدات الجهوية وهي تستجيب لمتطلبات الزبائن في مجالات بيع منتجات التأمين و تسيير العقود

### 3. تقديم الهيكـل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين :

بعد استعراضنا للهيكـل التنظيمي و شرح كل عنصر سنستعرض الآن ما سبق ذكره في الشكل التالي :



الشكل (06) الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين

المصدر: وثائق داخلية للشركة الوطنية للتأمين

المطلب الثاني : وظائف الإدارة المالية و المحاسبية

تكتسب الإدارة المالية و المحاسبية أهمية كبيرة و قصوى في المؤسسة و كذلك الحال بالنسبة للشركة الوطنية للتأمين SAA و التي تعتبر من أهم و أقدم و أكبر شركات التأمين في الجزائر , و تحتوي الإدارة المالية و المحاسبية على مديريتين فرعيتين متمثلتان في :

- المديرية المالية.
- المديرية المحاسبية

### **1.المديرية المالية :**

تقوم المديرية المالية هي الأخرى بعدة مهام و من أهمها نذكر مايلي :

- متابعة و مراقبة الخزينة .
- عمليات تحويل الأموال .
- إعداد الميزانية .
- متابعة الملفات الجبائية في المؤسسة والمشاكل الضريبية .
- إعداد حالات التقريب لشبكة و خزينة المؤسسة .
- تسيير نشاط إعادة التأمين .
- إعداد وثائق المصاريف و المداخل لتسجيلها محاسبيا .

### **2. المديرية المحاسبية :**

تقوم مديرية المحاسبة بعدة مهام و من أهمها نذكر مايلي :

- مراقبة، متابعة و إعداد ميزانية المؤسسة و كذلك جدول حساب النتائج .
- إعداد شبكة النفقات .
- إعداد حالات التقريب البنكية .
- مراقبة و متابعة الخزينة .
- إستقبال ، مراقبة ، تسجيل و ترتيب الوثائق المحاسبية.
- متابعة تحصيل ملفات الحقوق في المؤسسة .
- متابعة و إعداد البرامج المحاسبية .

وهناك قسم التوظيفات المالية و الذي هو تبع للمديرية الفرعية المالية وله مهامه الخاصة و المتمثلة فيما يلي :

- تسيير التوظيفات المالية .
- الخبرة المالية والمحاسبية .

### **3.المهام المتعلقة بهيكل المديرية المالية**

### 1.3. المديرية الفرعية للمالية:

تقوم بالمهام التالية:

- دراسة و تحليل مخاطر مختلف الأسواق و منتوجات التوظيف.
- متابعة الفروع و مساهمات المؤسسة.
- تحليل إيرادات التوظيف.
- التفاوض على الأسواق التقديرية و المالية في إطار السياسة المالية للمؤسسة.
- تحليل الحالة المالية للمؤسسة.
- تحليل النتائج حسب فروع النشاط.
- محاولة معرفة كيفية تنظيم الموارد المتاحة بشكل أحسن.
- السهر على احترام الإجراءات الداخلية و القوانين المتعلقة بالأصول الثابتة.

### 2.3. المديرية الفرعية المكلفة بالخبزينة:

و هي مكلفة بالقيام بالإجراءات التالية:

- متابعة خبزينة المديرية الجهوية.
- تجميع و تحليل حالات الخبزينة للمديرية الجهوية.
- متابعة الحسابات الدائنة للمؤمنين.
- تنظيم ملفات الحسابات البنكية المفتوحة على سلم المؤسسة.
- تجميع و مراقبة القرارات الجبائية للمديرية الجهوية للمؤسسة و إعداد الحالات الجبائية المجمعة.
- متابعة مجموع القضايا الجبائية مع المفتشيات الجهوية و الإدارة الجبائية على مستوى المديرية العامة للمؤسسة و هذا بالتنسيق مع المديرية المكلفة بوضع التشريعات.

### 3.3. المديرية الفرعية المكلفة ببيع الخبزينة:

تتمثل مهمتها في التدخل على مستوى سوق الالتزامات على المناقصات في السوق الأولية و المعاملات في السوق الثانوية .

و الشكل التالي يلخص لنا وظائف الإدارة المالية و المحاسبية و كذا المهام المتعلقة بمياكل المديرية المالية

القسم المالية و المحاسبية



المديرية الفرعية متعلق  
بقدم الخزنة

المديرية الفرعية للخبزينة

المديرية الفرعية للمالية

الشكل (07) الهيكل التنظيمي لقسم المالية و المحاسبية

المصدر: وثائق داخلية للشركة الوطنية للتأمين

4. المديرية الجهوية للشركة الوطنية للتأمين لموزاية :

أنشأت هذه المديرية سنة 1978 و الكائن مقرها بشارع بيران امحمد رقم 07 بموزاية , بلغ عدد عمالها سنة 1990 ما يقارب 109 عامل أما حاليا فيتراوح ما بين 160 إلى 180 عاملا , و تغطي هذه الوحدة في خدماتها كل من ولاية البليدة , تيبازة , المدية , الجلفة و الأغواط و عين الدفلى تتفرع إلى أكثر من 30 وكالة و هي كالاتي :

الجدول رقم (01) توزيع وكالات التأمين للمديرية الجهوية للشركة الوطنية للتأمين بموزاية :

الوكالة	الرمز	الوكالة	الرمز
وكالة الجلفة	1905	وكالة مسعد	1906
وكالة العفرون	1614	وكالة الأغواط ب	1902
وكالة الداموس	1613	وكالة طابلاط	1615
وكالة الأغواط ج	1616	وكالة العمارية	1814
وكالة واد العلايق	1611	وكالة عين وسارة ب	1812

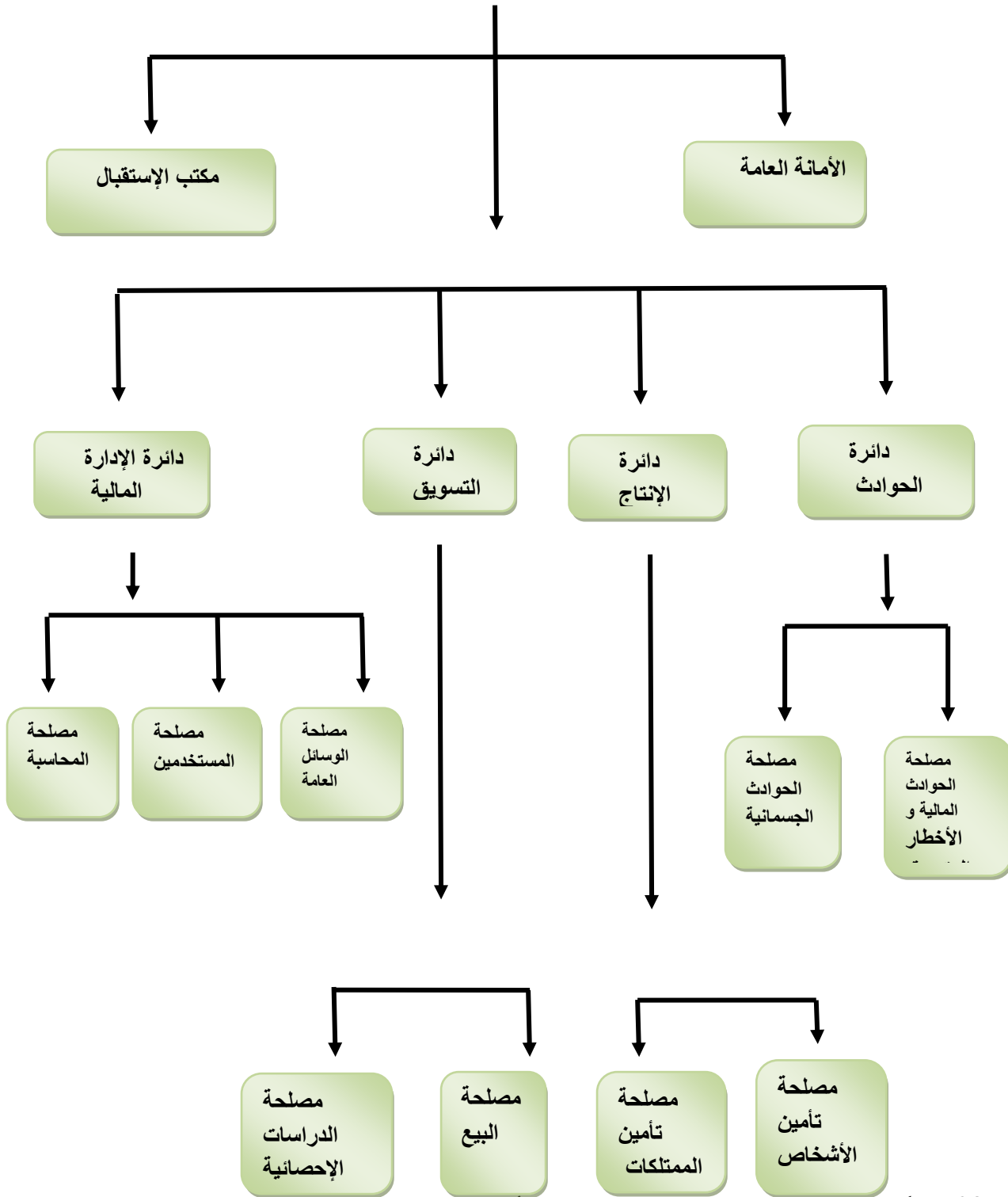
**للتأمين الفصل الثالث: مطابقة نسب و معايير الأداء المالي مع واقع الشركة الوطنية 104**

1811	وكالة حاسي ببح	1610	وكالة تيبازة
1809	وكالة بيرين	1609	وكالة موزاية
1808	وكالة القصر البخاري	1608	وكالة القليعة
1807	وكالة بني سليمان	1607	وكالة بوسماعيل
1806	وكالة البرواقية	1606	وكالة حجوط
1805	وكالة عين وسارة أ	1605	وكالة شرشال
1803	وكالة المدية ب	1604	وكالة بوفاريك
1803	وكالة المدية أ	1603	وكالة البليدة ج

تتم هذه المديرية بالتوجيه و التنسيق , و كذلك تنشيط و مراقبة نشاط الشركة بمساعدة خلية المراقبة الداخلية و خلية التدقيق .

5. الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية لشركة الوطنية للتأمين لموزاية :

المديرية الجهوية



الشكل (08) الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية للشركة الوطنية للتأمين لموزاية

المصدر: الوثائق الداخلية للشركة الوطنية للتأمين

### المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لشركة الوطنية للتأمين SAA

سنحاول في هذا المبحث إسقاط دراستنا النظرية على الشركة الوطنية للتأمين ، حيث سنحاول تشخيص الوضعية المالية للشركة خلال الفترة (2012 – 2014) ، من خلال استعراض مختلف النسب . بعد إظهار النسب المالية و حسابها سنقوم بتحليلها و تقييمها

و تفسير النتائج و تقديم الحلول و التوصيات

### **المطلب الأول : الطرق و الأدوات**

سنحاول في هذا المطلب تحديد المنهج المتبع لدراسة الظاهرة حيث استخدمناه منهج دراسة الحالة الموافق للدراسة التطبيقية فمن خلال طبيعة الدراسة حاولنا معرفة مجتمع الدراسة المتمثل في قطاع التأمين المتكون من العديد من الشركات الناشطة فيه وبعدها تطرقنا لشركة موضوع الدراسة التي تعتبر رائدة في قطاع التأمين كما تطرقنا فيه لطريقة جمع وتلخيص المعطيات، بينما سنقوم بتحديد متغيرات الدراسة، وكيفية قياسها.

### **الفرع الأول: التعريف بالطريقة و الأدوات**

**1.مجتمع الدراسة:** ويتمثل في شركات قطاع التأمين في الجزائر 21 شركة تأمين منها العمومية ومنها الخاصة ومنها شركات الممارسة للتأمين على الاشخاص ومنها الشركات التأمين الممارسة للتأمين على الأضرار. وتقدر الحصة السوقية لشركات التأمين العمومية بحوالي 70 % و هي نسبة جيدة تغطي السوق التأمين ككل و تعتبر الشركة الوطنية للتأمين من أهم شركات القطاع العمومي حيث تقدر حصتها السوقية 25 % . ومن ميزة الشركة الوطنية للتأمين أن معدلات التنازل عندها ضعيفة وهذا يعكس أنها تمارس عملية التأمين وليس السمسة ومن مميزاتا أنها شركة تكون الكوادر والإطارات لقطاع التأمين ككل .

**2.عينة الدراسة:** تمثلت في الشركة الوطنية للتأمين وبالضبط على مستوى المديرية الجهوية لموزاية الكائن مقرها بشارع بيران محمد رقم 07 بموزاية ولاية البليدة والتي ترجع بنيتها الهيكلية الأولى الى فترة الثمانينات .

### **3. طريقة جمع المعطيات:**

بغرض تنفيذ أهداف الدراسة، واختبار فرضياتها تم جمع المعطيات اللازمة لها عن طريق ما يلي :

تمثل المعطيات اللازمة للدراسة في القوائم المالية الخاصة بالشركة محل الدراسة والمتمثلة أساسا في قائمة المركز المالي ( الميزانية) . والمعلومات الخاصة بالمؤشرات التي تم الحصول عليها من طرف الاطارات الموجودة في المؤسسة، أو عن طريق الم وقع الإلكتروني الخاص بالمؤسسة.

### **4.تلخيص المعطيات المجمعة:**

تنطلق هذه الدراسة من جمع المعطيات الخاصة بالمؤسسة محل الدراسة خلال الفترة الممتدة بين سنوات 2012-2014، و التي سيتم الاعتماد عليها في ترجمة القوائم المالية إلى نسب و مؤشرات مالية قصد تحديد الوضعية المالية لشركة التأمين و معرفة أهم المؤشرات المستخدمة في ذلك .

5. تحديد متغيرات الدراسة، وكيفية قياسها

1.5. المتغير التابع: و يتمثل في مؤشرات الدالة على الأداء المالي لشركات التأمين و عليه فإن الأداء المالي : هي متغير كمي يتطلب قياسه معلومات مالية. والمتمثلة في النسب المالية، مؤشرات التوازن المالي والمردودية بنوعيتها.

2.5. المتغير المستقل:

بينما المتغيرات التي يمكن أن تفسر الأداء المالي فتتمثل في رقم الاعمال، التكاليف، الأقساط و يمكن استدلال به في كيفية ونوعية حساب الأداء المالي في هذا النوع من الشركات.

3.5. الأدوات والبرامج المستخدمة:

بهدف الإجابة عن إشكاليات الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام مجموعة من الأدوات و المتمثلة أساسا في المؤشرات المالية ونسبها والمتمثلة في:

- مردودية المالية والاقتصادية ؛
- مؤشرات التوازن المالي ؛
- النسب المالية.

ومن أجل حساب ماسبق تم استعانة بالبرنامج التالي : برنامج الجداول الإلكترونية Microsoft Excel 2010

الفرع الثاني: تقديم عناصر الميزانية المالية

هي ميزانية مستمدة من الميزانية المحاسبية للمؤسسة , إذ ترتب المؤسسة فيها عناصر أصول وخصوم وفقا لمبدأ السيولة و الاستحقاق في المدى القصير و تقوم هذه العناصر بالقيمة الصافية

جدول (02) الميزانية المالية

الأصول				الخصوم			
البيان	2012	2013	2014	البيان	2012	2013	2014
أصول ثابتة				رؤوس الأموال الخاصة			

**للتأمين الفصل الثالث: مطابقة نسب و معايير الأداء المالي مع واقع الشركة الوطنية 108**

تثبيتات معنوية	30112303,45	12833302,45	1639662,56	رأس المال الصادر	20000000000,00	20000000000,00	20000000000,00
تثبيتات عينية				العلاوات و الاحتياطات	4605387691,06	5764384523,40	7489285245,39
أراضي	5241845428,59	5252634428,59	5148438928,59	النتيجة الصافية	1658996832,34	3224900721,99	3324294621,84
مباني	6719303360,88	656237119,45	6422535822,17	رؤوس أموال أخرى مرحلة من جديد	--	--	80230535,00-
تثبيتات عينية أخرى	414956114,74	370497309,02	441737161,71	مجموع رؤوس الأموال الخاصة	26264384523,40	28989285245,39	30733349332,23
تثبيتات في شكل امتياز	79917676,83	80720087,74					
تثبيتات جاري إنجازها	74472019,01	149961141,00	191218330,73	خصوم غير جارية			
<u>تثبيتات مالية</u>				اقتراضات و ديون مالية	1213802,88	1213802,88	1213802,88
مساهمات أخرى	2737949165,03	2840134740,98	2988466161,73	ضرائب (موجلة و مؤنات)	--	--	--
سندات مثبته أخرى	38348956755,91	44501739510,56	45239797193,21	ديون أخرى غير جارية	81001897,58	80720087,74	--
قروض و أصول مالية أخرى	1046510,02	2641285,65	101183433,00	مؤنات مقننة	1740628168,42	1837627226,16	1923751790,81
فرض ضريبة موجلة عن الأصول	581234285,37	588391706,00	618634734,78	مؤنات و منتجات معانة مسبقا	1751055192,96	1733963374,25	1888412902,92
رأسمال أو قيم مسجلة من طرف المتتازلين	12790652,66	9273370,77	7332318,54	رؤوس أموال أو قيم مدفوعة من طرف معادي التأمين	1583513119,42	1379566485,87	1425343170,67
مجموع الأصول غير الجارية الثابتة	54242584272,49	6037166002,21	61160985747,02	مجموع الخصوم غير الجارية	5157412181,26	5033090976,90	5238721667,28
أصول جارية				الخصوم الجارية			
مؤنات تقنية للتأمين	1994640771,08	1764377025,40	1860116426,43	التأمين الفني			
حسابات دائنة و وظائف مشابهة				عمليات المباشرة	28.056.471.642,76	28.282.768.208,72	28.551.918.146,88
المتتازلون و الدائنون	411561046,03	453128085,66	474479294,66	قبولات	157.946.214,06	161.540.198,81	196.191.293,55
المؤمنون، وسطاء التأمين و حسابات ملحقة	1628132110,69	2064971407,92	2712007716,00	ذمم دائنة و المرفقة			
حسابات دائنة أخرى	940236947,47	1471766263,46	1467329062,16	الوكلاء ، بيع و الحسابات ذات الصلة	883.176.564,09	1.661.316.235,72	1.072.123.162,47
ضرائب و ما شابهها	935386845,77	868544346,07	807718468,34	المؤمن و التأمين وسيط	373.875.544,13	423.516.557,43	478.188.763,65
حسابات دائنة و وظائف مشابهة أخرى	88322671,85	95938969,27	105425160,11				
متاحات و ما شابهها				الضرائب	1.267.245.442,63	2.087.444.127,99	1.448.334.908,96
توظيفات و أصول مالية أخرى	2013792713,54	675000000,00	157577978,00	مطلوبات أخرى	2.430.325.891,81	3.637.285.308,54	3.091.196.100,34

**للتأمين الفصل الثالث: مطابقة نسب و معايير الأداء المالي مع واقع الشركة الوطنية 109**

الخزينة	2342890410,58	2516243579,77	2065447164,54	المطلوبات النقدية	6.709.785,36	5.386.820,26	1.063.641,90
مجموع الأصول الجارية	10354963517,01	9909969677,55	9650101270,24	مجموع الخصوم الجارية	33.175.751.084,84	36.259.257.457,47	34.839.016.017,75
مجموع الأصول	64597547789,50	70281633679,76	70811087017,26	مجموع الخصوم	64.597.547.789,50	70.281.633.679,76	70.811.087.017,26

المصدر : الوثائق الداخلية للشركة الوطنية للتأمين

**جدول (03) الميزانية المالية المختصرة :**

البيان	2012	2013	2014	البيان	2012	2013	2014
الأصول الثابتة	54.242.584.272,49	60.371.664.002,21	61.160.985.747,02	الأموال الدائمة	31.421.796.704,66	34.022.376.222,29	35.972.070.999,51
الأصول المتداولة	10.354.963.517,01	9.909.969.677,55	9.650.101.270,24	الخصوم الجارية	33.175.751.084,84	36.259.257.457,47	34.839.016.017,75

الوحدة : الدينار الجزائري

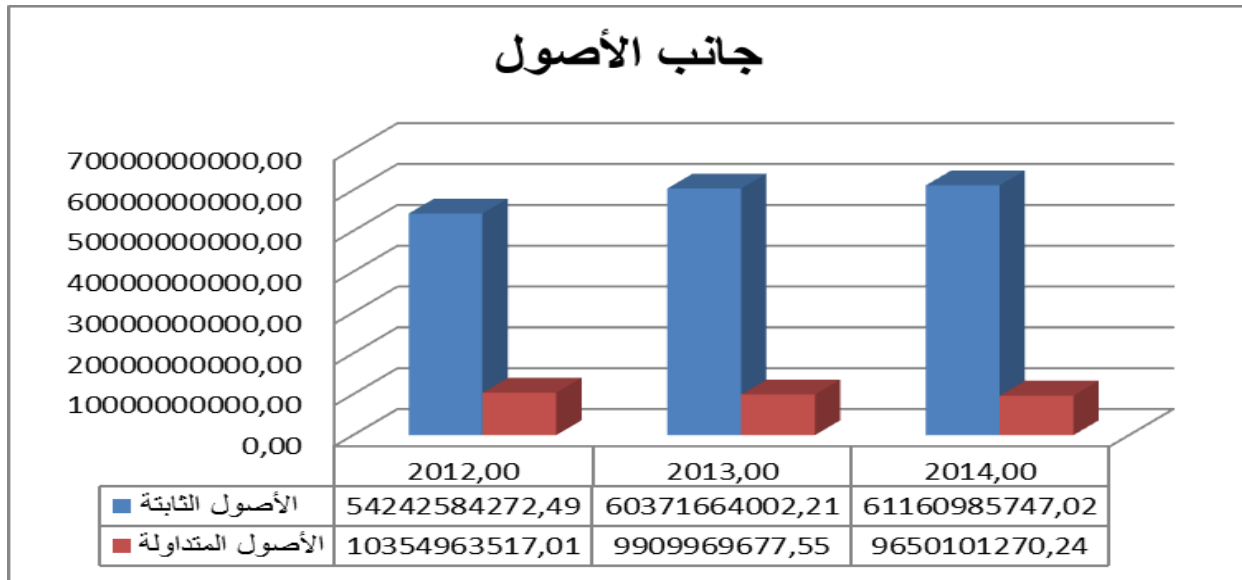
**إعداد جدول(04) الكتل المالية لكل من الأصول و الخصوم :**

البيان	2012	2013	2014	البيان	2012	2013	2014
الأصول الثابتة	83.94 %	%85.90	%86.37	الأموال الدائمة	48.64 %	%48.41	%50.80
الأصول المتداولة	% 16.03	%14.10	%13.63	الخصوم الجارية	% 51.36	% 51.59	%49.20
المجموع	%100	%100	%100	المجموع	%100	%100	%100

**التعليق :** نلاحظ أن النسب لكل من عناصر الأصول و الخصوم متقاربة إلى حد كبير خلال السنوات الثلاث التي شملتها الدراسة، و هذا يبين حالة الاستقرار المالي التي مرت بها الشركة.

**المطلب الثاني :** تحليل عناصر الميزانية للشركة الوطنية لتأمين SAA (2012 – 2014)

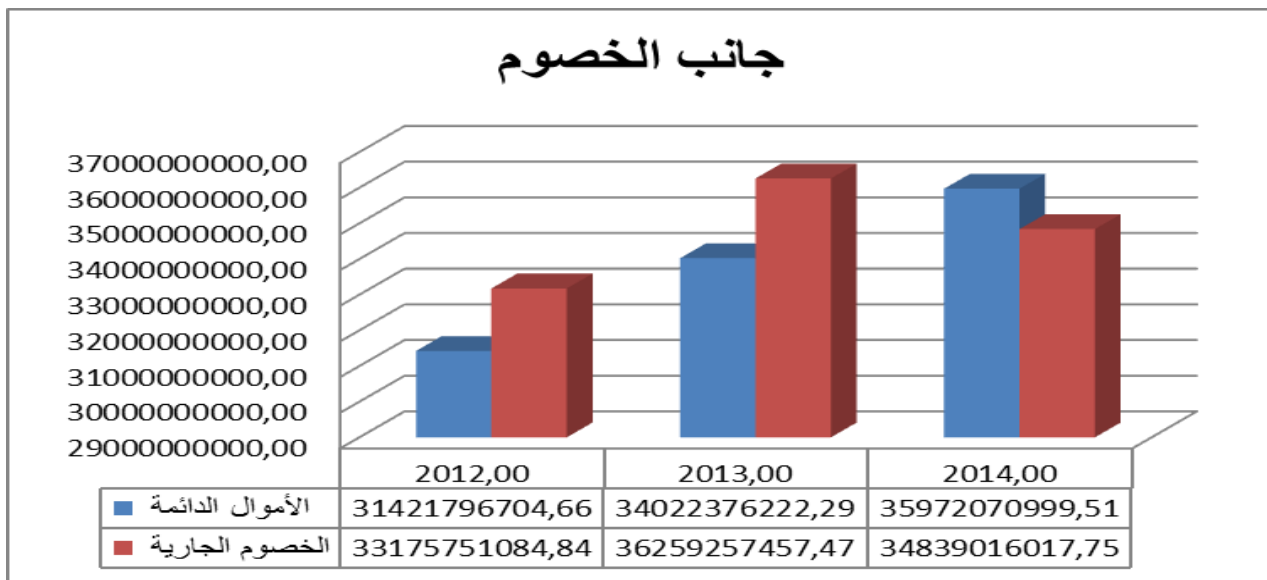
**1. دراسة عناصر الأصول:**



الشكل (09) جانب الأصول للميزانية المالية

المصدر: مخرجات EXCEL بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة للفترة (2012-2014)

2.دراسة عناصر الخصوم:



الشكل (10) جانب الخصوم للميزانية المالية

المصدر: مخرجات EXCEL بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة للفترة (2012-2014)



التعليق :

بالاعتماد على الشكل (01) و على الميزانية المالية يُلاحظ أن تطور عناصر الأصول بشكل موجب على مدى سنوات الدراسة إذ نجد أن الأصول الثابتة لها وزن نسبي أكبر من الأصول المتداولة مقارنة بإجمالي قيمة الأصول خلال السنوات الثلاث حيث نجد أن الأصول الثابتة في تزايد نسبي بحيث كانت النسبة سنة 2012 قد وصلت إلى 83.97% ثم تزايدت خلال السنتين الأخيرتين لتصل على التوالي إلى 85.89% و 86.37% أما فيما يخص الأصول المتداولة فكانت نسبتها تنخفض من سنة إلى أخرى و هذا الانخفاض راجع إلى انخفاض قيمة المخزونات و القيم الجاهزة و بالتالي ضعف نشاط المؤسسة بالإضافة إلى نقص السيولة .

يشكل جانب الخصوم مجموع الموارد المقابلة لأصول مالية ومادية والتي تملكها المؤسسة SAA، من خلال الشكل (02) والميزانية المالية المختصرة للمؤسسة يلاحظ أن تطور عناصر خصوم المؤسسة خلال سنوات الدراسة وما ، يمكن ملاحظته أن الأموال الدائمة متقاربة القيمة مقارنة بقيمة الديون قصيرة الأجل على طول فترة الدراسة ، كما أن الديون قصيرة الأجل و الأموال الدائمة اتبعنا سلوكا واحدا خلال فترة الدراسة و ذلك من خلال الزيادة المستمرة في قيمتهما . و يرجع هذا الارتفاع في قيمة الديون لارتفاع قيمة ديون الأخرى كحسابات ديون الاستثمار و العملاء.....، أما ارتفاع قيمة الأموال الدائمة راجعة للزيادة في رأس المال الاجتماعي خلال سنوات المدروسة بالإضافة إلى زيادة الاحتياطات بجميع أنواعها بالإضافة إلى الزيادة المستمرة في النتيجة الصافية و التي وضعت في نتائج رهن التخصيص .

### المبحث الثالث : دراسة المؤشرات المالية للشركة الوطنية للتأمين SAA

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة لتقييم أدائها من أهمها رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة.

### المطلب الأول : دراسة مؤشرات التوازن المالي للشركة الوطنية للتأمين SAA

#### 1. رأس المال العامل الدائم :

إن المبدأ المحاسبي العام المحقق في الميزانية تساوي الأصول مع الخصوم يفرض من الناحية المالية أن تكون الاستعمالات من مصادر محددة من الخصوم ، لأننا نجد في أعلى الميزانية المالية الأصول الثابتة التي لا يمكن تحويلها إلى سيولة إلا بعد فترة زمنية طويلة ، لذلك يستوجب تمويلها من الأموال الدائمة، بينما في أسفل الميزانية الديون التي تسدد في فترة زمنية قصيرة يجب أن تقابلها في الأصول العناصر القابلة للتحويل إلى سيولة في فترة زمنية قصيرة . و هذا ما نعني به التوازن المالي . إن كل من عناصر الأصول المتداولة و عناصر الديون القصيرة الأجل تختلف في المدة والقيمة ، فيمكن أن تكون الديون القصيرة الأجل تستحق التسديد في مدة زمنية أقصر من تاريخ تحقيق عناصر الأصول المتداولة ، أي أن المؤسسة قد تكون مطالبة بتسديد ديونها قبل تحصيل حقوقها ، و هذه الحالة تجعل المؤسسة في حالة صعبة تجاه دائئتها ، لذا فان حقوق المؤسسة في مجموعها يجب أن تكون مدة تحصيلها أقل من مدة استحقاق ديونها ، و لكن المشكل الآخر يطرحه المخزون الذي قد لا تتحكم في مدته المؤسسة و بالتالي يؤثر على التوازن المالي لها، ومن أجل تفادي ذلك يجب أن يكون لدى المؤسسة رأس مال عامل موجب.

و هذا ما سنحاول إبرازه و إظهاره من خلال حساب و دراسة و تحليل الرأس المال العامل الدائم للشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة (2012 – 2014) .

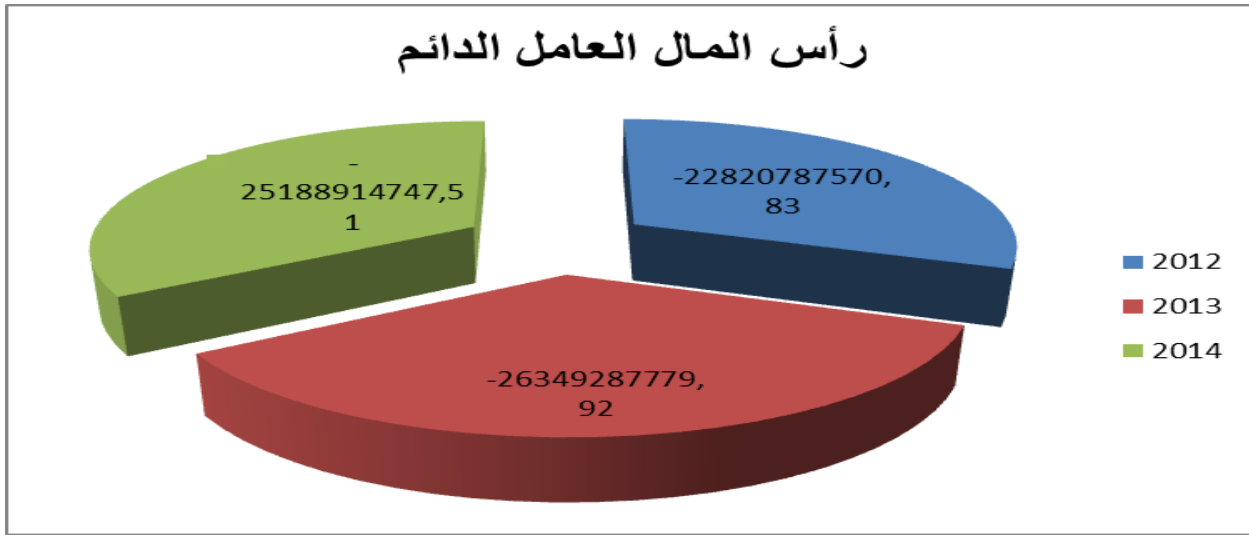
### 1.1. حساب الرأس المال العامل الدائم

الوحدة : الدينار الجزائري

جدول رقم (05) يمثل حساب الرأس المال العامل الدائم من إعداد الطالبة

البيان	2012	2013	2014
أموال الدائمة	31421796701.66	34022376222.29	35972070999.51
أصول الثابتة	54242584272.49	60371664002.21	61160985747.02
رأس المال العامل الدائم	-22820787570,83	-26349287779,92	-25188904747,51

### 2.1. دراسة تطور رأس المال العامل الدائم :



الشكل رقم (11) تطور رأس المال العامل الدائم خلال سنوات 2012-2013-2014

المصدر: مخرجات EXCEL بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة للفترة (2012-2014)

### 3.1. تحليل تطور رأس المال العامل الدائم:

و الذي يمثل ذلك الفائض المحقق من الأموال الدائمة بعد تمويل الأصول الثابتة، و يمثل الفرق بين الأموال الدائمة و الأصول الثابتة.

من خلال الجدول (06) يلاحظ أن رأس المال العامل خلال فترة الدراسة كان سالبا يعني أن الأموال الدائمة غير كافية لتغطية الأصول الثابتة لديها مع عدم وجود هامش أمان هذا ما يؤكد عدم سلامة المركز المالي على المدى القصير و المتوسط ، إذ نجد أن رأس المال

## للتأمين الفصل الثالث: مطابقة نسب و معايير الأداء المالي مع واقع الشركة الوطنية 113

العامل شهد انخفاضا خلال السنة الأولى اد بلغت قيمته 22820787570.83 - ليصل في السنة الموالية إلى 26349287779.92 - أما في السنة الأخيرة فقد بلغ 25188914747.51 - هذا الانخفاض راجع إلى نقص الأموال الدائمة من جهة و إلى ارتفاع الأصول الثابتة من جهة أخرى ، حيث أن التوازن المالي لم يتحسن مقارنة بين سنوات الدراسة و عليه يمكن القول أن المؤسسة لا تحترم قاعدة التوازن المالي خلال فترة الدراسة بالإضافة إلى تدبب في قيمة رأس المال العامل ، حيث أن هذا الانخفاض يشكل خطورة على المؤسسة لأنها لا تحقق هامش الأمان الذي يساعدها على تسديد جزء من ديونها قصيرة الأجل.

### 2. احتياج رأس المال العامل:

من أجل تقدير ملاءة و سيولة المؤسسة على المدى القصير فان رأس المال العامل وحده غير كاف لكي نقول أن المؤسسة حققت توازن مالي بين الاستخدامات والموارد، حيث يوجد توازنين يجب احترامهما حتى نحقق هيكله مالية جيدة أو ملائمة. وبالتالي يجب إجراء دراسة تكميلية والتي تتمثل في احتياجات رأس المال العامل.

و هذا ما سنحاول إبرازه و إظهاره من خلال حساب و دراسة و تحليل احتياج رأس المال العامل للشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة (2012 - 2014) .

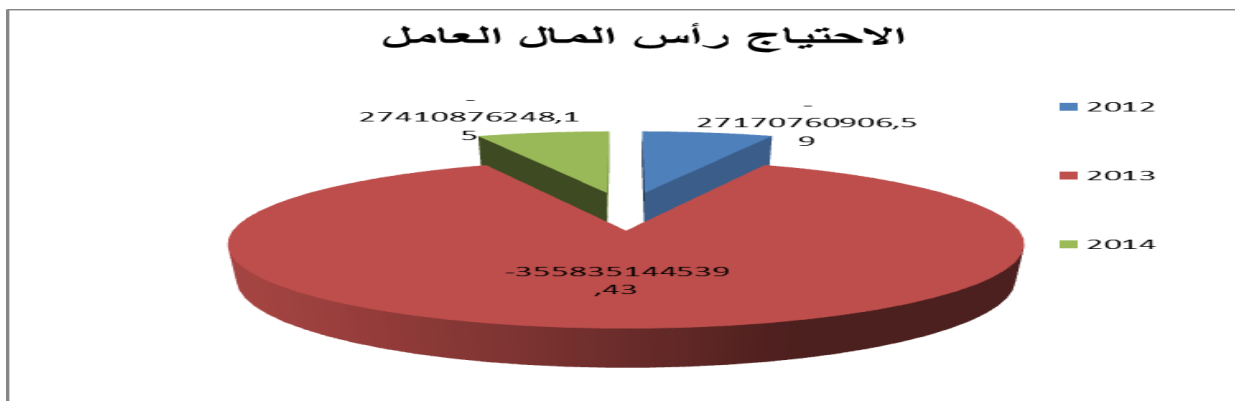
### 1.2 حساب الاحتياج رأس المال العامل :

الوحدة : الدينار الجزائري

جدول (06) يمثل حساب الاحتياج رأس المال العامل من إعداد الطالبة

البيان	2012	2013	2014
أصول متداولة - المتاحات	5998280392,89	6718726097,78	7427076127,70
ديون قصيرة الأجل - تسبيقات	33169041299,48	362553870637,21	34837952375,85
الاحتياج رأس المال العامل	-27170760906,60	-29535144539,43	-27410876248,15

### 2.2 دراسة تطور الاحتياج رأس المال العامل



الشكل رقم (12) تطور الاحتياج رأس المال العامل خلال سنوات 2012-2013-2014

المصدر: مخرجات EXCEL بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة للفترة (2012-2014)

3.2. تحليل تطور احتياج رأس المال العامل الدائم :

و الذي يمثل رأس المال الذي تحتاجه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق ديون قصيرة الأجل. يلاحظ من خلال الجدول (07) الذي يمثل تطور الاحتياج في رأس المال العامل الدائم للمؤسسة أنه كان سالبا خلال فترة الدراسة حيث بلغت قيمه خلال سنة 2012 إلى 27170760906.59- تم أصبح في السنتين الأخيرتين على التوالي ما يقدر ب 29535144539.43- و 27410876248.15- , ما يعني أن استخدامات الاستغلال للشركة أقل من الموارد أي أن الشركة ليست بحاجة إلى ديون جديدة للتمويل لأن الخصوم الجارية تغطي الاحتياجات المتعلقة بتمويل أصول الاستغلال ، و بالتالي ليست في حاجة لاستعمال الأصول غير الجارية ( رأس المال العامل ) من أجل تمويل الاحتياجات قصيرة الأجل.

3. الخزينة :

إن احتفاظ المؤسسة بخزينة أكثر من اللازم يجعل السيولة جامدة غير مستخدمة في دورة الاستغلال، وأن الاحتفاظ بالسيولة لغرض الوفاء يجرم المؤسسة من ميزة كسب مدينيها، لأن المؤسسات في السوق تتنافس من أجل كسب المزيد من العملاء بواسطة تسهيلات البيع، بينما نقص قيمة الخزينة معناه أن المؤسسة فضلت توظيف السيولة في دورة الاستغلال بدل إبقائها جامدة و بالتالي زيادة الربحية ، لكنها ضحت بالاحتفاظ بالوفاء بالديون المستحقة ، و قد ينتج عن هذا تبعات سلبية ، فكلما كانت الخزينة تقترب من الصفر بقيمة موجبة، و أكتفت المؤسسة بالسيولة اللازمة فقط كان مفضلا ، حيث توفيق بين السيولة الجاهزة في دورة الاستغلال و تسديد المستحقات التي انقضت أجلها.و هذا ما سنحاول إبرازه و إظهاره من خلال حساب و دراسة و تحليل الخزينة للشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة (2012 - 2014).

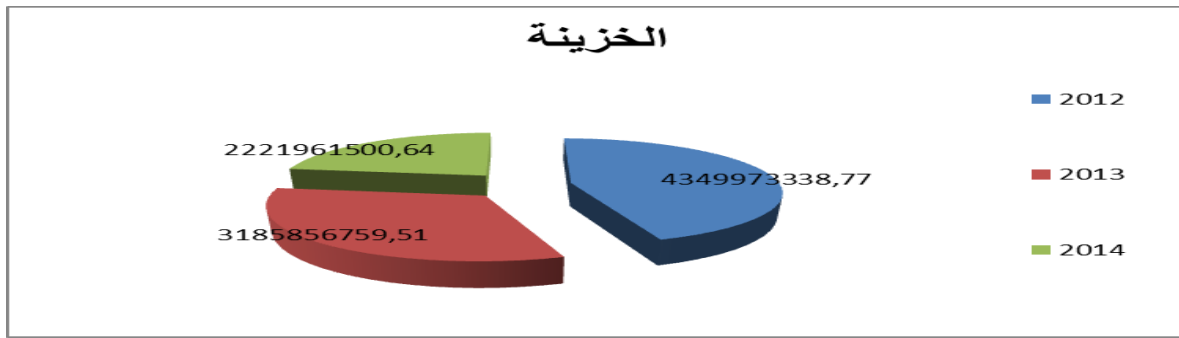
1.3. حساب للخزينة :

الجدول (07) يمثل حساب للخزينة من إعداد الطالبة

الوحدة : الدينار الجزائري

البيان	2012	2013	2014
رأس المال العامل الدائم	- 22820787570.83	-26349287779.92	- 25188914747.51
الاحتياج رأس المال العامل	- 27170760906.59	- 29535144539.43	- 27410876248.15
الخبزينة	4349973338,77	3185856759,51	2221961500,64

2.3. دراسة تطور الخزينة :



الشكل (13) تطور الخزينة (2012-2013-2014)

المصدر: مخرجات EXCEL بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة للفترة (2012-2014)

3.3. تحليل تطور الخزينة :

تعبّر عن القيم المالية التي يمكن أن تتصرف فيها المؤسسة لدورة معينة، إن الخزينة تمثل الفرق بين رأسمال العامل و الاحتياج في رأس المال العامل أو بين المتاحات و التسيّقات و هنا تعكس الخزينة التوازن المالي من عدمه .

و ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول (08) أن رصيد الخزينة في المؤسسة موجب خلال فترة الدراسة فقد بلغت الخزينة على التوالي خلال الثلاث سنوات ما قيمته إلى 434,997,333,76 ، و 318,585,675,51 ، و 222,196,150,64 رغم أننا نلاحظ انخفاض في الخزينة من سنة إلى أخرى دليل على انخفاض في قيم الجاهزة إلا أن القيمة الموجبة للخزينة تدل على وجود توازن مالي بين رأس المال العامل من جهة و الاحتياج في رأس المال العامل من جهة أخرى مما يوحي بتوفر السيولة النقدية للمؤسسة على طول فترة الدراسة و بناء على كل هذه الاستنتاجات يستلزم على المؤسسة أن تزيد من السيولة و هذا لتغطية أي عجز قد يواجهه المؤسسة على المدى القصير و المتوسط.

المبحث الثالث : دراسة المؤشرات المالية للشركة الوطنية للتأمين

الربحية هي هدف أساسي للمؤسسة ، و هي أداة لقياس الأداء و كفاءة القرارات المتخذة من طرف المؤسسة أي اتخاذ القرارات الرشيدة بهدف تحقيق أفضل عائد ، و تحقيق هذا الهدف يتم من خلال قرار الاستثمار و المتعلق بكيفية استخدام المؤسسة للموارد المتاحة لها، و قرار التمويل المتعلق بكيفية اختيار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمؤسسة ، تعتبر الربحية مصطلح نسبي، يعبر عن العلاقة النسبية التي تربط الأرباح برقم الأعمال في المؤسسة الاقتصادية.

كما تعتبر المردودية من الأهداف الأساسية التي ترسمها المؤسسة و توجه الموارد لتحقيقها ، فهي بمثابة هدف كلي للمؤسسة، والمردودية كمفهوم عام يدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة ، و الوسائل التي تستعملها المؤسسة تمثل في رأس المال الاقتصادي ، وهذا يعكس المردودية الاقتصادية و رأس المال الخاص و هذا يعكس المردودية المالية . فحسب نوع النتيجة و الوسائل المستخدمة يتحدد نوع المردودية، وبصفة عامة اهتمام المؤسسة ينصب على المردودية المالية و الاقتصادية.

المطلب الأول : المردودية

1. المردودية المالية :

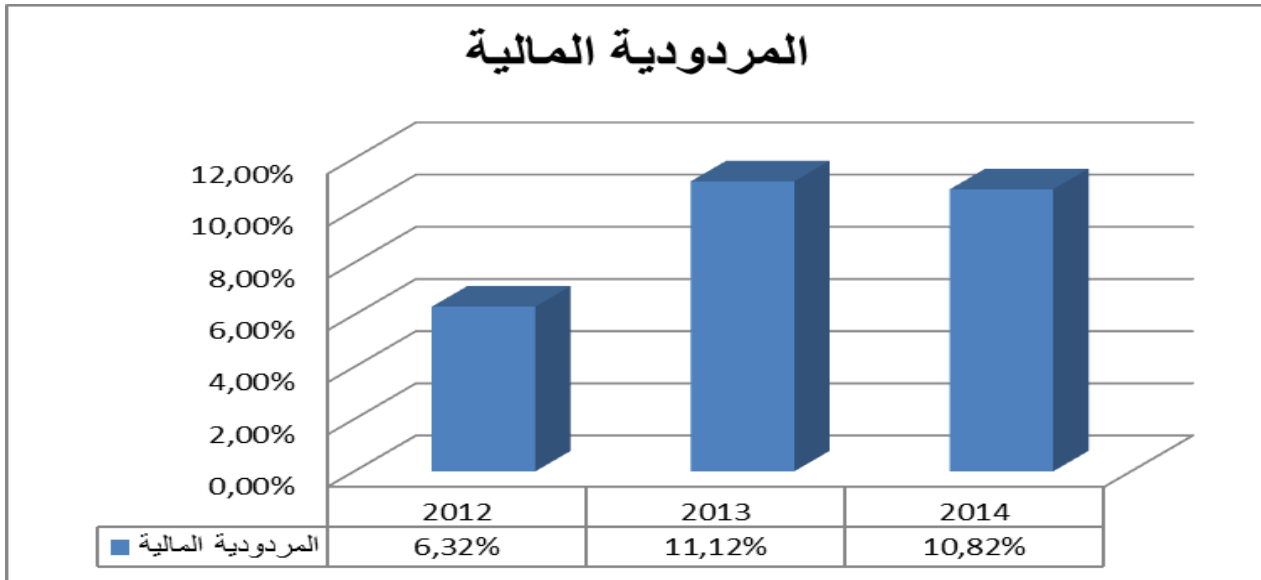
1.1. حساب المردودية المالية

جدول (08) يمثل حساب المردودية المالية من إعداد الطالبة

الوحدة : الدينار الجزائري

البيان	2012	2013	2014
نتيجة الصافية	1658996832,34	3224900721,99	3324294621,84
أموال الخاصة	26264384523,40	28989285245,39	30733349332,23
المردودية المالية	%6,32	%11,12	%10,82

2.1. دراسة تطور المردودية المالية :



الشكل (14) تطور المردودية المالية خلال سنوات 2014-2013-2012

المصدر: مخرجات EXCEL بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة للفترة (2012-2014)

### 3.1. تحليل تطور المردودية المالية :

تعتبر عن العلاقة بين النتيجة التي حققتها المؤسسة و الأموال الخاصة ، فهي تقيس العائد المالي المتحقق من استثمار أموال أصحاب المؤسسة و ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول (09) بلغت المردودية المالية سنة 2012 نسبة 6.31 % ، هذا يعني أن الدينار الواحد الذي يستثمره أصحاب رأس المال في المؤسسة يولد ربح قدره 6.31 دج أما في سنة 2013 فقد شهدت المردودية ارتفاعا قارب ضعف نسبة السنة الفارطة و قد قدرت ب 11.13 % ، أما فيما يخص سنة 2014 فقد عرفت انخفاض طفيف نسبي قدر ب 10.81 % .

### 2. المردودية الاقتصادية :

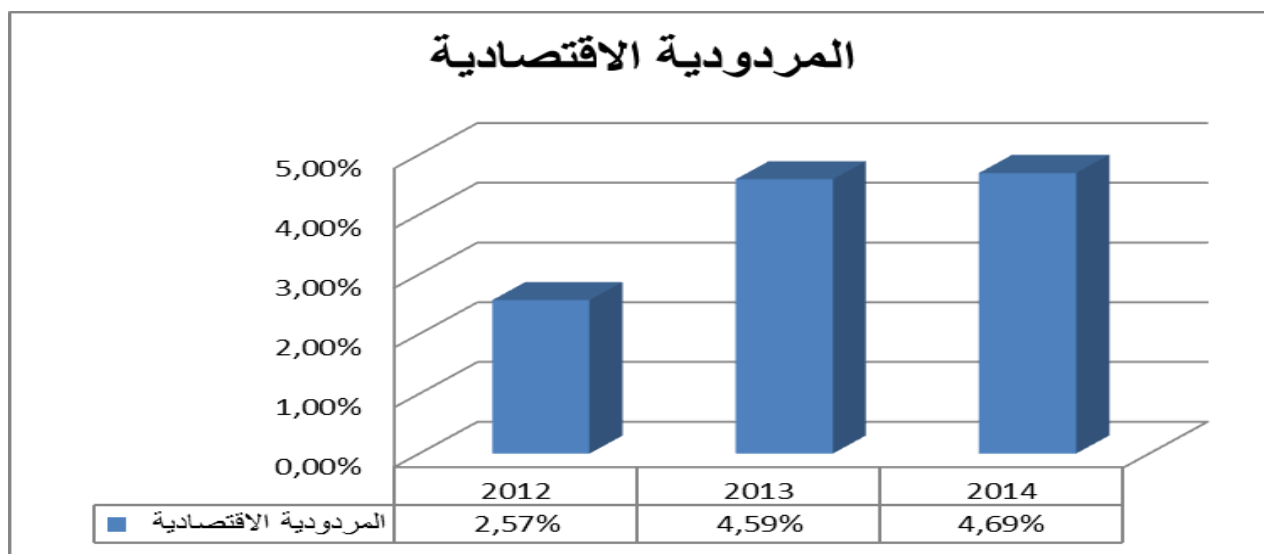
#### 1.2. حساب المردودية الاقتصادية :

جدول (09) يمثل حساب المردودية الاقتصادية من إعداد الطالبة

الوحدة : الدينار الجزائري

	2012	2013	2014
نتيجة الصافية	1658996832,34	3224900721,99	3324294621,84
مجموع الأصول	64597547789,50	70281633679,76	70811087017,26
المردودية الاقتصادية	%2,57	%4,59	%4,69

2.2. دراسة تطور المردودية الاقتصادية :



الشكل (15) تطور المردودية الاقتصادية خلال سنوات 2012-2013-2014

المصدر: مخرجات EXCEL بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة للفترة (2012-2014)

3.2. تحليل تطور المردودية الاقتصادية :

تعتبر نسبة مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال أي حساب كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة الاستغلال .

من الجدول (10) نلاحظ أن هناك ارتفاع في نسبة المردودية الاقتصادية خلال سنوات الدراسة ، حيث بلغت سنة 2012 نسبة 2.56 % و هي تمثل اصغر نسبة حققتها المؤسسة خلال السنوات الثلاث هذه النسبة تعني أن المؤسسة تولد 2.56 دج من كل دينار واحد تستثمره و بعد ذلك فقد شهدت ارتفاع في نسبة المردودية الاقتصادية خلال سنتين 2013 و 2014 لتصل على التوالي 4.58 % و 4.69 % إذ و بهذا الارتفاع الذي عرفته نسبة المردودية الاقتصادية خلال السنتين الأخيرتين إن دل فهو يدل على انخفاض التكاليف و قدرة المسيرين في التحكم فيها .

المطلب الثاني : نسب السيولة :

تستخدم نسب السيولة كأداة لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة، حيث تقف هذه النسب على مدى مقدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسايرة استحقاقية الديون القصيرة الأجل . حيث يمثل تحليل سيولة المؤسسة مؤشرا مهما لتقييم أدائها المالي ، و قدرتها على مواجهة التزاماتها العاجلة و ديونها المالية المستحقة من خلال تحديد مقدار ما يتوفر لديها من نقد سائل ، ومن أصول قابلة للتحويل إلى نقد في مدة زمنية قصيرة وبأقل خسارة ممكنة قياسا بتكلفة شرائها، كما يستخدم تحليل السيولة كأداة لمعرفة مقدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها الجارية بموجوداتها المتداولة ، و تعتبر السيولة المحور الأساسي في كل سياسة مالية ، إذ يمكن أن يؤدي الأمر إلى تصفية المؤسسة إذا لم



**التأمين الفصل الثالث: مطابقة نسب و معايير الأداء المالي مع واقع الشركة الوطنية 119**

تستطع مواجهة ديونها الفورية حتى وان كانت تحقق أرباحا عالية في الأجل الطويل ، ولقياس ذلك نقوم بحساب أهم النسب التي يعتمد عليها .

جدول (10) يمثل حساب نسب السيولة من إعداد الطالبة

النسب	طريقة الحساب	2012	2013	2014
نسبة السيولة العامة	$\frac{\text{أصول متداولة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$	0,31	0,27	0,28
نسبة السيولة المختصرة	$\frac{\text{(أصول غير جارية + متاحات)}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$	1,77	1,75	1,82
نسبة السيولة الفورية	$\frac{\text{متاحات}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$	0,131	0,088	0,064

المصدر: نسب السيولة من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية للسنوات الثلاث .

**1. نسبة السيولة العامة :**

تعبر هذه النسبة عن مقارنة الأصول قصيرة الأجل مع الخصوم قصيرة الأجل

**1.1. حساب نسبة السيولة العامة**

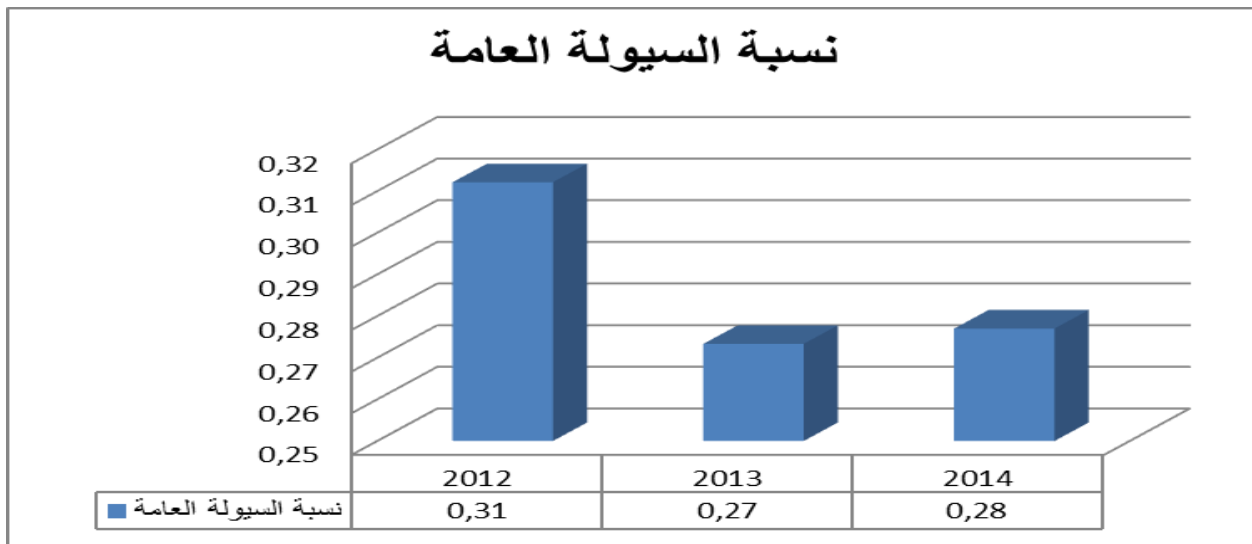
جدول (11) يمثل حساب نسبة السيولة العامة من إعداد الطالبة

الوحدة : الدينار الجزائري

البيان	2012	2013	2014
أصول متداولة	10354963517,01	9909969677,55	9650101270,24
ديون قصيرة الأجل	33175751084,84	36259257457,47	34839016017,75
نسبة السيولة العامة	<b>0,31</b>	<b>0,27</b>	<b>0,28</b>

المصدر: نسب السيولة من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية للسنوات الثلاث

**2.1. دراسة تطور نسبة السيولة العامة :**



الشكل (16) تطور نسبة السيولة العامة خلال سنوات 2012-2013-2014

المصدر: مخرجات EXCEL بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة للفترة (2012-2014)

### 3.1. تحليل تطور السيولة العامة:

خلال السنوات الثلاث كانت نسبة سيولة رأس المال العامل أقل من الواحد، ما يعني أن الأصول المتداولة لا يمكنها تغطية الديون قصيرة الأجل أي أن المؤسسة في حالة سيئة.

الحلول الواجب اتخاذها: مراجعة الهيكل المالي عن طريق:

- زيادة الديون طويلة الأجل.
- رفع رأس المال الخاص.
- تخفيض الديون قصيرة الأجل.
- زيادة الأصول المتداولة.

### 2. نسبة السيولة المختصرة:

توضح لنا مدى قدرة المؤسسة على تغطية الديون قصيرة الأجل انطلاقا من حقوقها دون اللجوء إلى بيع مخزوناتنا

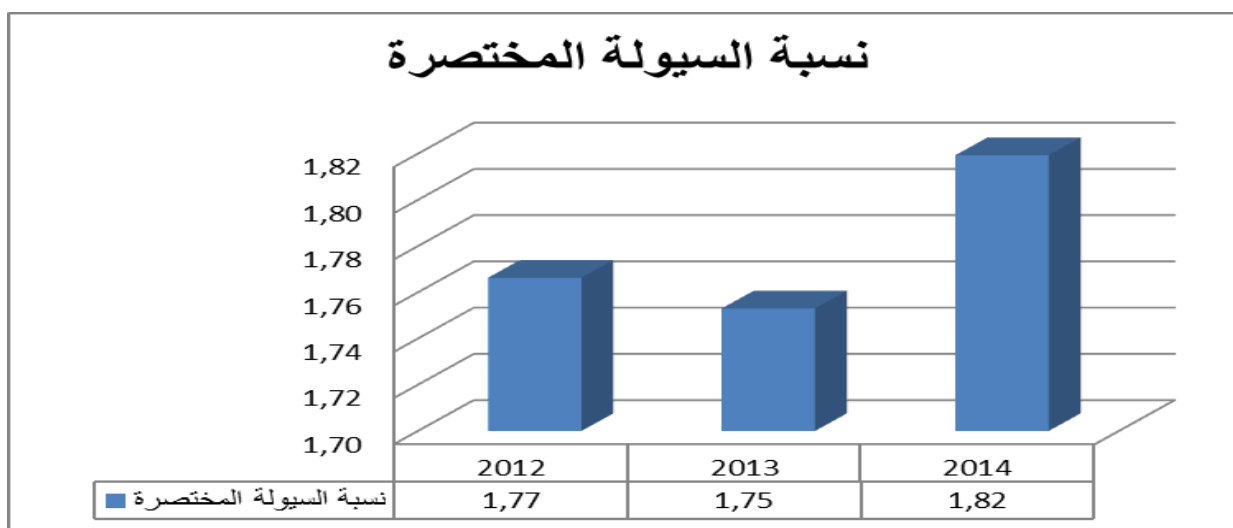
### 1.2. حساب نسبة السيولة المختصرة

جدول (12) يمثل حساب نسبة السيولة المختصرة من إعداد الطالبة

البيان	2012	2013	2014
غير (متاحات+أصول جارية)	58599267396,61	63562907581,98	63384010889,56
ديون قصيرة الأجل	33175751084,84	36259257457,47	34839016017,75
نسبة السيولة المختصرة	1,77	1,75	1,82

المصدر: نسب السيولة من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية للسنوات الثلاث

## 2.2. دراسة تطور نسبة السيولة المختصرة



الشكل (17) تطور نسبة السيولة المختصرة خلال سنوات 2012-2013-2014

المصدر: مخرجات EXCEL بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة للفترة (2012-2014)

## 3.2. تحليل تطور نسبة الخزينة العامة (السيولة المختصرة):

هي نسبة مرتفعة جدا و هذا طيلة السنوات الثلاث التي شملتها الدراسة بل و ارتفعت أكثر سنة 2014 و هو مؤشر سيع يدل على عدم كفاءة استخدام المؤسسة لمواردها ( الحد الأقصى لهذه النسبة هو 0,5).

الحلول الواجب اتخاذها : تتمثل في استبدال الأصول غير الجارية بأخرى تطول مدة تحويلها إلى متاحات عن تلك المتوفرة حاليا.

## 3. نسبة السيولة الفورية

تعتبر نسبة السيولة الجاهزة (الفورية) أكثر النسب صرامة لتقييم أداء المؤسسات من ناحية السيولة ، حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها فقط، دون اللجوء إلى كل قيمة غير

جاهزة (غير فورية) ، لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحويل المخزون إلى سيولة جاهزة ( فورية) كما يصعب عليها تحويل القيم غير الجاهزة ( غير فورية ) إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها في السوق.

### 1.3. حساب نسبة السيولة الفورية

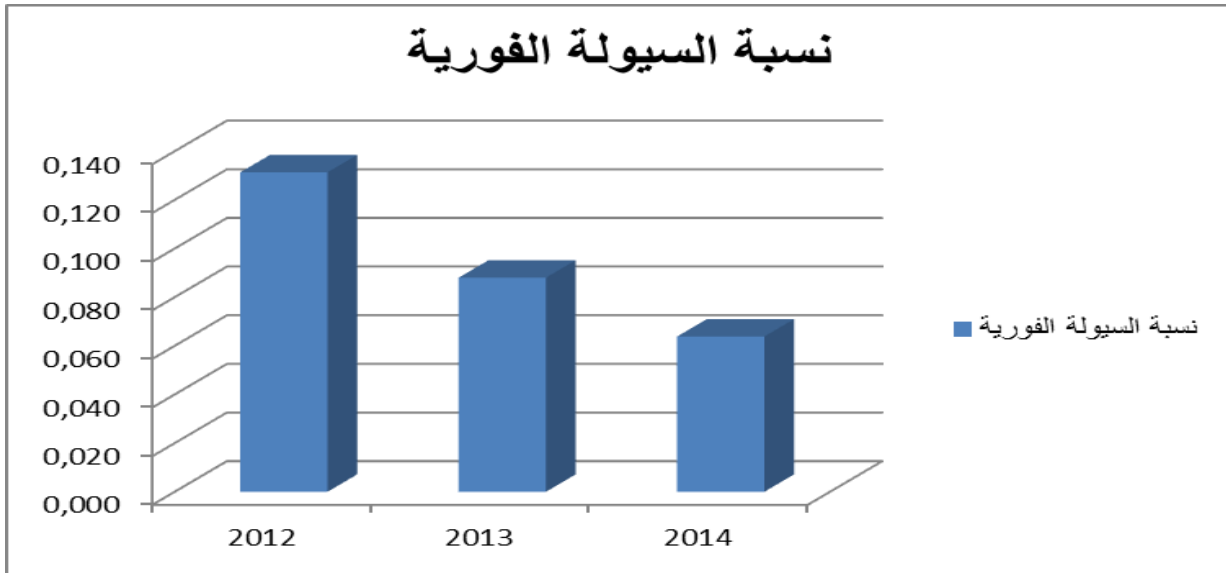
جدول (13) يمثل حساب نسبة السيولة الفورية من إعداد الطالبة

الوحدة : الدينار الجزائري

البيان	2012	2013	2014
متاحات	4356683124,12	3191243579,77	2223025142,54
ديون قصيرة الأجل	33175751084,84	36259257457,47	34839016017,75
نسبة السيولة الفورية	0,131	0,088	0,064

المصدر: نسب السيولة من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية للسنوات الثلاث

### 2.3. دراسة تطور نسبة السيولة الفورية



الشكل (18) تطور نسبة السيولة الفورية خلال سنوات 2012-2013-2014

المصدر: مخرجات EXCEL بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة للفترة (2012-2014)

### 3.3. تحليل تطور نسبة السيولة الحالية (الفورية):

كانت نسبة السيولة الفورية خلال فترة الدراسة أقل من الواحد و هي نسب عقلانية حيث أن المؤسسة يجب أن لا تترك أموال سائلة بدون استعمال و هذا من أجل تحقيق العائد.

الحلول الواجب اتخاذها: نلاحظ أن النسبة تناقصت سنتي 2013 و 2014 و من أجل رفعها يجب:

- تقليص مدة تحويل القيم غير الجاهزة إلى متاحات.
- زيادة مدة استحقاق الديون قصيرة الأجل.

#### المطلب الثاني : نسب التمويل

تقيس نسب التمويل درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها . و يكتسب المدى الذي تذهب إليه المؤسسة في الاقتراض أهمية خاصة من جوانب عديدة أهمها التأثير على كل من العائد و الخطر . إذ أن التمويل باستخدام الاقتراض قد يؤدي إلى زيادة ربحية المؤسسة مقارنة بالتمويل عن طريق أموال الملكية ، حيث يسمح بخضم فوائد القروض من وعاء الضريبة على الدخل . غير أنه من ناحية أخرى ثمة مخاطر تكتنف تزايد الاعتماد على القروض في تمويل أنشطة المؤسسة تتمثل في احتمال عدم قدرة المؤسسة على تسديد القروض و فوائدها الأمر الذي قد يؤدي إلى إفلاس المؤسسة ، ونتيجة لما سبق تكتسب نسب التمويل أهمية خاصة لكل الأطراف المعنية بالمؤسسة . فهي تم الملاك من حيث أن ارتفاعها قد يؤدي إلى زيادة أرباحهم ، غير أن تزايدها بشكل غير طبيعي قد يسبب للملاك قلقا نتيجة للمخاطر التي تصاحب عملية الاقتراض ، و من ناحية أخرى يهتم مقرضوها بهذه النسب لأنها تعطي لهم دلائل قوية على قدرة المؤسسة على سداد ديونها في أجالها المحددة ، وعلى ضوء ذلك يقررون إقراض المؤسسة من عدمه.

و لغرض تقييم الأداء المرتبط بمدى اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل المقترضة ، فإن المحلل المالي يلجأ إلى العديد من المؤشرات المالية.

#### جدول (14) يمثل حساب نسب التمويل من إعداد الطالبة

النسب	طريقة الحساب	2012	2013	2014
نسبة التمويل الدائم	$\frac{\text{أموال دائمة}}{\text{أصول ثابتة}}$	0,57	0,56	0,58
نسبة التمويل الخاص	$\frac{\text{أموال خاصة}}{\text{أصول ثابتة}}$	0,47	0,48	0,47
نسبة الاستقلالية المالية	$\frac{\text{أموال خاصة}}{\text{مجموع الخصوم}}$	0,4	0,41	0,43

المصدر: جدول نسب التمويل (14) من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية للسنوات الثلاث

## 1. نسبة التمويل الدائم

تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة ، فإذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد الصحيح، فإن رأس المال العامل يكون سالبا ، و هذا ما يدل على أن جزء من الأصول الثابتة ممول عن طريق القروض القصيرة الأجل ، أما إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة.

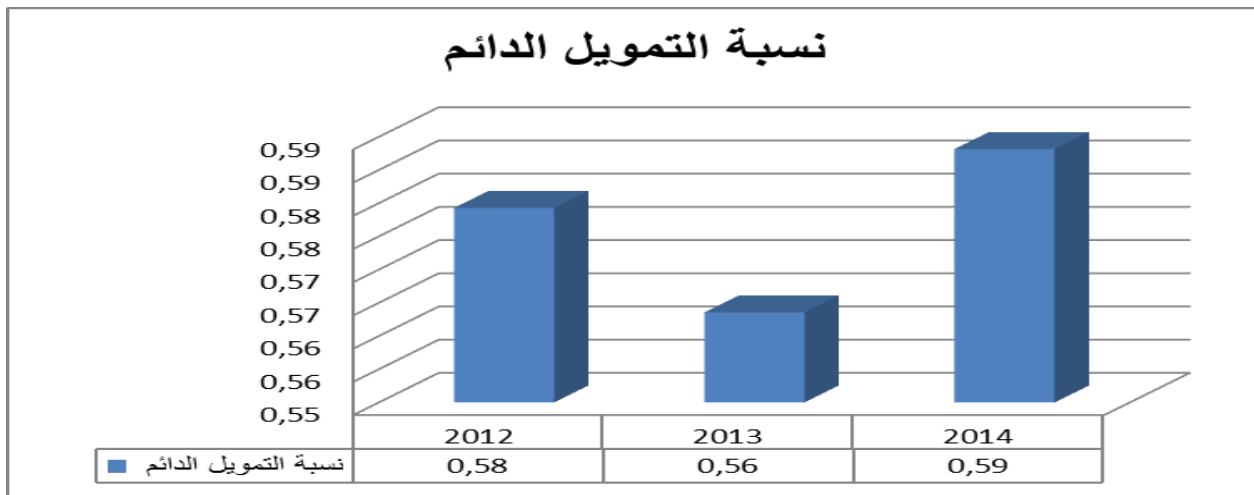
### 1.1. حساب نسبة التمويل الدائم

جدول (15) يمثل حساب نسبة التمويل الدائم من إعداد الطالبة

الوحدة الدينار الجزائري

البيان	2012	2013	2014
أموال دائمة	31421796704,66	34022376222,29	35972070999,51
صول ثابتة	54242584272,49	60371664002,21	61160985747,02
نسبة التمويل الدائم	0,58	0,56	0,59

### 2.1. دراسة تطور نسبة التمويل الدائم



الشكل (19) تطور نسبة التمويل الدائم خلال سنوات 2012-2013-2014

المصدر: مخرجات EXCEL بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة للفترة (2012-2014)

### 3.1. تحليل تطور نسبة التمويل الدائم

نلاحظ أن هذه النسبة ثابتة خلال السنوات الثلاث و هي أقل من الواحد معناه أن الديون قصيرة الأجل تساهم في تمويل القيم الثابتة و هي وضعية مالية صعبة و غير مرغوب فيها.

الحلول المقترحة: زيادة الأموال الدائمة عن طريق:

- زيادة الأموال الخاصة.
  - زيادة الديون طويلة الأجل.
- و هذا من أجل أن تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة.

### 2. نسبة التمويل الخاص

تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة ، أي قدرة أموال المساهمين و ما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة، وكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كلما دل ذلك على أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذلك .

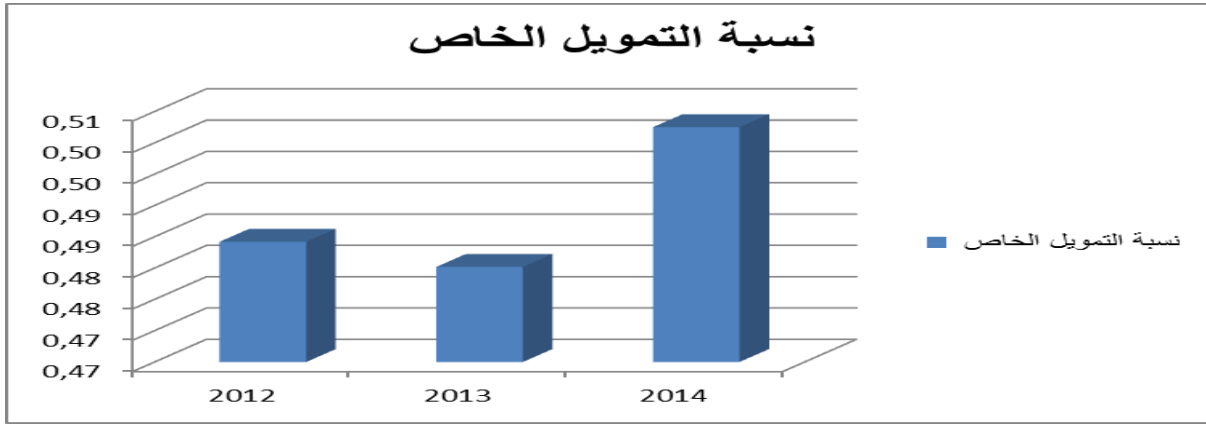
### 1.2. حساب نسبة التمويل الخاص

جدول (16) يمثل حساب نسبة التمويل الخاص من إعداد الطالبة

الوحدة الدينار الجزائري

	2012	2013	2014
أموال خاصة	26264384523,40	28989285245,39	30733349332,23
أصول ثابتة	54242584272,49	60371664002,21	61160985747,02
نسبة التمويل الخاص	0,48	0,48	0,50

### 2.2. دراسة تطور نسبة التمويل الخاص



الشكل (20) تطور نسبة التمويل الخاص خلال سنوات 2012-2013-2014

المصدر: مخرجات EXCEL بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة للفترة (2012-2014)

### 3.2. تحليل تطور نسبة التمويل الخاص

النسبة ثابتة خلال سنتي 2012 و 2013 و هي أقل من الواحد، و نسبة التمويل الخاص و إن ارتفعت ارتفاعا طفيفا سنة 2014 بنسبة 0.02% إلا أن الأموال الخاصة لا يمكنها تغطي بشكل كلي الأصول الثابتة لذا يجب:

- زيادة الأموال الخاصة.
- الاعتماد على الديون طويلة الأجل

### 3. نسبة الاستقلالية المالية

#### 1.3 حساب نسبة الاستقلالية المالية

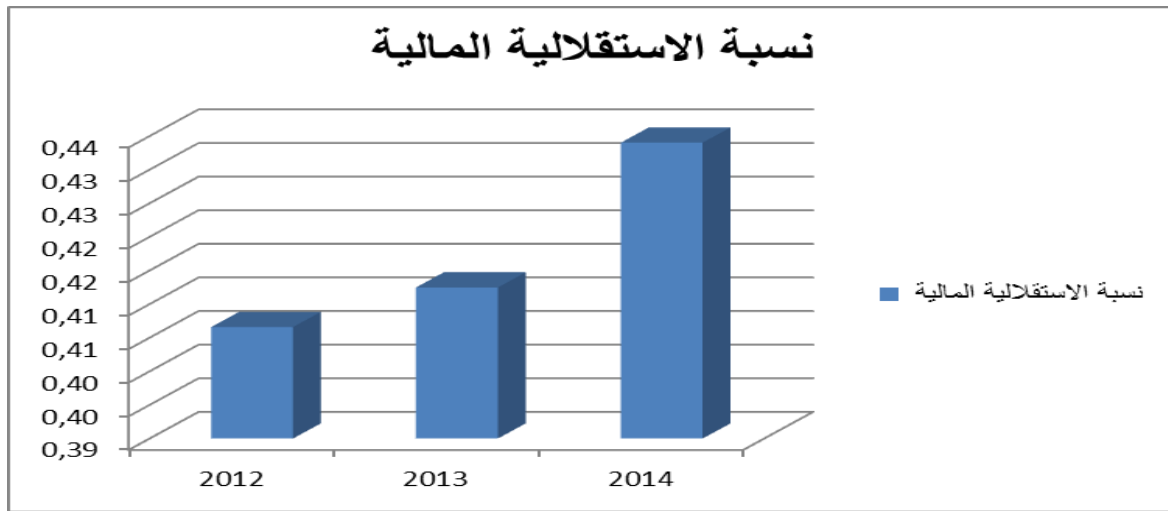
جدول (17) يمثل حساب نسبة الاستقلالية المالية من إعداد الطالبة

الوحدة : الدينار الجزائري

البيان	2012	2013	2014
أموال خاصة	26264384523,40	28989285245,39	30733349332,23
مجموع الخصوم	64597547789,50	70281633679,76	70811087017,26
نسبة الاستقلالية المالية	0,41	0,41	0,43

#### 2.3. دراسة تطور نسبة الاستقلالية المالية





الشكل (21) تطور نسبة الاستقلالية المالية خلال سنوات 2012-2013-2014

المصدر: مخرجات EXCEL بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة للفترة (2012-2014)

### 3.3. تحليل تطور نسبة الاستقلالية المالية

نسبة الاستقلالية المالية تشير إلى مدى تغطية الأموال الخاصة لمجموع الخصوم و هي تقريبا ثابتة خلال السنوات الثلاث و مقارنة للقيمة النموذجية المطلوبة (0,5) و و هذا ما يدل على اعتماد الشركة على نفسها في تغطية استخداماتها.

**الحلول المقترحة :** المحافظة على النسبة الحالية أو تحسينها و بزيادة قيمة رؤوس الأموال الخاصة و هذا يتحقق عن طريق:

- الزيادة في قيمة النتيجة الصافية.
- الرفع من احتياطات الشركة.
- العمل على تخفيض قيمة استخدامات الشركة.

### خاتمة الفصل الثالث :

كنتيجة يمكن استخلاصها من الدراسة التطبيقية و التحليلية للشركة الوطنية للتأمين و إعادة التأمين SAA يمكن القول بأنها من أهم و أكبر الشركات الرائدة في مجال التأمين و إعادة التأمين في الجزائر ، فيما يخص الهيكل المالي للشركة فهو هيكل مالي عادي يناسب طبيعة نشاطها التأميني الخدمي، كما أنها تمتاز بخزينة جيدة و محاسبة فعالة و إيجابية من خلال النتائج المحققة خلال الثلاث سنوات التي شملتها الدراسة.

هذا عن الإيجابيات، أما السلبيات فتمثلت في:

- نسب المردودية منخفضة جدا و هذا راجع إلى طبيعة نشاط الشركة (تأميني خدمي) هذا من جهة، و من جهة ثانية عدم فعالية السياسة المالية بسبب عدم التحكم في الأعباء الأمر الذي أدى إلى انخفاض نسب المردودية.
- نسبة السيولة العامة منخفضة يقابلها ارتفاع كبير في نسبة الخزينة العامة.

## للتأمين الفصل الثالث: مطابقة نسب و معايير الأداء المالي مع واقع الشركة الوطنية 128

و رغم هذه السلبيات ، تبقى الشركة الجزائرية للتأمين من أعرق مؤسسات التأمين في الجزائر و هذا بخيرتها الطويلة في هذا المجال، و كذا سمعتها على الصعيدين الوطني و الدولي.

---

الخاتمة العامة

يعتبر تقييم أداء المؤسسة أمراً ضرورياً ، والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة، ولقد اخترنا في بحثنا هذا أحد أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء داخل المؤسسة، والتي تخص الجانب المالي ألا وهو التحليل المالي والذي يعد الأداة التي يستطيع المقيم من خلالها تشخيص السياسة المالية المتبعة، وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة و اتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة وبالتالي الأداء الكلي لها، والذي يفترض أن يتسم بالكفاءة والفعالية حتى يتسنى لها البقاء والاستمرار، و لا يتأتى لها ذلك إلا باعتمادها على أدوات التسيير الحديثة معتمدة على القياس و التقييم المالي الدوري لمراقبة أدائها المالي.

وقد تم خلال هذا البحث التركيز على الجانب المالي والمحاسبي، واخترنا التحليل المالي كوسيلة لتقييم الأداء، كما تمثل المرآة التي تظهر من خلالها المؤسسة أمام كل المتعاملين معها، ومن الطبيعي عدم الاكتفاء بالجانب المالي والمحاسبي وحده كمؤشر قادر على الحكم على الأداء الكلي للمؤسسة كون أداء المؤسسة ناتج عن تركيبة من الأنشطة و الجهود المبذولة وفق سياسة معينة متعددة الأبعاد (اجتماعية، اقتصادية، قانونية...)، إلا أن البعد المالي يحتل الصدارة خاصة في مثل هذه الدراسات، لأن عملية تقييم الأداء يسعى من خلالها المقيم للكشف عن أسباب الضعف في المؤسسة ومحاولة مساعدتها للخروج منها وتفاديها في المستقبل، وبما أن أغلب المؤسسات تشكو من نقص أو تدهور في الأداء لذا أصبح من الضروري على المحللين الماليين توجيه الاهتمام مباشرة لدراسة وتحليل الوضعية المالية، انطلاقاً من الوثائق المحاسبية المتوفرة داخل المؤسسة كون هذه الأخيرة مرآتها الحقيقية.

لقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول ، الجانب النظري يحتوي على فصلين الأول يستعرض الإطار العام و ماهية التأمين أما الفصل الثاني فقد تمت دراسة الأداء المالي بصورة عامة و طرق التقييم و القياس للأداء المالي من خلال تحليل نسب التوازن المالي مع النسب المالية أما فيما يتعلق بالجانب التطبيقي فقد تم تقديم المؤسسة محل الدراسة مع محاولة إسقاط الجانب النظري في الميدان التطبيقي . من خلال محاولة إسقاط الدراسة النظرية على الشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة الممتدة ما بين 2012 إلى 2014 توصلنا إلى استنتاج مجموعة من النتائج ، و المتمثلة فيما يلي :

- هناك تأثير سلبي على الوضعية المالية على المدى القصير بالنسبة لرأس المال العامل ، هذ ما يدل على عدم سلامة المركز المالي للمؤسسة على المدى القصير أي أن المؤسسة ليس باستطاعتها تغطية استخداماتها الثابتة بواسطة أموالها الدائمة.
- أما الاحتياج في رأس المال العامل فقد كان سالباً باعتبار أن الموارد أكبر من الاستخدامات لدورة الاستغلال مما يدل على أن النشاط ضعيف و أن المؤسسة لا تستغل الفوائض المالية .
- رصيد الخزينة للمؤسسة خلال فترة الدراسة موجب ، هذا ما يدل على وجود توازن مالي بين رأس المال العامل من جهة و الاحتياج في رأس المال العامل من جهة أخرى.
- من خلال نسب التمويل نجد أنها أقل من واحد تبين أن المؤسسة مثقلة بالديون ، و الدليل على أنها غير قادرة على تمويل استخداماتها من خلال ما تملكه من أموال .
- نسبة السيولة العامة منخفضة يقابلها ارتفاع كبير في نسبة الخزينة العامة.

- نسب المردودية منخفضة جدا و هذا راجع إلى طبيعة نشاط الشركة (تأميني خدمي) هذا من جهة، و من جهة ثانية عدم فعالية السياسة المالية بسبب عدم التحكم في الأعباء الأمر الذي أدى إلى انخفاض نسب المردودية.

#### اختبار الفرضيات :

و بعد التطرق إلى أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية للشركة الوطنية للتأمين و بالضبط المديرية الجهوية للشركة الوطنية للتأمين بموزاية لولاية البليدة يمكن معرفة مدى تحقق الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة :

**الفرضية الأولى :** وجدنا أن الدور الذي يلعبه كل من التأمين و شركات التأمين في توازن سوق التأمين هو دور مهم و فعال إلى حد كبير ، و هذه الأخير بدورها تلعب دورا هاما في الحياة الاقتصادية فهي تساهم في عملية بناء الاقتصاد و تطوره.

**الفرضيتين الثانية و الثالثة :** إن تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة و شركات التأمين بصفة خاصة في ضوء التحليل المالي يسمح بتحديد المشاكل التي تعاني منها ، و بالتالي اتخاذ القرارات و الاجراءات التصحيحية اللازمة و عدم الإهتمام بما يؤدي إلى انخفاض كفاءة الإدارة في استخدام أصولها المختلفة .

**الفرضية الرابعة :** من خلال دراستنا الميدانية و وجدنا أن نسب و معايير تقييم الأداء المالي لا تتطابق في أغلبها مع الشركة الوطنية للتأمين و بالضبط المديرية الجهوية للشركة الوطنية للتأمين بموزاية ولاية البليدة، و ذلك راجع إلى أنها لا تتحكم في تكاليفها بما يكفي و هذا ما جعل مردوديتها منخفضة إلى حد ما ، كما أنها لا تتحكم أيضا في عناصر دورة الاستغلال مما ضخم في احتياجات رأس المال العامل بالإضافة إلى التحكم الضعيف في القيم الجاهزة الذي يظهر جليا في نسب السيولة .

#### توصيات البحث:

على ضوء النتائج السابقة ، يمكن تقديم بعض التوصيات للمؤسسة محل الدراسة حيث تحسبها من شأنه أن يحسن من تأثير الإيجابي على الأداء :

- على المؤسسة التحكم في التكاليف بجميع أنواعها لأن هذا يساعد على زيادة المردودية بنوعيتها المالية والاقتصادية؛ التخفيض في الاحتياجات في رأس مال العامل وذلك من خلال التحكم في عناصر دورة الاستغلال.
- وجوب توافق المؤسسة بين السيولة المتحصل عليها ، والالتزامات التي على عاتقها لكي لا تقع في حالة انخفاض كبير في السيولة النقدية نتيجة للالتزامات التي على عاتقها ، وتكون عن طريق التحكم الجيد في القيم الجاهزة.
- على المؤسسة التحكم في قراراتها المالية ويظهر ذلك نتيجة ضعف النسب المالية .

#### آفاق البحث:

يمكن اقتراح على الباحثين جوانب أخرى بخصوص هذا الموضوع، تساعدهم على البحث فيها، وأهمها :

- إعادة الدراسة الميدانية على مجموعة من المؤسسات تعمل في نفس الصياغ لدراسة الوضعية المالية ومقارنتها .
- دراسة أثر الأزمة المالية العالمية على شركات التأمين الجزائرية .

---

---

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية :

- ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه , التأمين و رياضياته , الدار الجامعية , الاسكندرية , 2003
- أحمد صلاح عطية , محاسبة شركات التأمين , كلية التجارة , الدار الجامعية , 2003
- أحمد نور , أحمد بسيوني شحاته , محاسبة المنشآت المالية , دار النهضة للطباعة و النشر , بيروت
- إلياس بن ساسي , يوسف قريشي , التسيير المالي ( الإدارة المالية ) , دروس وتطبيقات , دار وائل للنشر , عمان , الأردن , 2006
- البشير زهرة , التأمين البري , نشر و توزيع مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله , تونس , 1985
- بوعلام توفيان , دراسة حول قوانين التأمين المغربية , نشأتها و تطورها و بعض أوجه التشابه و الاختلاف , ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية , 1994
- جديدي معراج , مدخل لدراسة القانون الجزائري , ديوان المطبوعات الجامعية , 2003
- حربي محمد عريقات , سعيد جمعة عقل , التأمين و إدارة الخطر بين النظرية و التطبيق , دار النشر و التوزيع 1997
- حنفي عبد الغفار , الأسواق و المؤسسات الاقتصادية , الدار الجامعية , الاسكندرية , 2004
- خالد عبد الرحيم ال هيتي , إدارة الموارد البشرية : مدخل استراتيجي . دار حامد للنشر والتوزيع , عمان , 1999
- د.زياد رمضان , دراسة واقع التأمين في الأردن , 1984
- د.محمد حسن قاسم , محاضرات في عقد التأمين , الدار الجامعية , 1999
- دريد كامل آل شبيب , مقدمة في الادارة المالية المعاصرة , الطبعة الأولى , دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة , عمان , الأردن , 2010
- راشد راشد , التأمينات البرية الخاصة في ضوء قانون التأمينات الجزائرية المؤرخ في 1980/08/09 , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , 1992
- رسمية قرياقص , عبد الغفار حنفي , الأسواق و المؤسسات المالية , الدار الجامعية , الاسكندرية , 2001
- السعيد فرحات جمعة , الأداء المالي لمنظمات لأعمال . دار المريخ للنشر , الرياض , 2000
- صلاح الدين . حسن السيسي , نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصاريف والمؤسسات المالية . دار الوسام للطبع والنشر , لبنان , 1998
- طارق عبد العال حماد , التحليل الفني والأساسي للأوراق المالية , الدار الجامعية , الإسكندرية , 2000
- طالب علاء فرحان , إيمان شيحان المشهداني , الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف , الطبعة الأولى , دار الصفاء للنشر والتوزيع , عمان , الأردن , 2011
- عاطفة وليم أندرواس , التمويل والإدارة المالية للمؤسسات , دار الفكر الجامعي , الإسكندرية , 2007
- عبد الرزاق بن خروف , التأمينات في التشريع الجزائري , مطبعة حيدرة , 1998

● عبد الستار الصياح، سعود العامري، الإدارة المالية أطر نظرية وحالات عملية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع -

عمان، الأردن 2007

● عبد العزيز فهمي هيكل، مبادئ في التأمين، الدار الجامعية، 1985

● عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1999

● عبد الله أحمد عبد الله الدعاس، إدارة الجودة الشاملة وأثرها في تحسين الأداء المالي، العلوم الادارية، المجلد 37، العدد 1، 2010،

● عبد الله الطاهر، النقود و البنوك و المؤسسات المالية، الطبعة الثانية، مركز يزيد للنشر، 2006

● عبد الهادي السيد، محمد تقي الحكيم، عقد التأمين حقيقة مشروعة. دراسة مقارنة. منشورات الحلبي. بيروت 2003

● عثمان بايكر أحمد، قطاع التأمين في السودان، تجربة التحول من نظام التأمين التقليدي الى نظام التأمين الاسلامي للبحوث و التدريب، جدة، 2004

● عدنان تابعه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة - عمان، الأردن، 2008

● عدنان تابه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، الادارة العامة المتقدمة، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009

● عز الدين الفلاح، التأمين (مبادئه، أنواعه)، الطبعة الأولى، دار أسامة، عمان، الأردن، 2008

● علي السلمي، التخطيط والمتابعة. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1978

● علي محمود بدوي، التأمين (دراسة تطبيقية)، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2009

● عيد أحمد أبو بكر، وليد اسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2009

● فايز سليم حداد، الادارة العامة المعاصرة، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009

● كاظم الشرييني، التأمين النظرية و التطبيق، مطبعة شفيق، العراق، 1986

● مبارك لسلس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004

● مجدي الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007

● محمد جمال علي هلال، عبد الرزاق شحاته، محاسبة المؤسسات المالية (البنوك التجارية وشركات التأمين)، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009

● محمد شحاتة، مشروعية التأمين و أنواعه، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية. 2006

● محمد عزيز عبد الكريم، محاسبة شركات التأمين، الطبعة الأولى، 2000

● محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات. ط 1، دار الحامد، عمان، الأردن، 2010

● مختار محمود الهانسي، ابراهيم عبد النبي حمودة، مبادئ الخطر و التأمين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001

● منير ابراهيم هندي، الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، ط 2، الإسكندرية، 1991



- ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، دار الآفاق، الجزائر، 1991
- نضال فارس العريبي، محاسبة شركات التأمين، الأردن، الطبعة الأولى 1999
- وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالي، سلسلة إدارة الأداء الإستراتيجي (أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع - عمان، الأردن، 2009
- وعلام توفيان، التأمين في الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، 1994

#### المراجع باللغة الفرنسية :

- **Bernard Martory**, contrôle de gestion sociale, librairie Vuibert, Paris, 1999
- **Denis Clair, Lambert**, Economie des assurances, Armand Collin / Masson, 1996
- **Frederic Plachet, Pierre Théronk, Marc Juillard**, Modèles Financiers En Assurance (Analyses de risques dynamiques) 2<sup>e</sup> édition, economica, paris, 2011
- **George R. Terry, Stéphan. G. Franclin**, les principes du management. Ed economica, 8 ed Paris, 1985
- **Gilles Bressy, Christian Konkuyt**, Economie d'entreprise. Edition Sirey, Paris, 1990
- **Humbert Hesca, Elisabeth Lessa**, gestion de l'information. Edition Litec, Paris, 1995
- **Jaques Lendrevie**, Denis Lindon, Merctor, Editions Dalloz, 6 ed, Paris, 2000
- **Jean Barrean, Jacqueline Delahaye, Florence Delahaye**, Gestions Financière, Dunod, France, 2004
- **Josette Peyrard**, Analyse financière. librairie Vuibert, 8e ed, Paris, 1999
- **L.HONORE**, gestion financière, édition ARMAND COLIN, 2004
- **Laurent Belanger**, G.R. H une approche globale et intégrée, ed gaetan morin, 3 impression, Quebec, 1984
- **M. Picard et A. Besson** : « les assurances terrestres » T1 . le contrat d'assurance. Paris, L.G.D.J, 1982
- **Marcel Laflame**, Le management: approche systémique. gaetan Morin éditeur, 3 ed CANADA, 1981
- **Pierre Bergeron**, la Gestion Moderne: Theorie et Cas. Gaetan morin editeur, Quebec, 1993
- **Raymond-Alain Thietart**, la dynamique de l'homme au travail, les éditions. d'organisation, Paris, 1977
- **stephane griffiths**, gestion financiere, édition chihab, alger, 1996

#### المذكرات :

- **بن خروف جلييلة**، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات (2005-2008)، مذكرة ماجستير تخصص مالية مؤسسة، جامعة بومرداس - الجزائر - 2009
- **جمال خنشورة**، تقييم الأداء الاقتصادي في وحدة ديدوش مراد، رسالة ماجستير، معهد الإقتصاد، جامعة باتنة، نوفمبر، 1987

- **حسين حساني**, تقييم الأداء المالي لشركات التأمين دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA, مذكرة ماجستير تخصص إدارة أعمال , جامعة الشلف, الجزائر, 2007
- **شرون رقية**, تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية من خلال تحليل العائد والمخاطر, رسالة ماجستير, كلية الاقتصاد وعلوم التسيير, تخصص مالية و نقود 2006-2007
- **شريف باشا، أحمد عيسون حامد**، تقييم الأداء وزيادة الكفاءة الإنتاجية. جمعية الاقتصاديين العراقيين، بغداد، مارس، 1983، ص. 6. نقلا عن: (عبد الحق بوعتروس، معايير تقويم الأداء بالمؤسسات الصناعية العامة، في الجزائر. رسالة ماجستير، جامعة عنابة، ماي، 1992)
- **صابر عباسي**، أثر تسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة عينة من المؤسسات ولاية بسكرة، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة وجباية، جامعة ورقلة-الجزائر، 2012
- **صباح ترغيني**، دور إدارة المعرفة في تحسين أداء العاملين، رسالة دكتوراه في العلوم التسيير، فرع اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، تخصص اقتصاد وإدارة المعارف والمعرفة، 2010-2011
- **طبايية سليمة**، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الابلاغ المالي الدولية، رسالة دكتوراه العلوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة سطيف، 2013
- **عتاب يوسف حسون**، تقييم كفاءة معايير التقييم المالي والإداري المستخدمة في القطاع البحري، بحث أعد لنيل درجة الماجستير في ادارة الأعمال، جامعة تشرين، سوريا، تخصص ادارة الأعمال 2006-2007
- **نور الدين مزهودة**، تقييم نظام المعلومات في المؤسسة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تقييم المؤسسات، 2007-2008

#### المراسيم و القوانين :

- الجريدة الرسمية , العدد13 , المرسوم التنفيذي 95-416
- المرسوم التنفيذي 95-416 , المادة (49-50-51-52)
- المرسوم التنفيذي 95-412
- الجريدة الرسمية العدد 13 , المرسوم التنفيذي 95-412, المادة (34)
- الأمر رقم 74-15 المؤرخ في عام 1974 يتعلق بالزامية التأمين على السيارات و بنظام التعويض عن الأضرار, المادة(01)
- المرسوم التنفيذي 95-415 , المادة( 174 )

#### المجلات :

- **عبد المليك مزهودة** , الأداء بين الكفاءة و الفعالية : مفهوم و تقييم , مجلة العلوم الإنسانية ,جامعة محمد خيضر بسكرة , العدد الأول , نوفمبر، 2001.
- **مقدم ليلي**، سياسات تسيير عناصر الاحتياج في رأس المال العامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية دراسة ميدانية خلال الفترة(2005-2007) , مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 08 , 2010.
- Revue Algérienne des assurances , éditée par l'UAR
- revue ahgérien des assurance , éditée par OPJT , N° 06, . 2014

- عبد الغني دادن ، محمد الأمين كعاسي ، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية ، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005
- عبد الملبيك مزهودة، المقاربة الإستراتيجية للأداء مفهوما وقياسا, مدخلا ضمن أعمال المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات, كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، المنعقد بالفترة 09/08 مارس 2005

مواقع الأترنت :

- les notions de compétence dans les differrentes disciplines (<http://www.e-rh.org>), consulté le 03/04/2016 à 19 :37 :12















